



متابعات إفريقية

العدد (٢١) ختادي الأول ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

محمود قاسم
محمد طاهر زين
تشيما البكتس
أنيسة عبد الحفيظ محمد البصال

محمد عبد الكريم أحمد
توفيق بوستي
تيكواج فيتر
كمال محمد جاه الله الخضر

متابعات إفريقية

العدد (٢١)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهتم سُكَّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afirstudies@kfcris.com

- **تطورات سياسة الولايات المتحدة الإفريقية: حالة مقارنة الأزمة الإثيوبية**
محمد عبد الكريم أحمد، باحث مختص في الشؤون الإفريقية،
معهد الدراسات المستقبلية، بيروت..... ٨
- **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المالي الطوارقي**
توفيق بوسطي، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥ م، قلمة..... ١٨
- **جنوب السودان: أزمات وتسويات**
تيكواج فيتر، باحث في العلوم السياسية، جوبا..... ٢٩
- **الاتفاق السياسي في السودان: إشكالية عودة العملية السياسية، وتوقعات المسارات الأخرى**
كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم..... ٤٠
- **إفريقيا الوسطى... استقرار مفقود**
محمود قاسم، باحث ببرنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر
والدراسات الإستراتيجية، القاهرة..... ٤٨
- **تشاد: الراهن السياسي ومسار المصالحة**
محمد طاهر زين، صحفي تشادي، مهتم بقضايا الحركات المسلحة في إفريقيا، الخرطوم..... ٥٨
- **النزاع البحري الصومالي الكيني بين الأبعاد السياسية والمحددات القانونية**
شيماء البكش، باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر
والدراسات الإستراتيجية، القاهرة..... ٦٦
- **الصناعات التحويلية لدولتي المغرب وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة**
أنيسة عبد الحفيظ محمد البصال، باحثة ليبية متخصصة في الاقتصاد، القاهرة..... ٧٦

هيفاء المطوع

تحرير

مسعد العتيبي

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

ما تزال بعض الأزمات السياسية الحديثة التي يشهدها عدد من دول القارة الإفريقية تتفاعل، سواء مع الديناميكيات الداخلية، أو بتفاعل القوى العالمية معها. وعلى هذا الأساس، وفي ضوء هذه التطورات، جاءت مواد العدد ٢١ من «متابعات إفريقية».

فتقدم القوات الإثيوبية الحكومية في مختلف جبهات القتال، وتراجع قوات جبهة تحرير شعب تيغراي، ومختلف مواقف القوى الدولية والإقليمية منها، ينبئ أن المستقبل يحتمل اتجاهات متباينة يصعب التكهّن بها. وخصوصاً بعد أن ذهب تحاليل عدّة للتكهّن بقرب سقوط النظام الحاكم في أديس ابابا. ومهما تكن هذه التغييرات التي قد تشهدها إثيوبيا، فإنها ستعكس على شرق القارة، وكذلك، على دول القرن الإفريقي، وما يتبع ذلك من تهديدات قد يشهدها أمن البحر الأحمر.

والتوترات التي تشهدها المنطقة، تجلت -أيضاً- في استمرار عدم استقرار الوضع في السودان منذ سقوط البشير. فالاحتجاجات المتواصلة التي شهدتها العاصمة الخرطوم في نهاية شهر ديسمبر، وتشنت النخب السياسية في موقفها من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت من طرف القيادة العسكرية يوم ٢٥ أكتوبر المنصرم، لا تشي بوضوح نهاية هذه المرحلة الانتقالية، وخصوصاً أن الرمز المدني لها (الدكتور عبد الله حمدوك) يبدو أنه فقد كثيراً من رصيده الشعبي على إثر هذه التطورات.

وبالانتقال لدولة جنوب السودان، فالوضع فيها مرتبط -إلى حد كبير- بالصراعات الإثنية الداخلية، وأيضاً، بالتوازنات السياسية الإقليمية، التي هي مرتبطة -بدورها- بالوضع في إثيوبيا والسودان.

وخارج هذا الإقليم، ولكن ليس بعيداً عنه، تبقى الأوضاع في دولتي تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى -بدورها- غير مستقرة. فالحوار الوطني الذي تخطط له «أنجينا» للخروج من مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس «إدريس ديبي» لم تتضح بعد مضامينه ولا الأطراف المشاركة فيه. أما في «بانغي»، فلا استقرار ما يزال مفقوداً، والبحث في السبل المؤدية إليه متواصلاً. في ظل تدافع قوى دولية عدّة، وتعامل القوى المحلية معها؛ مما يزيد التعقيدات.

وعلاوة على الملفات التي تم التطرق إليها أعلاه، ففي هذا العدد نلقي الضوء على ملف الحدود البحرية بين الصومال وكينيا، والدور التاريخي الذي تقوم به الجزائر لحلحلة الأوضاع في مالي، وكذلك قراءة مقارنة بين اقتصاديّ المغرب وجنوب إفريقيا.

تطورات سياسة الولايات المتحدة الإفريقية: حالة مقارنة الأزمة الإثيوبية

محمد عبد الكريم أحمد، باحث مختص في الشؤون الإفريقية،
معهد الدراسات المستقبلية، بيروت.

الكلمات المفتاحية:

(الأزمة الإثيوبية، سياسة بايدن، التيغراي، جيفري فيلتمان، أبي أحمد، إفريقيا)

شهدت سياسات الولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب انتكاسات متكررة في جميع ملفاتها تقريباً، ولاسيما مكافحة الإرهاب، والتعاون الاقتصادي، ومواجهة النفوذ الصيني المتنامي، والتنسيق مع شركاء واشنطن التقليديين في القارة (كما اتضح في تدهور التنسيق مع فرنسا في ليبيا وإقليم الساحل خصوصاً). ورغم توقعات انتهاج إدارة الرئيس الحالي جو بايدن سياسات مغايرة تجاه إفريقيا، فإن المقاربات الأولى طوال نحو عام، لم تكشف إلا عن تغييرات شكلية، سواء في تبني خطاب أكثر دبلوماسية، أو في تأجيل حسم بعض الملفات (مثل: الدعم العسكري لعمليات مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي وإقليم الساحل)، أو ما وصفه وزير الخارجية أنتوني بلينكن خلال جولته الإفريقية الأخيرة (١٥-٢٠ نوفمبر عام ٢٠٢١م) بالتخلي عن المعادلة الصفرية في التنافس الأمريكي/الصيني في القارة.

تظل الحالة الإثيوبية القضية الأبرز أمام سياسات الولايات المتحدة في إفريقيا، والاختبار الحقيقي -حالياً، وفي المستقبل القريب- لنجاعة هذه السياسات في استعادة واشنطن مكانتها في القارة، وتستند تلك الفرضية إلى عدة اعتبارات، أهمها: مكانة إثيوبيا التقليدية؛ كشريك «تاريخي» للولايات المتحدة في مجالات: حفظ الاستقرار، والأمن الإقليمي، ومحاربة الإرهاب. وخطورة تداعيات الأزمة الحالية في إثيوبيا على بقية دول القرن الإفريقي وشرقي إفريقيا (ومن بينها عدد من أهم شركاء واشنطن حالياً)، إلى جانب ما تمثله قدرة نظام أبي أحمد من الصمود أمام الضغوط الأمريكية (والغربية)، ولجونه إلى

دعم عدد من الدول المناوئة للمصالح الأمريكية في إفريقيا (وبخاصة الصين وبعض القوى الإقليمية) -من تجسيد لتآكل مكانة واشنطن في إفريقيا، التي تعدُّ واحدة من أهم مراكز نفوذها التقليدية.

أهم ملامح تطور سياسة إدارة بايدن الإفريقية: تقييم العام الأول

تدفع التغيرات الكبيرة التي تمر بها القارة الإفريقية، من النواحي السياسية والاقتصادية كلها، دولها إلى قلب اهتمام دولي (وأمركي في هذا السياق) متزايد؛ إذ يتوقع أن يبلغ عدد سكانها بحلول العام ٢٠٥٠م خمس سكان العالم، مع تمتعها بمكون عمري شاب، مقارنة ببقية قارات العالم، وبفارق كبير وواضح، إضافة إلى تمتعها بموارد كبيرة ما تزال قابلة لمزيد من الاستغلال. ورغم تنوع ونجاعة أدوات «التكالب الدولي» الجديد على القارة، فقد فشلت مبادرات اقتصادية أمريكية، أبرزها: «إفريقيا المزدهرة»، وقانون الفرصة والنمو الإفريقي «أجوا»؛ في تحقيق الهدف الرئيس من ورائها، بزيادة التجارة والاستثمار «المتبادلين»، إذ لا تمثل تجارة الولايات المتحدة مع جميع دول إفريقيا -بعد هذا الدعم الإطارى- أكثر من ٢٪ من إجمالي تجارة الأولى الخارجية، يتمثل أغلبها في واردات البترول، بما فيها تلك الواردة من نيجيريا^(١). ولتفادي استمرار هذا المأزق، يُتوقع -بقدر كبير- أن تتوجه الولايات المتحدة في المدة المقبلة إلى تعميق تعاونها مع منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AFCFTA) وتعزيزها، ومع الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية؛ لتطوير ممرات إستراتيجية في إفريقيا؛ لتعزيز التعاون التجاري معها، وأن تحاول واشنطن من خلال مبادراتها (Build Back Better World) «B3W» جسر فجوة البنية التحتية في إفريقيا، عبر تقديمه بديلاً لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وأكدت واشنطن أن مقاربتها تتسم بأنها «مستديمة وشفافة ومدفوعة بالقيم». وكجزء من المبادرة، قامت الإدارة الأمريكية -بالفعل- بعقد جلسات استماع في دول، مثل: غانا والسنغال، في نهاية العام الجاري؛ لتعميقها^(٢).

وعموماً، بدأت إدارة بايدن مقارنة إفريقية استكشافية، لم تحظ بدفعة كبيرة، وتجسد هذا القصور فيما أحاطت جولة بليكن الإفريقية من عقبات وتعقيدات خارج النفوذ الأمريكي التقليدي في القارة، أبرزها: انقلاب ٢٥ أكتوبر في السودان، والتحدي الإثيوبي للمطالب الأمريكية بضرورة وقف الحرب الأهلية الدائرة هناك، ودخول جميع الأطراف المعنية في مفاوضات «من دون شروط مسبقة»، بينما لم تكشف الإدارة الأمريكية عن الخطوات المستقبلية التي ستتخذها في المسألتين السودانية والإثيوبية، وتكرار بليكن خطاب مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات^(٣)، وهو خطاب لم يحل دون استمرارها بشكل متصاعد طوال أكثر من عام.

وكشف بليكن خلال جولته الإفريقية، عما وصفه بـ«السياسة الأمريكية الجديدة» في إفريقيا، على نحو يختلف عن سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب، من جهة: كيف تنظر الولايات المتحدة لانخراطها في إفريقيا؟ بينما بذل بليكن جهداً للتقليل من موقع الصين في سياسات واشنطن الجديدة، وأكد تيسير خيارات إفريقيا وشراكاتها، التي تحقق مكاسباً متبادلة، بدلاً من الانخراط في سياسة «صفيرية» (zero-sum)^(٤). وبحسب الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية، فإنها تسعى إلى تطير منافسة إيجابية مع الصين في إفريقيا (مع ملاحظة: تصاعد وجود لاعبين آخرين في مساحات النفوذ في إفريقيا، ولاسيما: روسيا، والهند، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل). وهدفت جولة بليكن إلى تأكيد رغبة بلاده في خلق شراكات مع إفريقيا؛ تعود بالنفع على الجانبين (مقارنة بما تعتبره واشنطن مشاركة صينية غير شفافة)، والتخلي عن مقاربة إجبار القادة الأفارقة على الاختيار بين واشنطن وبكين، وتعزيز «المنافسة الصحية» مع الصين والقوى الأخرى المنخرطة في القارة. وتسعى واشنطن لتأكيد نقاط قوتها الاقتصادية، واستمرارية دور قطاعها الخاص؛ كميزة نسبية عن الصين^(٥).

وفيما ظلت مسألة «تعزيز الديمقراطية والحوكمة» في إفريقيا هدفاً أمريكياً بعيد المدى، فإنها حظيت بعودة الاهتمام بها في ظل إدارة «بايدن» الديمقراطية، واتضح ذلك بما خصص لها في المناقشات الأمريكية/الإفريقية، ولاسيما ما تعلق بالتراجع الحالي في عدة حالات، مثل: السودان، وإثيوبيا، وغينيا، ومالي^(٦). كما عززت الولايات المتحدة (حتى نوفمبر عام ٢٠٢١م) دبلوماسية المعونات الطبية لإفريقيا، حيث قدمت أكثر من ٥٠ مليون جرعة من لقاح كوفيد-١٩ لنحو ٤٣ دولة إفريقية، ومساعدات بقيمة ١,٩ بليون دولار مساعدات غذائية طارئة ودعمًا إنسانياً. وانضمت كينيا -مؤخرًا- كأول دولة إفريقية، للشراكة التي تعرف باسم «Global COVID Corps»، وهي شراكة عامة/خاصة جديدة، تربط الشركات الأمريكية؛ للمساعدة في مواجهة التحديات بخصوص عملية مواجهة الجائحة، وتطمح لتمكين المصنعين المحليين في إفريقيا من إنتاج اللقاحات، عبر التنازل عن حقوق الملكية الفكرية، وتقود هذا الاتجاه الهند وجنوب إفريقيا^(٧).

ووفق السياسة الجديدة، يتوقع أن تدور السياسة الأمريكية في إفريقيا (على المدى القريب والمتوسط) حول خمسة مجالات رئيسية، وهي: التعامل مع جائحة كوفيد-١٩، وتعزيز التجارة، ونشر الديمقراطية وتقويتها، ومكافحة التغير المناخي، وضمان السلم والاستقرار في القارة مع التركيز على الشراكات على قدم المساواة. وتستشعر السياسة الأمريكية مخاطر تعاضمت في العام الجاري، مثل: زيادة التجارة بين إفريقيا والصين في الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٢١م، بنسبة ٤٠٪ (مقارنة بالمدة نفسها من عام ٢٠٢٠م)، بقيمة إجمالية تبلغ نحو ١٣٩,١ بليون دولار، مما يمثل زيادة غير مسبوقه في تجارة إفريقيا الخارجية منذ عقود. بينما

لم يتجاوز الاستثمار الخارجي المباشر الصيني في إفريقيا في عام ٢٠٢٠م، حاجز ٤,٢ بليون دولار، في ظل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية في أرجاء أهم مناطق انتشار «النفوذ الاقتصادي الصيني»^(٨). وفي مؤشر على تأجيل الإدارة الأمريكية (حتى نهاية عام ٢٠٢١م) حسم مقارباتها الإفريقية، أعلن البيت الأبيض أنه «كجزء من التزام إدارة بايدن بإعادة إحياء الشراكات والتحالفات العالمية»، فإن الرئيس «سيدعو القادة في انحاء القارة الإفريقية لحضور القمة الأمريكية/ الإفريقية الثانية في عام ٢٠٢٢م»، وأن القمة ستستكمل جهود تقوية الصلات مع الشركاء الأفارقة، اعتمادًا على مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح والقيم المشتركة. وستمثل القمة فرصة للاستماع والتفاهم مع النظراء الأفارقة حول موضوعات رئيسة^(٩)، لم يحدها بعد المسؤولون في البيت الأبيض والخارجية الأمريكية.

واشنطن والأزمة الإثيوبية: أهم محددات المقاربة الأمريكية

يمكن رصد أهم محددات المقاربة الأمريكية في «العلاقات التاريخية» بين البلدين، وموقع إثيوبيا، بوصفها قوة إقليمية مهمة لحفظ الأمن والاستقرار في الترتيبات الأمنية والعسكرية الأمريكية، ورؤية إثيوبيا لنفسها طوال عقود، بوصفها حليفًا دائمًا للمصالح الغربية والدولية في القرن الإفريقي وشرقي إفريقيا، رغم هشاشتها السياسية والاقتصادية والعسكرية الواضحة. وقد رصد المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي «جيفري فيلتمان» مطلع نوفمبر عام ٢٠٢١م، ما شهدته علاقات بلاده بإثيوبيا من تغيرات حادة، وأنه كان يتصور أن يحل الصومال على أولويات مهماته في القرن الإفريقي، ولم يتخيل -يومًا- أن تكون إثيوبيا هي شاغل بلاده الأول، باعتبارها «مُصدراً» (Exporter) للاستقرار، عبر جهودها في حفظ السلام والأمن. وقد قدمت الولايات المتحدة لإثيوبيا في المدة بين عامي: ٢٠١٦م-٢٠٢٠م، أكثر من نحو ٤,٢ بليون دولار؛ مساعدات تنموية وإنسانية، كما ضخت واشنطن عشرات الملايين من الدولارات؛ لدعم خطة تنمية حكومة أبي أحمد، ودعمت الإصلاحات الاقتصادية التي أعلنت عنها، وسعت برامج بناء القدرات الأمريكية، بالتنسيق مع تأكيد رئيس الوزراء الحكم الديمقراطي «تقوية استقلال القضاء والهيئات الانتخابية ومكتب النائب العام»^(١٠).

وبدأ التغيير في علاقات البلدين في عام ٢٠٢٠م، عندما أعلنت إدارة دونالد ترامب السابقة، وقف بعض برامج المساعدات الأمريكية؛ على خلفية رفض أديس أبابا مسودة الاتفاق الثلاثي الذي أعدته إدارة ترامب بخصوص سد النهضة. وبمجرد تولي إدارة بايدن/ هاريس، فإنها أقرت بالحاجة الملحة لمفاوضات ثلاثية حقيقية؛ تقود إلى اتفاق مقبول من الجميع، حول ملء سد النهضة وتشغيله. وتصدرت الأحداث في إقليم التيغراي -لاحقًا- مخاوف إدارة بايدن، ورؤيتها لنتائجها الكارثية على استقرار إقليم القرن الإفريقي بأكمله^(١١).

وتدفع هذه المحددات المهمة للعلاقة الإستراتيجية بين البلدين واشنطن للالتزام بمقاربتها التقليدية، وتأكيد أولوية وحدة الدولة الإثيوبية وسلامتها. وأنه اتساقاً مع هذه الالتزامات فإن واشنطن ستواصل -في جميع الأحوال- محاولة تقديم مساعدات إنسانية كبيرة في مختلف الأقاليم الإثيوبية (تحت الولايات المتحدة المركز الأول بين الدول المقدمة للمساعدات الإنسانية لإثيوبيا، قبل نوفمبر عام ٢٠٢٠م، وبفارق كبير عن بقية الدول المانحة)، وفي قطاعات: الصحة العامة، والتعليم، والزراعة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان^(١٢). لكن يكمن المتغير الملموس مرحلياً في تنفيذ هذه المقاربة، كما يتضح في سياسات واشنطن في أعقاب جولة بليكن الإفريقية منتصف نوفمبر عام ٢٠٢١م، عبر ما يمكن وصفها بـ«الدبلوماسية بالوكالة» (Proxy-Diplomacy)، ويتضح ذلك في: توظيف واشنطن علاقاتها الوطيدة والراسخة مع كينيا منذ منتصف نوفمبر المنصرم، في محاولة تهدئة الأزمة الإثيوبية، وبالتحديد، عقب زيارة الرئيس الكيني «أوهورو كينياتا» لواشنطن (١٤ نوفمبر)، ثم اجتماعه في نيروبي مع أنتوني بليكن في مستهل جولته الإفريقية، حيث توجه «كينياتا» عقب عودته من واشنطن مباشرة لمقابلة رئيس الوزراء الإثيوبي^(١٣) وقاد جهود عرض المقاربة الأمريكية وتنسيقها مع أدوار فاعلين آخرين، مثل: نيجيريا، والاتحاد الإفريقي.

تفاعلات الوساطة الأمريكية في الأزمة الإثيوبية

في عام ٢٠٢١م، اتبعت واشنطن إزاء إثيوبيا وأزمته الحالية، وساطة قائمة على مواقف متدرجة. ويمكن ملاحظة هذا التدرج بمجرد تولي إدارة بايدن شؤون الرئاسة، والبدء في توجيه «الأوامر» إلى الحكومة الإثيوبية، ففي ٢٧ فبراير عام ٢٠٢١م، أمر أنتوني بليكن الحكومة الإثيوبية بسحب القوات الإريتيرية وعناصر الميليشيات الأمهرية من إقليم التيغراي فوراً، وأكد المطلب نفسه في محادثة هاتفية (٢ مارس) مع أبي أحمد. وضغط بليكن في المسار نفسه، لدى الأمم المتحدة وأمينها أنتونيو غوتيريس (١٢ مارس)، وفي مايو، طالب بوضع الجزء الغربي من إقليم التيغراي تحت إدارة حكومة مؤقتة في التيغراي، «متجاهلاً الظروف التاريخية التي ضم فيها هذا الإقليم إلى التيغراي»، بحسب الرواية الإثيوبية الرسمية. وواصلت الإدارة الأمريكية مطالبة حكومة أديس أبابا بإنهاء «التطهير العرقي» في التيغراي، وتكوين لجان تحقيق مستقلة ودولية وذات مصداقية؛ للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، وضم جميع الأطراف في عملية سياسية وطنية شاملة، ورغم قبول حكومة أبي أحمد لأغلب هذه المطالب (جزئياً في واقع الأمر)، فإن إدارة بايدن واصلت ضغوطها في سبتمبر- نوفمبر ٢٠٢١م، بتوقيع بايدن أمراً تنفيذياً يتيح لوزارة الخزانة فرض عقوبات اقتصادية ضد مسؤولين حكوميين، باعتبار أن إثيوبيا تفرض تهديداً «أمنياً قومياً» على الولايات المتحدة، واحتجزت الأخيرة معونات أمنية وتنموية بقيمة ٢٧٢ مليون دولار، وفي ٢ نوفمبر، هددت

إدارة بايدن بسحب امتياز إثيوبيا بالوصول للسوق الأمريكية من دون رسوم جمركية، بمقتضى قانون الفرصة والنمو الإفريقي^(١٤).

كما نسقت واشنطن مع دول «حليفة» (المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وكندا وأستراليا، وغيرها)؛ لتوسيع القائمة لتشمل مسؤولين إثيوبيين وقادة لجبهة تحرير التيغراي والمليشيات الأخرى من «المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان». ورأى مراقبون أمريكيون، ضرورة تحرك واشنطن فيما وراء فرض عقوبات على أفراد، وتبني «شبكة عقوبات» لا تستهدف كبار المسؤولين، ولكن تشمل -أيضاً- القنوات المادية والقانونية، التي يستغلونها لاختراق النظام المالي الدولي^(١٥).

لكن شهدت نهاية عام ٢٠٢١م، تحولات ملموسة في جهود الوساطة الأمريكية، بانتهاج سياسة تهدئة معقولة؛ ففي احتواء أمريكي للتصعيد ضد إثيوبيا، قررت إدارة بايدن نهاية نوفمبر، عدم المضي قدماً في «مراجعة قانونية» لوصف انتهاكات حقوق الإنسان، التي جرت في إقليم التيغراي، بأنها ترقى إلى «الإبادة»، في موقف فسر بأنه يتيح متسعاً للدبلوماسية، في وقت انتشر فيه الصراع في أرجاء البلاد، وأن يكون تركيز واشنطن الأساسي منصباً على محاولة الانخراط دبلوماسياً بالسبل المتاحة كلها (وترك مساحات لدول، مثل: كينيا ونيجيريا للحركة) للتوصل لتسوية سلمية، بينما لم يستبعد مسؤولون في الإدارة، فرض حظر سلاح على إثيوبيا عبر الأمم المتحدة؛ «لوقف وصول المعدات العسكرية الأجنبية لحكومة رئيس الوزراء أبي أحمد»^(١٦). وتلاها مخاوف أمريكية معهودة إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، بحسب ما ورد في بيان مشترك (في ٦ ديسمبر، وقعت عليه إلى جانب الولايات المتحدة، كل من: المملكة المتحدة، وأستراليا، وهولندا، وكندا، والدانمارك)، عبرت فيه عن عظيم قلقها من «التقارير الأخيرة» (الصادرة عن مفوضية حقوق الإنسان الإثيوبية (EHRC) ومنظمة العفو الدولية) حول اعتقال الحكومة الإثيوبية لأعداد كبيرة من المواطنين الإثيوبيين»، على خلفية إثباتهم ومن دون تهم محددة، ولفت البيان إلى عدم وجود حل عسكري للصراع، وإدانة الموقعين لأعمال العنف بجميع أشكالها ضد المدنيين، ودعا البيان في الختام، إلى ضرورة بناء الإثيوبيين عملية سياسية وإجماع وطني شامل، عبر سبل سياسية وقانونية، ومحاسبة جميع من تورطوا في انتهاكات وسوء استغلال لحقوق الإنسان»^(١٧).

ورغم التوتر الأمريكي/الإثيوبي الحالي، فإن واشنطن ما تزال الفاعل الدولي الأبرز في جهود الوساطة لتسوية الأزمة الإثيوبية، بالتعاون عن كثب مع الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين. وإن اتسمت الدبلوماسية الأمريكية في هذه الحال بدور داعم لجهود إقليمية، وتمسكها بقيادة مسارين حيويين، هما: ضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومنع استخدام التجويع كسلاح حربي^(١٨).

استجابة نظام أبي أحمد ل«الوساطة الأمريكية»

قامت وجهة نظر النظام الإثيوبي إزاء «الصلة المضطربة» - في الوقت الحاضر - مع إدارة بايدن، على فكرة ازدواجية سياساتها التي تدعي معارضتها للديكتاتورية ودعم الديمقراطية في أرجاء العالم، لكنها تدعم - كما ترى أديس أبابا - تمرّدًا مسلحًا بقيادة جبهة تحرير التيغراي ضد «حكومة رئيس الوزراء أبي أحمد المنتخبة ديموقراطيًا»^(١٩). ورأت الحكومة الإثيوبية أنه كان للدعم الأمريكي (والأوروبي والدول الغربية الأخرى) دور في انسحاب القوات الحكومية من إقليم التيغراي في يونيو عام ٢٠٢١م «لأسباب إنسانية»، وإعادة جبهة تحرير التيغراي سيطرتها على الإقليم، وتوسعها خارجه؛ «بهدف إسقاط الحكومة كما خططت من اللحظة الأولى». ورغم إدراك إدارة بايدن والخارجية الأمريكية على وجه كامل التاريخ الاستبدادي لجبهة تحرير التيغراي، وأطماعها السياسية الحالية، فإنها قررت دعم الأخيرة دبلوماسيًا وسياسيًا، بمطالبتها بتسوية تفاوضية؛ أملًا في «ترتيب لتقاسم السلطة» مع جبهة تحرير التيغراي، وهكذا رأى أنصار نظام أديس أبابا أن واشنطن تريد تغيير النظام في إثيوبيا، وإقامة حكومة قمعية بقيادة جبهة تحرير التيغراي، «التي يعارض أغلب الإثيوبيون عودتها للحكم»، وأن «المؤامرة» الأمريكية اتضحت في ٥ نوفمبر عام ٢٠٢١م، بتوقيع تسع مجموعات سياسية اتفاقًا مع جبهة تحرير التيغراي في واشنطن؛ «لتكوين حكومة انتقالية»، بمباركة ودعم وتنسيق من قبل البيت الأبيض^(٢٠). وتزامنت هذه الاستجابات الراضية لمخرجات الوساطة الأمريكية، مع زيارة المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي «جيفري فيلتمان» إثيوبيا (٤-٧ نوفمبر عام ٢٠٢١م) التي لم تحقق كثيرًا من النتائج، رغم طولها وجدولها المزدحم افتراضًا بمقابلة رئيس الوزراء أبي أحمد، ووزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء «ديميكي ميكونن حسن»، ووزير الدفاع «إبراهام بيلاي»، ووزير المالية «أحمد شايد». وشمول هذه الاجتماعات مبعوث الاتحاد الإفريقي «أوليسجن أوباسانجو»، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي «موسى فقيه محمد»، وغيرهم من مسؤولين في الأمم المتحدة وشركاء دوليين. واستكمل «فيلتمان» زيارته أديس أبابا بزيارة نيروبي (٧-٨ نوفمبر)؛ لعقد مشاورات مع الرئيس الكيني «أوهورو كينياتا»، وعدد من القادة السياسيين، بخصوص الأزمة الإثيوبية، قبل أن يعود لأديس أبابا مرة أخرى في ٨ نوفمبر^(٢١). ونقلت وسائل إعلام حكومية إثيوبية ما اعتبرته كشفًا من قبل الناطق باسم جبهة تحرير التيغراي «جيتاتشو ردا» (٩ ديسمبر)، من أن الولايات المتحدة «وبعض الدول الأوروبية» قد أرادت من «الجبهة» دخول أديس أبابا، وأنها عبرت صراحة عن رغبتها في التمكن من إسقاط حكومة رئيس الوزراء أبي أحمد. ونقلت وسائل الإعلام عن «ردا» ذكر الأمريكيين للمتمردين ضرورة «تكوين تحالف مع مجموعات مختلفة» لخفض العنف خلال الاستيلاء على أديس وتفادي تغيير نظام آخر موالٍ للغرب. وبحسب وسائل

الإعلام الإثيوبية فإن هذه الرواية الصادمة عكست التنسيق الأمريكي البريطاني مع وسائل الإعلام الغربية؛ لدعم الجماعات الموالية لجبهة تحرير التيغراي، بما فيها «جيش تحرير الأورومو»^(٢٢)؛ الأمر الذي عزز الاستجابة الإثيوبية الراضة للوساطة الأمريكية في الصراع.

تداعيات المقاربة الأمريكية في إقليم القرن الإفريقي: سيناريوهات

مع تحقيق القوات الحكومية الإثيوبية انتصارات في الحرب الأهلية الجارية مطلع ديسمبر عام ٢٠٢١م، استمرت إدارة بايدن في حث مواطنيها على مغادرة إثيوبيا، فيما مثلت زيارة وزير خارجية الصين «وانج يي» (Wang Yi) لأديس أبابا «قبلة حياة» لنظام أبي أحمد، وواصلت بكين تقديم أسلحة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، تشمل: مسيرات «وينج لونغ» (Wing Loong). ومع وجود تقارير عن استغلال إيران للفراغ الحاصل في إثيوبيا، وتزويد نظام أبي أحمد بمسيرات «مهاجر-٦» المسلحة؛ لتضاد لترسانة أسلحة سبق لإثيوبيا الحصول عليها من دولة خليجية، تشمل: معدات إسرائيلية وصينية^(٢٣).

وتكشف هذه القراءة، عن تراجع التأثير الأمريكي في التسوية «السياسية» المحتملة، لصالح سياسات فرض الأمر الواقع. ومن ثم، يرى محللون أمريكيون ضرورة انتهاج بلادهم سياسة أكثر شمولاً في القرن الإفريقي؛ لمواجهة الأزمة الإثيوبية، مثل: الضغط على النظام الإيرتري؛ عبر أدوات من نوع: منع تحصيل حكومة أسمرة نسبة ٢٪ من دخل الإرتريين المقيمين في الولايات المتحدة (وهو إجراء مخالف لقرارات مجلس الأمن الدولي)، والعمل مع الأمم المتحدة لتطبيق حظر شامل لصادرات السلاح إلى إيرتريا، وكذلك، على الحكومة الإثيوبية (وربما يعني ذلك: مناقشات أكثر حدة مع الإمارات وتركيا، اللتين تساعدان نظام أبي أحمد في الوقت الحاضر، بحسب هذه التحليلات). كما يمكن لواشنطن استغلال قانون «ماجنتسكي»، من بين أدوات قانونية أخرى، لمعاينة قيادات أخرى بحزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكم في إيرتريا، كما يمكن لواشنطن مدهمة العمليات الإيرتريّة التي تقوم بها حكومة أسمرة في الولايات المتحدة؛ عبر المركز الثقافي والأهلي الإيرتري، كما نصح محللون إدارة بايدن بتوطيد صلات أكثر قوة مع «إقليم أرض الصومال»، والتراجع عن «سياسات» دونالد ياماموتو» (السفير الأمريكي السابق بالصومال) التي استهدفت عزل الإقليم» والاقتراد بسياسات دول عدة؛ بإقامة قنصليات دبلوماسية في الإقليم من دون اعتراف «باستقلاله» كدولة^(٢٤).

خاتمة

بعد نحو شهر كامل من جولة بلينكن الإفريقية، وإشارتها إلى سياسات أمريكية «جديدة» في القارة (مرت خلاله إثيوبيا بتحولات خطيرة، سواء في حجم العمليات العسكرية، أو فيما أعلنته حكومة أديس أبابا من انتصارات «القوات الفيدرالية» على جبهة تحرير التيغراي في مواقع عدة، ولاسيما في شمالي إقليم الأمهرا، وما قبله من إعلان جبهة تحرير التيغراي عن استعادة مواقع لها في الإقليم نفسه)، جدد «فيلتمان» دبلوماسية بلاده بجولة شملت مصر وتركيا والإمارات (٩ ديسمبر)؛ لمناقشة «الدعم الدولي للجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراع في إثيوبيا»، وحشد التأييد لمساعي الولايات المتحدة. واستهل فيلتمان جولته إلى الإمارات ومصر وتركيا في ٩ ديسمبر وسط غموض حول تفاصيل الاجتماعات ومخرجاتها، والتركيز في مناقشة مسألة السلام في إثيوبيا من دون تقديم مزيد من التفاصيل، وسط تحليلات أمريكية ملفتة بترجيح وقوع «إبادة» في إثيوبيا على غرار نموذج «ثيودور سينديكوبابو» (Théodore Sindikubwabo) في رواندا، ولاسيما في ظل انقطاع التغطية الصحفية الدقيقة للأوضاع في إثيوبيا^(٢٥). وتعزز جولة فيلتمان فكرة قيام الوساطة الأمريكية في الأزمة على جهود دول إقليمية تتنوع بين كينيا وتركيا والإمارات ومصر وغيرها؛ لتعويض حالة العجز الأمريكي في واحدة من أهم مناطق نفوذها التقليدية طوال نحو قرن كامل، أي: إثيوبيا.

الهوامش والإحالات:

1. Anne Soy, "Antony Blinken: What We've Learnt From New US Policy on Africa," *RNZ*, November 21, 2021, <https://www.rnz.co.nz/news/world/456226/antony-blinken-what-we-ve-learnt-from-new-us-policy-on-africa>.
2. Abhishek Mishra, "A New US Policy on Africa: Genuine Reset or Same Old Rhetoric?," *Observer Research Foundation*, November 28, 2021, <https://www.orfonline.org/expert-speak/a-new-us-policy-on-africa/>.
3. "Crises in Sudan and Ethiopia Worsen as Blinken Begins Africa Visit," *The New York Times*, November 17, 2021, <https://www.nytimes.com/live/2021/11/17/world/blinken-africa>.
4. "Crises in Sudan and Ethiopia Worsen as Blinken Begins Africa Visit," *The New York Times*.
5. Mishra, "A New US Policy on Africa: Genuine Reset or Same Old Rhetoric?," *Observer Research Foundation*.
6. Mishra, "A New US Policy on Africa: Genuine Reset or Same Old Rhetoric?."
7. Mishra, "A New US Policy on Africa: Genuine Reset or Same Old Rhetoric?."
8. Mishra, "A New US Policy on Africa: Genuine Reset or Same Old Rhetoric?."
9. The White House, *President Biden to Host Second U.S. – Africa Leaders Summit* (The White House, 2021), <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/11/19/president-biden-to-host-second-u-s-africa-leaders-summit/>.
10. U. S. Department of State, *A Perspective on the Ethiopian-U.S. Relationship After a Year of Conflict*, (U. S. Department of State, 2021), <https://www.state.gov/a-perspective-on-the-ethiopian-u-s-relationship-after-a-year-of-conflict/>.
11. U. S. Department of State, *A Perspective on the Ethiopian-U.S. Relationship After a Year of Conflict*.
12. U. S. Department of State, *A Perspective on the Ethiopian-U.S. Relationship After a Year of Conflict*.
13. John Kamau, "Why Joe Biden Is Sending Billionaire Meg Whitman to Kenya As U.S. Ambassador," *Daily Nation*, December 12, 2021, <https://nation.africa/kenya/news/why-joe-biden-is-sending-billionaire-meg-whitman-to-kenya-as-us-ambassador-3649800>.
14. Worku Abera, "Opinion – Biden's Blunder on Ethiopia," *E-International Relations*, November 17, 2021, <https://www.e-ir.info/2021/11/17/opinion-bidens-blunder-on-ethiopia/>.
15. John Prendergast, "Accountability and Aid in Ethiopia," *Project Syndicate*, December 8, 2021, <https://www.project-syndicate.org/commentary/ethiopia-civil-war-ensuring-accountability-and-aid-by-john-prendergast-2021-12>.
16. Bryant Harris, "US Halts Decision on Genocide Designation to Pursue Diplomacy in Ethiopia," *The National*, December 1, 2021, <https://www.thenationalnews.com/world/us-news/2021/12/01/us-halts-tigray-genocide-determination-to-pursue-ethiopia-diplomacy/>.
17. U.S. Department of State, *Joint Statement on Detentions in Ethiopia* (U.S. Department of State, 2021), <https://www.state.gov/joint-statement-on-detentions-in-ethiopia/>.
18. Prendergast, "Accountability and Aid in Ethiopia".
19. Abera, "Opinion – Biden's Blunder on Ethiopia".
20. Abera, "Opinion – Biden's Blunder on Ethiopia".
21. U.S. Department of States, *Visit of Special Envoy for the Horn of Africa Feltman to Ethiopia and Kenya*, (U.S. Department of States, 2021), <https://www.state.gov/visit-of-special-envoy-for-the-horn-of-africa-feltman-to-ethiopia-and-kenya/>.
22. Teshome Borago, "US Wanted Rebels "to Enter Addis" – TPLF Spokesman," *Borkena*, December 9, 2021, <https://borkena.com/2021/12/09/united-states-wanted-rebels-to-enter-addis-tplf-spokesman/>.
23. Stephen Bryen, "US Hands China a Victory in Ethiopia," *Asia Times*, December 6, 2021, <https://asiatimes.com/2021/12/us-hands-china-a-victory-in-ethiopia/>.
24. Michael Rubin, "Biden's Horn Of Africa Strategy Must Extend Beyond Ethiopia," *American Enterprise Institute*, December 6, 2021, <https://www.aei.org/op-eds/bidens-horn-of-africa-strategy-must-extend-beyond-ethiopia/>.
25. Rubin, "Biden's Horn Of Africa Strategy Must Extend Beyond Ethiopia".

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع المالي الطوارقي

توفيق بوستي، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥م، قالة.

الكلمات المفتاحية:

(تقننورين، الطوارق، جمهورية مالي، عين أميناس، قمة جانت، أزواد، شمالي مالي)

تُشكل قضية الطوارق تهديدًا كبيرًا للأمن القومي الجزائري، حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة توتر وعدم استقرار دائم؛ بسبب تمرد الطوارق الذي ما أن يتوقف إلا ويندلع من جديد، فمنذ استقلال دولة مالي عام ١٩٦٠م، والطوارق في تمرد مستمر على الحكومة المركزية في باماكو، بيد أن الأوضاع أصبحت خارجة عن السيطرة بعد التمرد المسلح الذي عرفته مالي منذ عام ١٩٩٠م، فضلًا عن تعقد الأوضاع بسبب انتشار أشكال الجريمة المنظمة جميعها؛ كالتجارة غير الشرعية، وانتشار الجماعات الإرهابية (على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، وسعي القوى الدولية (على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية) للتدخل في المنطقة تحت مبرر مكافحة الإرهاب، وهذا ما يتنافى مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترفض تدخل القوى الأجنبية في المنطقة. ونتيجة لذلك، سعت الجزائر إلى احتواء كل هذه التهديدات، عبر القيام بعدد من الإجراءات والتدابير على المستويين الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي: عملت على دمج الطوارق في المجالين السياسي والإداري، وباشرت بمشاريع تنموية في مناطقهم. أما على المستوى الخارجي، فقد قامت بالتوسط بين طوارق مالي والحكومة المركزية، وتقديم الهبات والأموال لفائدة سكان الطوارق؛ لإنشاء المدارس والمراكز الصحية، إلى جانب اتخاذ عدد من الإجراءات القانونية؛ لمكافحة الهجرة السرية، والجريمة المنظمة والإرهاب. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية: كيف يمكن للجهود الدبلوماسية الجزائرية حل النزاع المالي الطوارقي؟

أولاً: أسباب النزاع المالي الطوارقي

تُحاول ثلاثة تيارات فكرية وضع فهم صحيح لأسباب قضية الطوارق في المنطقة وإدراك جذورها، فالاتجاه الأول: يُمثله «مانو دياك» عبر كتابه «Touareg. La Tragédie» الذي ركز في الأسباب السياسية؛ التي تكمن في توظيف الأنظمة السياسية لهذه الأقلية؛ من أجل أغراض وأهداف خاصة بها، حيث كان تعامل سلطات مالي مع الطوارق بتبني إستراتيجية الاحتواء، بحيث عزلتهم ولم تسمح لهم بالتمثيل السياسي في نظام الحكم^(١). كما عمل -قبل ذلك- المحتل الفرنسي على تفضيل بعض المكونات الديموغرافية على غيرها؛ كتفضيلهم قبائل الهوسا على قبائل الطوارق، ومنحهم الحكم والسلطة، وهم الذين كانوا عبيد أرقاء لدى الطوارق، إضافة إلى تقسيم الطوارق على عدة بلدان؛ كنوع من زرع بذور الفتنة في منطقة الساحل الإفريقي^(٢).

أما الاتجاه الثاني: فيعدها قضية إثنية؛ بالنظر لطبيعة الدول الإفريقية، التي تُعاني من المشكلة نفسها، فبحسب هذا المتغير، فإن إحساس الطوارق (بوصفهم مجموعة إثنية) بعدم الأمان إزاء المجموعات الإثنية الأخرى، وكذلك إزاء السلطة؛ دفعها نحو تعزيز أمنها ذاتياً، وهو الأمر الذي فهمته السلطات، على أنه خطوة نحو التصعيد، فدخلت مع إثنية الطوارق في حرب وقائية؛ مما أدى إلى زيادة حدة هذا النزاع^(٣)، فمشكلة الطوارق لا تكمن في التنوع الإثني، بقدر ما تكمن في ظاهرة الاستقطاب والتوظيف السياسي للإثنية. إلى جانب تأثير الفقر، تظهر مسألة غياب العدالة الاجتماعية؛ كما طرح «أندري سال يفون» في كتابه «مسألة الطوارق في النيجر»، إذ يُعدُّ القهر السبب المباشر الذي دفع الطوارق لانتهاج العنف؛ من أجل المشاركة السياسية، في ظل غياب أي تمثيل لشعب الطوارق في الأنظمة الحاكمة، وكذلك عدم تمتعهم بالحقوق والحريات^(٤).

أما فيما يخص الفقر، فتُعاني مالي من سوء توزيع الموارد على المناطق والسكان، وهو الأمر الذي انعكس على شعب الطوارق، وزاد من حدته موجات الجفاف التي ضربت المنطقة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، وصولاً إلى الأزمة الغذائية التي ضربت النيجر (كأثر ارتدادي للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م)، التي شهدت زيادة في أسعار المواد الغذائية^(٥)، فضلاً عن الجشع والظلم والتهميش الذي تعرض له الطوارق على يد الحكومة المالية على مختلف المستويات، بالمقارنة مع المجموعات السكانية المكونة لدولة مالي، وهو ما دفع الحركات المسلحة للطوارق لرفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة، ومحاربة عدم الأنصاف في توزيع الثروة والسلطة.

أما الاتجاه الثالث: فهو يحاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ كظاهرة التصحر التي ضربت المناطق التي يسكنها الطوارق، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي للطوارق، وفق ما أكده «فارما مايغا»، و«محمد تيسا» في كتابهما:

«Le Mali : De La Sécheresse a la Rébellion Nomade; Chronique et Analyse d'un Double Phénomène du Contre -Développement en Afrique Sahélienne»،

إذ أبرزنا -بشكل مفصل- حالة الطوارق في أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية، وفشل سياسات التكيف التي وضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالصحرا^(٦).

وفي هذا الإطار، فقد تفاقمت المشكلة الاقتصادية للطوارق؛ لتزامنها مع التغير الكبير في مناخ المنطقة الساحلية الصحراوية وبيئتها، وخصوصاً بين عامي: ١٩٧٢م و١٩٨٥م، إذ ضربت موجات الجفاف التي أثمرت في مصادر عيش شعب الطوارق، ففقد الطوارق أكثر من ٣,٥ مليون رأس من الغنم، كما تأثرت أراضي الرعي بموجة الجفاف، وكذلك ألفت الأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة في عام ٢٠٠٥م بظلالها على الطوارق، وزادت من تفاقم مشكلاتهم الاقتصادية^(٧).

أما بالنسبة لتدخلات القوى الإقليمية والدولية في الأزمة، فقد عملت الجماهيرية الليبية (المجاورة) على تحقيق الوحدة الإفريقية (بعد فشل محاولاتها لتحقيق الوحدة العربية)؛ لذلك، فتبنت ما عُرف بـ«سياسة: س.ص»، أي: سياسة الساحل والصحراء؛ في منطقة الساحل الإفريقي، إلى جانب مساعدتها المهاجرين إليها من الطوارق؛ بتكوينهم عسكرياً إيديولوجياً، بعد قمع ثورتهم عام ١٩٦٤م، ولكن الدور الليبي تراجع تماماً بعد سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي؛ نتيجة ما عُرف بالربيع العربي.

وكذلك فرنسا، التي حاولت الدخول على الخط واللعب على هذا الوتر الحساس، من خلال سعيها لإحياء مبادرة المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء^(٨)، عبر تدخلها العسكري في مالي في ١٦ يناير عام ٢٠١٣م بعد نجاحها في الحصول على الموافقة الأممية والتأييد المحلي والإقليمي والدولي^(٩)، كما أن فرنسا (صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي في مالي) تريد أن تُعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي والصيني، لذلك، فقد بقيت محافظة على العلاقات الثقافية والاقتصادية والعسكرية الوطيدة بين مستعمراتها، إذ تشير التقارير إلى أن فرنسا تدخلت في إفريقيا نحو ٥٠ مرة منذ عام ١٩٦٠م^(١٠).

ثانياً: مبررات الجهود الجزائرية لحل النزاع المالي الطوارقي

يمكن إجمال مبررات الجهود الجزائرية لحل النزاع في مالي، فيما يأتي:

١- تزايد النشاط الإرهابي واختطاف الدبلوماسيين، فقد تمكنت الحركات الإرهابية المتطرفة من السيطرة على شمالي مالي بفعل تصاعد الأزمة المالية، فتزايدت الحركات الإرهابية، التي أهمها: «جماعة أنصار الدين»، و«حركة التوحيد والجهاد، إضافة إلى تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»؛ التي اعتمدت في نشاطها على اختطاف الرهائن، وبخاصة بعد الإعلان عن استقلال شمالي مالي في شهر أبريل

عام ٢٠١٢ م. وتعقد الوضع الأمني بعد التدخل العسكري الفرنسي، كالعلمية التي قامت بها «حركة التوحيد والجهاد» مع «جماعة أنصار الدين»، حيث قام هذان التنظيمان باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة «غاو» شمالي مالي في ٥ أبريل عام ٢٠١٢ م واحتجازهم رهائن^(١١)، أو كأحداث موقع «تيقنتورين» الحيوي، التي قامت بها إحدى الجماعات الإرهابية التي يتزعمها «مختار بلمختار» الملقب بـ«خالد أبو العباس» بالهجوم على قاعدة الحياة في عين أميناس بولاية «إليزي» الواقعة في العمق الجزائري من الصحراء الكبرى، حيث تم اختطاف ١٢٢ من الرعايا الأجانب الذين يعملون بالمنطقة، مما أدى إلى انخفاض صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا^(١٢).

٢- التخوف من انتقال النزاع المالي الطوارقي إلى الأراضي الجزائرية، بحكم الحدود البرية المالية الجزائرية الممتدة مسافتها إلى نحو ١٤٠٠ كلم، وصعوبة الرقابة عليها، مما قد يؤدي إلى حدوث «عدوى عابرة للحدود»؛ من خلال حدوث تمرد بين صفوف طوارق الجزائر، ومطالبتهم بالانفصال أسوة ببني جلدتهم في شمالي مالي، وسعيهم معاً لإقامة دولة مستقلة موحدة للطوارق^(١٣).

٣- انتشار مختلف أشكال الجريمة المنظمة، إذ تُعدّ الجريمة المنظمة من أخطر المشاكل الأمنية، التي تحتم على السلطات الجزائرية مواجهات غير متكافئة مع عصابات الجريمة المنظمة، تلك العصابات التي تهدد أمن الجزائر واقتصاده، لأنها تُعدّ الجزائر منطقة عبور باتجاه أوروبا، وتلك العصابات -أيضاً- تشكل خطراً مباشراً على الموارد المادية الجزائرية. وفي هذا الإطار يقول الباحث السياسي الفرنسي «جون ميشال لوبوتان» إن: «إفريقيا هي الهدف الجديد لتجار المخدرات ... إنها -الآن- منطقة الترانزيت الأولى في العالم، وهي تتحول تدريجياً إلى منطقة استهلاك»^(١٤)، حيث تستعمل جماعات الجريمة المنظمة مختلف الوسائل لكي تبلغ غاياتها وأهدافها؛ كالترهيب، والاختطاف، والابتزاز، كما تتعامل -كذلك- مع مجموعات أخرى؛ كالجماعات الإرهابية التي توفر لها وسائل النقل والاتصال والسلاح^(١٥).

وفي هذا الإطار، تُعدّ تجارة المخدرات (مثل: الكوكايين والقنب الهندي)، وتجارة السلاح غير الشرعية (ولا سيما بعد سقوط نظام القذافي)، وعودة المقاتلين الطوارق إلى بلدانهم الأصلية؛ من بين أهم التهديدات الأمنية، إذ تُشير البيانات إلى عودة نحو ٥٠٠ عنصر من «الحركة الوطنية لتحرير أزواد» الذين كانوا يقاتلون مع نظام القذافي، وانضمامهم إلى بعض الجماعات المسلحة الناشطة في شمالي مالي؛ كـ«أنصار الدين» و«التوحيد والجهاد»^(١٦)، وخصوصاً في ظل فوضى انتشار السلاح، حيث إن هناك نحو ٢٠ مليون قطعة سلاح، وأكثر من ١٠٠٠ تاجر سلاح، أغلبهم ينشط في السوق السوداء، وهو ما تؤكد كميات الأسلحة التي تصادها سلطات دول الجوار، ولا سيما السلطات الجزائرية^(١٧).

٤- التدخل الأجنبي، يتخذ التدخل الأجنبي في شمال مالي مُبرر تعدد التهديدات الأمنية المتجددة في المنطقة وانتشارها، لذلك، فقد أخذ التدخل الفرنسي في شمال مالي ذريعة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما تؤكد منذ التدخل الفرنسي بطلب من الحكومة المالية، من أجل مواجهة تحالف الجماعات المسلحة مع تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»؛ ممّا أدى إلى تمركز المخابرات الغربية في المنطقة، فضلاً، عن إمكانية انتشار قواعد عسكرية فرنسية على الحدود الجنوبية للجزائر، ممّا ينعكس سلباً على الأمن القومي الجزائري.

وبالتالي، فقد نجحت فرنسا في تحويل أزمة داخلية إلى حرب دولية، وعرقلت الفرقاء عن التفاوض للوصول إلى حل سياسي (كما حصل في إفريقيا الوسطى)، وسارعت إلى تقمص زي «الدركي» والتلويح بعصا الحرب. وقد بررت فرنسا تدخلها في مالي؛ بضرورة صد هجوم المسلحين الإسلاميين على مدينة «كونا» الفاصلة بين شمال مالي وجنوبه، وإيقاف زحفهم إلى العاصمة باماكو.

وقد حضرت فرنسا لهذه الحرب منذ مدة طويلة، وأقنعت مجلس الأمن في شهر أكتوبر عام ٢٠١٢م، بتبني الخيار العسكري وإصدار القرار رقم: ٢٠٨٥، ودفعت دول مجموعة «الإيكواس» في غرب إفريقيا إلى مساندة عملية التدخل العسكري والمشاركة فيها، بينما ظلت الجزائر تنادي بضرورة إنضاج الحل السياسي؛ عن طريق تشجيع المفاوضات بين فرقاء الأزمة المالية، وقد فشلت الجزائر في فرض أجندتها، ومنع استصدار قرار أممي ينص على عدم التدخل العسكري في مالي، وهو ما يؤكد اليقين بفرضية: كلما زاد التدخل الأجنبي (الأمريكي والفرنسي) في أزمة مالي؛ كلما قل دور الدبلوماسية الجزائرية، وزاد تهميشها في القضية^(١٨).

ثالثاً: الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي الطوارقي:

أدرك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق على السلطات المركزية في مالي، أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور على الحدود الجنوبية للبلاد، وما ينجم عنه من أزمات إنسانية، سيفتح الباب واسعاً أمام تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة؛ وذلك من شأنه أن يؤثر في الأمن الداخلي للجزائر، ويزعزع الاستقرار في المنطقة كلها.

وفي هذا الإطار، قامت الجزائر بالوقوف موقفاً يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، ويضمن عدم إقصاء السكان الطوارق أو تهميشهم، وقد أثار هذا الموقف غضب المتمردين الطوارق، الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفاً يدعم تمردهم. ويمكن أن نُفسر عدم اتخاذ الجزائر لموقف مع أحد الطرفين؛ برغبتها في المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع المالي؛ بغية إحلال الأمن والسلم والاستقرار في هذا البلد المجاور^(١٩).

وقد بدأ التحرك الملموس للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، مع تجدد التوتر بين الطوارق في بداية تسعينيات القرن المنصرم، حول مناطق «كيدال»، وتوجت الجهود الدبلوماسية في هذا الاتجاه، بعقد قمة رباعية ضمت: الجزائر، وليبيا، والنيجر، ومالي؛ في مدينة «جانت» الجزائرية في شهر سبتمبر عام ١٩٩٠م، حيث أكدت الدول المشاركة عدم استعمال القوة لحل المشكلة الطوارقية، وتعهدت الدول الأطراف المشاركة في هذا اللقاء بضرورة تنمية المناطق الحدودية، ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان هناك. وبغية إنجاز تلك المهمة، تم تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء خارجية الدول المشاركة، مع تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة تعزيز التعاون المشترك، فضلاً عن العمل على إدماج السكان الطوارق، ومكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، غير أن مماطلة الدول في تطبيق تلك الإجراءات، في ظل غياب صوت موحد للطوارق؛ أجل حسم قضية الطوارق استناداً لمخرجات تلك القمة الرباعية.

الوساطة الجزائرية بعد عام ٢٠١٢م

ظلت الجزائر ترعى -وبشكل حصري- جميع اتفاقيات السلام السابقة، الموقعة بين طرفي النزاع، في الأعوام: ١٩٩١م، و١٩٩٢م، و١٩٩٤م، و٢٠٠٢م، و٢٠١٢م، حتى عام ٢٠١٥م، إذ دعت الحكومة الجزائرية -مراراً- الجانبين إلى وقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للنزاع، وقد استجابت له حكومة بامكو، وأرسلت -بالفعل- وفداً برئاسة وزير الخارجية المالي «سومايلو بوباي مايغا»، الذي حلّ بالجزائر العاصمة في يونيو عام ٢٠١٢م؛ للقاء ممثلين عن حركات التمرد «الأزوادية»، ومنهم ممثلين عن «حلف ٢٣ مايو» و«الحركة الوطنية لتحرير أزواد»^(٢٠)، الأمر الذي توج باتفاق تم في الجزائر في يوم ٢١ ديسمبر عام ٢٠١٢م، الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في طريق حل سياسي شامل برعاية جزائرية؛ بالنظر لكونه يساهم في تحييد تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و«حركة التوحيد والجهاد» في غرب إفريقيا.

اتفاق الجزائر مارس عام ٢٠١٥م (خارطة طريق الجزائر)

لتحصين منطقة شمالي مالي من خطر الانفصال، بادرت الجزائر إلى إنشاء لجنة ثنائية إستراتيجية مخصصة لشمالي مالي، وفقاً لاتفاقية بين الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة والرئيس المالي «أبو بكر كايتا»، خلال زيارة هذا الأخير للجزائر يومي: ١٨ و ١٩ من شهر يناير عام ٢٠١٤م^(٢١)، وعملت هذه اللجنة الثنائية على إقامة شراكة إستراتيجية بين البلدين، كما هدفت إلى متابعة كل الإجراءات التي من شأنها المساهمة في التسوية السلمية لمشاكل شمالي مالي بكل أبعادها، وقد عقدت دورتها الأولى بالجزائر

العاصمة في يوم ٠٢ مارس عام ٢٠١٤م، وتم الاتفاق -خلالها- على تكثيف جهود الجزائر ومالي؛ لإنشاء جبهة لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن البلدين، ولاسيما الإرهاب والاتجار بالمخدرات^(٣٢).

وبعد ثمانية أشهر من المفاوضات المباشرة، بين كل من: الحكومة المالية وست مجموعات مسلحة بوساطة جزائرية، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من إقناع الأطراف بالتوقيع على اتفاقية سلام في الأول من شهر مارس عام ٢٠١٥م، في العاصمة الجزائرية، وقد نص الاتفاق، على انتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمالي البلاد، على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في مناطقها، في الوقت الذي لم يقرّ فيه الاتفاق مطالب الحركات الطوارقية بالحصول على حكم ذاتي موسع في مناطقها، كما أكد الاتفاق وحدة الأراضي المالية، في مواجهة المطالب الانفصالية، وهو ما أدى إلى عدم توقيع الحركة «الوطنية لتحرير أزواد» و«المجلس الأعلى لوحدة أزواد» على الاتفاق، أو القبول به.

وتضمن الفصل الأول من الاتفاقية (خارطة الطريق) مبادئ والتزامات، وحمل في مجمله ٤ مواد، جاء فيها: في المادتين ١-٢: أن الأطراف تؤكد، انطلاقاً من روح خارطة الطريق، التعهد بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالكامل، وبالنية الحسنة للاعتراف بمسؤوليتها الرئيسية في هذا الصدد، والتزامها بالمبادئ الآتية:

١- احترام الوحدة الوطنية وسلامة أراضي دولة مالي وسيادتها، فضلاً عن شكلها الجمهوري وطابعها العلماني.

٢- الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي، وتعزيزه، وتعزيز مساهمة جميع عناصر الشعب المالي، ولا سيما النساء والشباب، في أعمال البناء الوطني.

٣- يتحمل الناس المسؤولية عن الإدارة الفعالة لأنفسهم، من خلال نظام الحوكمة، أي: يأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم واحتياجاتهم المحددة.

٤- تعزيز التنمية المتوازنة لجميع مناطق مالي، مع مراعاة إمكانيات كل منها.

٥- رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي، واللجوء إلى الحوار والتشاور؛ من أجل تسوية المنازعات.

٦- احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، والحريات الأساسية والدينية.

٧- مكافحة الفساد وطرائق الإفلات من العقاب.

٨- مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

كما تنص المادتان: ٣ و٤، على أن مؤسسات الدولة المالية، تعتمد التدابير التنظيمية أو التشريعية أو حتى الدستورية اللازمة، وذلك، بالتشاور الوثيق مع الأطراف، وبدعم من لجنة المتابعة (CSA) المنصوص عليها في هذا الاتفاق، كما تُنفذ أحكام النطاق الوطني المنصوص عليها في هذا الاتفاق -أساساً- في المناطق الشمالية

من مالي، من دون الإخلال بالتدابير المحددة المتفق عليها في هذا الجزء من البلد، وتنطبق هذه الأحكام على المناطق الأخرى من البلاد^(٢٣).

أ- التدابير الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية: بحسب الاتفاقية، يتطلب البعد الاجتماعي/السياسي للأزمات الدورية، التي تشهدها منطقة شمالي مالي معاملة سياسية، وفي هذا الصدد، جرى تنظيم مؤتمر وطني للوفود خلال المدة الانتقالية، بدعم من لجنة الرصد، وعلى أساس التمثيل العادل للأطراف؛ بغية إجراء مناقشة مستفيضة بين عناصر الأمة المالية؛ لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، حيث تحددت عناصر الحل الذي سيسمح لمالي بتجاوز محنتها المؤلمة، وتقدير مساهمة مختلف مكوناتها في هوية البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية، والميثاق؛ من أجل السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، على أساس توافق، من أجل السيطرة على ذاكرة الأزمة المالية وهويتها وأبعدها التاريخية، وإغلاق وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية^(٢٤).

ب- تدابير لضمان إدارة أفضل: يمكن إجمالها فيما يأتي^(٢٥):

١- إنشاء بنية مؤسسية، تقوم على المجتمعات المحلية والأقاليم التي لها أجهزة تنتخب بالاقتراع العام، وبصلاحيات واسعة النطاق.

٢- إدارة سكان المناطق المعنية لشؤونهم الخاصة، على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

٣- زيادة تمثيل السكان الشماليين في المؤسسات الوطنية.

٤- تعزيز سيادة القانون، بجعل العدالة أقرب إلى الشعب.

٥- إنشاء نظام للدفاع والأمن، يقوم على مبادئ التفرد والشمول والتمثيل.

٦- المشاركة الفاعلة والهادفة للسكان، ولا سيما سكان الشمال، في إدارة الأمن المحلي.

٧- إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها في مالي.

٨- إنشاء منطقة تنمية في المناطق الشمالية، مع مجلس استشاري إقليمي، وإستراتيجية إنمائية محددة، تتكيف مع الواقع الاجتماعي والثقافي والجغرافي، فضلاً عن الظروف المناخية.

ج- إعادة تنظيم إقليم شمالي مالي، وإنشاء إطار مؤسساتي: فالمادة ٦ من الاتفاق تؤكد أن الطرفين اتفقا على إنشاء هيكل مؤسسي يسمح للسكان الشماليين، في إطار المواطنة التشاركية الكاملة، بإدارة شؤونهم الخاصة، على أساس مبدأ الإدارة الحرة، وضمان تمثيل أكبر لهم داخل المؤسسات الوطنية^(٢٦).

د- الاتفاق على إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية: وضع الإستراتيجيات التنموية النوعية في شمال مالي، بتقديم مشاريع تهدف إلى النهوض بالأقاليم الشمالية الثلاثة (كيدال، وتمبكتو، وغاو)، ويتم بتطوير البنى التحتية بربط المدن بالطرق؛ لتسهيل التنقل والمواصلات، وإنشاء هياكل مؤسسية

وقاعدية؛ لدمج المواطنين وتحمل مسؤوليتهم بضرورة تنمية المناطق الشمالية، ونشر قيم العدالة والمصالحة واحترام حقوق الإنسان^(٢٧).

هـ- قضايا الدفاع والأمن: وفيه يتم البحث في آلية إعادة نشر القوات المسلحة الأمنية وتنظيمها في شمالي مالي، وإصلاح قطاع الدفاع والأمن، وذلك، بحسب ما نص عليه اتفاق السلام عام ٢٠١٥م، مع محاولة تقييم التدابير والمشاريع الموجهة لمنطقة شمالي مالي على المدى القصيرة والمتوسطة والطويلة^(٢٨).

خاتمة

يقوم الدور الجزائري في حل الأزمة المالية الطوارقية، معتمداً أولوية الحوار السياسي والتنمية في الأدوات العسكرية؛ والتدخل الأجنبي في المنطقة، اللذان من شأنهما زعزعة استقرار المنطقة ككل، لذلك، فقد اتجهت الجزائر لتفعيل المفاوضات والتشاور بين فرقاء الأزمة المالية، وعدم الانخراط المباشر في تلك المفاوضات، بل بالعكس من ذلك، فقد وقفت موقف المحايد فيها، ولكن بالشكل الذي يحفظ استقرار المنطقة وأمنها، ويمنع التدخل الأجنبي في شؤون القارة، مع مراعاة مبدأ مهم من مبادئ سياستها الخارجية، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو ما تجلّى في دورها كوسيط في المفاوضات الثنائية بين الطرفين، بدءاً باتفاق «تمنراست» (الأول) عام ١٩٩١م، مروراً باتفاق الجزائر العاصمة في ديسمبر عام ١٩٩١م، واتفاق يناير ومارس عام ١٩٩٢م، إلى جانب اتفاق «تمنراست» (الثاني) عام ١٩٩٤م، واتفاق الجزائر عام ٢٠٠٢م، والوساطة الجزائرية عام ٢٠١٢م، واتفاق الجزائر عام ٢٠١٥م، وكانت الجزائر ترمي من كل هذه الجهود إلى الحد من النزاع والوصول إلى تهدئته، ومن ثم، تسويته بالشكل الذي يُخفف من التهديدات الأمنية النابعة من تلك الجهة، ويضمن الأمن القومي الجزائري، وخصوصاً في ظل نشاط الجماعات الإرهابية وقيامها بشن عمليات إرهابية على التراب الوطني الجزائري، مثلما حدث في «تيقنتورين».

الهوامش والإحالات:

1. Mehdi Taje, "Sécurité et Stabilité Dans Le Sahel Africain," *NATO Defense College Occasional Paper*, 19, 2006, 71-72, <https://www.jstor.org/stable/resrep10346>.
2. Modibo Keita, "La Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger," *Note de Recherche, GRIPCI*, 10, 2002, 8, https://www.gitpa.org/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC4_1.pdf.
3. عادل زقاف، «إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، ٢٠٠٤م) ٦٤.
4. تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤م) ١٥٣-١٥٢.
5. تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر، ١٥٣.
6. شاكر ظريف، «البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات،» (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، ٢٠١٠م) ٤٥.
7. Keita, "La Résolution du Conflit Touareg au Mali et au Niger," 71-72.
8. علي عشوي، «سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ١٩٩٧م) ١٩.
9. للاستزادة انظر: علي مدوني، «التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والإنعكاسات،» مجلة الحقوق والحريات (الجزائر: جامعة محمد خضر بسكرة، ٢٠٢٠م) ١٣٣-١٣٥.
10. وأيضاً: مبروك غضبان، «التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،» مجلة: دفاتر السياسة والقانون، (الجزائر: جامعة باتنة، ٢٠١٤م) ٦٩-٧٠.
11. إبراهيم كانتني مادي، «الأزمة السياسية في مالي منذ ٢٠١٢م،» مجلة آفاق إفريقية (القاهرة: قطاع الإعلام الخارجي-الهيئة العامة للإستعلامات، ٢٠١٤م) ١٧.
12. سليم بوسكين، «تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري ٢٠١٠م-٢٠١٤م،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، ٢٠١٤م) ١٩٤.
13. للاستزادة انظر: أميرة عبد الحليم، «ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي،» مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٣م) ١١٨.
14. سارة بوحادة، «السياسة الخارجية تجاه الأزمة في شمالي مالي،» مجلة دراسات حول الجزائر والعالم (الجزائر: مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، ٢٠١٧م) ١٠٣.
15. يحي مشرط، «الأزمة في شمالي مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الإفريقي،» مجلة الحوار المتوسطي (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ٢٠١٨م) ٣٥١.
16. سفيان منصور، «آفاق إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي،» (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، ٢٠١٧م) ١٠٨-١٠٩.
17. بوحادة، «السياسة الخارجية تجاه الأزمة في شمال مالي،» ١٠٤.
18. فاطمة زمام، «فوضى السلاح في ليبيا وانتشارها نحو دول الساحل،» المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠١٨م) ٧٥، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158197>.
19. حورية ساعو، محمد غربي، «موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي،» مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠١٧م) ٢٤٧.
20. عشوي، «سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي،» ٩٤.
21. الحاج ولد إبراهيم، «أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم،» مركز الجزيرة للدراسات، (١٢، فبراير، ٢٠١٢م)، ٦، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916.html>.
22. بن ملوكة خيراني، طيبي عيسى، «دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي،» مجلة الحوار المتوسطي (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات الاستشرافية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، ٢٠٢٠م) ٣٥٨، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/142533>.
23. مريم بلقسام، «السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الأمني الإقليمي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١٦م) ٩٢.

٢٣. نبيل بويبية، جلال بولسان، «حل النزاع في مالي وفقاً لاتفاقية خارطة طريق الجزائر ٢٠١٥م: نحو بناء سلام مستدام»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ٢٠١٩م) ٢١،
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93822>.
٢٤. نبيل بويبية، «الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات»، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٨م) ٤٥٧.
٢٥. بويبية، بولسان، «حل النزاع في مالي وفقاً لاتفاقية خارطة طريق الجزائر ٢٠١٥م: نحو بناء سلام مستدام»، ٢٢.
٢٦. بويبية، «الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات»، ٤٥٨.
٢٧. بويبية، بولسان، «حل النزاع في مالي وفقاً لاتفاقية خارطة طريق الجزائر ٢٠١٥م: نحو بناء سلام مستدام»، ٢٥.
٢٨. بويبية، «الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات»، ٤٦٠-٤٦١.

جنوب السودان: أزمات وتسويات

تيكواج فيتر، باحث في العلوم السياسية، جوبا.

الكلمات المفتاحية:

(بلفيام، سلفاكير، جنوب السودان، ريك مشار، الدينكا، النوير، التهميش الاقتصادي)

بعد استقلال عدد من الدول الإفريقية من الاستعمار الأجنبي، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، كان من أهم التحديات التي واجهت تلك الدول، هي الصراعات والحروب الأهلية بين الجماعات الإثنية المختلفة، كوسائل ومحاولات للسيطرة والهيمنة على السلطة والثروة، ومن ثم، أصبحت تلك الصراعات هي السمة الرئيسية والبارزة في الواقع الإفريقي. وذات الأمر انطبق على جنوب السودان الذي نال استقلاله في ٩ يوليو عام ٢٠١١م، بعد حربين أهليتين بين الشعب السوداني في إقليم الشمال ضد إقليم الجنوب.

وهذه الدراسة، تسعى إلى تناول تسوية الصراع في جنوب السودان بالتحليل، منذ أواخر عام ٢٠١٣م، حتى أواخر عام ٢٠٢١م، من خلال ثلاثة مطالب، الأول: يحلل محفزات وأسباب الصراع في جنوب السودان، بينما الثاني: يعرض الفاعلين الداخليين؛ لفهم طبيعة الصراع في جنوب السودان.

أما الثالث: فيحلل الآليات الداخلية والخارجية لتسوية الصراع. وأخيراً تتضمن الدراسة التحليلية خاتمة توضح نتائج الدراسة والتحديات التي قد تواجه ما تم التوصل إليه من تسوية للصراع في جنوب السودان.

المطلب الأول: محفزات الصراع في جنوب السودان وأسبابه

يتناول هذا المطلب بالتحليل المحفزات والأسباب التي أدت إلى انفجار الصراع في أواخر ديسمبر عام ٢٠١٣م، الذي تطور إلى حرب أهلية في جنوب السودان، وأهمها ما يأتي:

١- الإقصاء السياسي

في بداية الصراع، كانت مظاهر الاختلاف داخل الحزب الحاكم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» (SPLM)، تتمثل في أسباب سياسية، حول الانتقال الديمقراطي على المستويين الحزبي والجمهوري، وفشل القيادات السياسية في احتواء الخلاف الداخلي؛ بسبب الرغبة في فرض نظام حكم سلطوي في قيادة البلاد، فقد كان من المتوقع أن يتم الترتيب لعقد المؤتمر القومي للحزب الحاكم؛ لمناقشة قضايا انتقال السلطة في البلاد، الذي يسبقه إجراء انتخابات داخل الحزب الحاكم؛ تمهيداً لاختيار مرشح الحزب في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٥م^(١).

إلا أن المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، فشل في حسم تلك القضايا، حتى أعلن رئيس الجمهورية «سلفاكير ميارديت» فشل محاولة انقلاب للإطاحة به، متهماً نائبه السابق «ريك مشار»، في إثارة اشتباكات داخل القيادة العسكرية «بيلفام»، بين أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان على أسس إثنية من حيث الولاء لكل من: «سلفاكير» و«ريك مشار»، ومنها امتدت الحرب إلى أن تم تسويتها باتفاق سلام في أغسطس عام ٢٠١٥م، فعاد «مشار» إلى منصبه نائباً أول لرئيس الجمهورية، إلا أن الحرب تجددت مرة أخرى، مما تتطلب إعادة توقيع اتفاق آخر؛ لتنشيط الاتفاق الأول، مع وضع تعديلات عليه في سبتمبر عام ٢٠١٨م، فتمكن «مشار» من أن يعود نائباً لرئيس الجمهورية للمرة الثالثة؛ من أجل تسوية الصراع بعد فشل محاولات إقصائه^(٢).

٢- تعزيز الانقسامات الإثنية

كان العامل الإثني الأكثر وضوحاً وتأثيراً، حتى إن الحرب الأهلية ظلت توصف -منذ اندلاعها- بأنها حرب بين إثنتي: «الدينكا» و«النوير»، رغم أن كل فريق من الفاعلين السياسيين الداخليين يضم بين صفوفه عددًا من الجماعات والقيادات التي تنتمي لمختلف الإثنيات، ولكن طغت هذه السمة بسبب هيمنة إثنية معينة على كل طرف؛ فالتوجهات ومراكز اتخاذ القرارات جميعها بنيت على أسس إثنية، وفي الوقت نفسه، لم تُمَثَل في الصراع كل الإثنيات المختلفة، التي يهيمن أفرادها على أحد التنظيمات المتورطة في الصراع، لأن استهداف ميليشيات من إثنية «الدينكا» جماعات من إثنية «النوير» في «جوبا» عقب أحداث ديسمبر عام

٢٠١٣م، هو ما أضفى الطابع الإثني لهذا الصراع، الذي بدأ كصراع سياسي بين قيادات الحزب الحاكم، أي: «الحركة الشعبية لتحرير السودان» (SPLM)^(٣).

فقد تم قتل مئات المواطنين؛ بسبب انتمائهم لإثنية «النوير» في العاصمة جوبا، وتبع هذا القتل المنهج ردود أفعال من قيادات عسكرية تنتمي لإثنية «النوير»، عبر تنفيذ عمليات عسكرية انتقامية، اتسمت بطابع إثني في ولايات: «جونغلي» و«أعالي النيل» و«الوحدة»، ترتب عليها قتل مئات من المواطنين الذين ينتمون لإثنية «الدينكا» انتقاماً من استهداف مواطنين من إثنية «النوير» في جوبا في ديسمبر ٢٠١٣م^(٤).

لاحقاً، امتد النطاق الإثني والجغرافي لهذه العمليات العسكرية، لتشمل معظم ولايات جنوب السودان، باستهداف إثنيات أخرى غير «الدينكا»، بحجة الوقوف إلى جانب «سلفاكير ميارديت» رئيس الجمهورية، باعتبار مشاركة ميليشيات تابعة لإثنيات أخرى، في محاولة احتواء تمرد قيادات سياسية وعسكرية كان أغلبها من إثنية «النوير» بعد أحداث ديسمبر عام ٢٠١٣م، يعني التضامن مع إثنية «الدينكا»، وفق تفسير القيادات العسكرية والسياسية في حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، والعكس عندما حدثت تغييرات في التحالفات.

٣- انتشار الميليشيات الإثنية

تتمثل أبرز الأسباب العسكرية في: تركيبة الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي يتكون من ميليشيات إثنية/قبلية، وقوات خاصة، تتبع للقيادات العسكرية والسياسية وليس لمؤسسة الدولة، فكان الانحياز إلى جانب هذه القيادات دون حرص المؤسسة العسكرية التي تتسم بالهشاشة على مصلحة الدولة، التي لم يمض على استقلالها سوى عامين فحسب، محفزاً لاندلاع النزاعات، وسرعة انتشار نطاق الحرب بدلاً من احتوائها.

٤- التهميش الاقتصادي

تعدُّ الأسباب والدوافع الاقتصادية من ضمن العوامل الرئيسة للنزاعات، ويتضح هذا الأمر من طريقة إدارة الإيرادات والموارد من قبل حكومة إقليم جنوب السودان، خلال المدة الانتقالية، التي سبقت الاستفتاء واستقلال الجنوب، وهي الطريقة ذاتها، التي تم السير عليها في إدارة موارد الدولة وثرواتها عقب الاستقلال، حيث ظل الاقتصاد يعتمد على إيرادات النفط الخام، الذي يمثل المصدر الرئيس، بل شبه الوحيد لدعم الاقتصاد، بتمثيله لنحو ٩٠٪ من إيرادات جنوب السودان، رغم امتلاك الدولة لعدد من الثروات والموارد الطبيعية، التي تشكل مصادر اقتصادية متنوعة، قادرة على تعزيز اقتصاد جنوب السودان في حال تم استغلالها بشكل أمثل، إلا أن الحكومة استمرت في الاعتماد على الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على النفط الخام؛ كمصدر رئيس لدعم الاقتصاد^(٥).

كما أن إيرادات النفط، لم تستغل بطريقة تؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في الدولة، إنما اتجهت النخبة السياسية إلى ممارسة الفساد، وجني الثروة عبر التنفّذ، فقد سبق دخول جنوب السودان في حرب أهلية، اتهام ٧٥ وزيراً في عام ٢٠١٢م باختلاس ما مجموعه نحو ٤ مليار دولاراً أمريكياً، لم يُسترد منها سوى ما يقدر بنسبة ١.٥٪، وكان من ضمنهم «ريك مشار»، الذي قاد الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة (الطرف الرئيس الثاني في الحرب الأهلية)، لذلك، لم تتقبل القيادات التي تم إعفاؤها من المناصب الحكومية هذه الخطوة، لأنها تعني فقدان الامتيازات التي كانت تتيح لها فرصة الحصول على أموال الدولة (بطرائق غير مشروعة) لاستثمارها في الخارج، واتجهوا إلى تكوين تحالفات اتخذت أشكالاً مختلفة (سياسية وإثنية وإقليمية)، وارتبطت هذه التحالفات بالمصالح المشتركة، رغم طغيان الطابع الإثني؛ في إثر انفجار الأوضاع في عام ٢٠١٣م (كما أسلفنا)^(٦). لقد ساهم هذا الوضع في أمرين كان لهما تأثير في الحرب الأهلية؛ الأول: هو زيادة الفقر، وعدم اهتمام الحكومة بتحسين حياة المواطنين، بل عدم توفيرها أبسط الاحتياجات الأساسية للمواطنين، في ظل ارتفاع نسبة البطالة، وعجز الحكومة عن صرف مرتبات الموظفين والعاملين في المؤسسات الحكومية، فقد حال اعتماد الحكومة على النفط من دون الحاجة إلى فرض الضرائب؛ لصرف النظر عن أهمية دور المواطنين في دعم الاقتصاد الوطني، أما الأمر الثاني: فهو تابع لتأثير الأول؛ وهو ردود أفعال المواطنين، سواء كانوا من العاطلين، أو من موظفي المؤسسات الحكومية، أو من العسكريين في القوات النظامية، التي تتكون من ميليشيات في أساسها، وردود الأفعال تلك، بعد أن كانت مجرد سخط واستياء من الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية، تحولت إلى الانضمام لأطراف الصراع، لأن ذلك يعدُّ فرصة سانحة لتوظيف العاطلين من جانب، وتحسين الحالة الاقتصادية من جانب آخر^(٧).

المطلب الثاني: الفاعلين الداخليين في صراعات جنوب السودان

في تناول أطراف الصراع في جنوب السودان، سوف يتم التركيز في الفاعلين الداخليين فحسب، مع تأكيد وجود فاعلين خارجيين (إقليمياً ودولياً)، كان لهم دور مؤثر في الصراع وتسويته، وبالتالي، يمكن عرض الفاعلين الداخليين في الصراع من دون إغفال وجود فاعلين آخرين، كما يأتي:

أولاً: الفاعلون الرئيسيون

يتمثل الفاعلون الرئيسيون في صراعات جنوب السودان، وفي المواجهات العسكرية والسياسية المباشرة منذ اندلاع أحداث ١٥ ديسمبر، في المشاركين الذين كانت للمواجهات بينهم تأثيراتها في مختلف الجوانب (السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والإنسانية)، فيما يأتي:

أ- الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان-جناح الحكومة (SPLM-IG)

هذا الفاعل الرئيس، يقوده رئيس الجمهورية «سلفاكير ميارديت» الذي ينتمي إلى إثنية «الدينكا»، ويضم قيادات من الإثنيات الأخرى، بما فيها إثنية «النوير»، التي ينتمي إليها خصمه ونائبه السابق «ريك مشار»، أي: أن له علاقات في إطار «الزبائية السياسية»؛ عبر تحالفاته مع الجماعات الإثنية الأخرى^(أ). فقد كان له ميزة القدرة على استخدام سياسة «العصا والجزرة» مع المعارضين له من جانب، ومن أجل حصار جميع الفاعلين في الصراع وتضييق الخناق عليهم، من خلال هذه السياسة، بهدف تعزيز «الزبائية السياسية» والاقتصادية والاجتماعية؛ من أجل توسيع قاعدة المؤيدين لسياساته الرامية للاستمرار في السلطة من جانب آخر^(أ)، وترسيخ هيمنة جماعته الإثنية؛ كمركز لاتخاذ القرارات وتولي المناصب العليا على مستوى مؤسسات الدولة المختلفة كلها، لزيادة إحكام القبضة الإثنية على جميع مفاصل الدولة، حتى وإن لم يكن ممثلاً لجميع أفراد الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها، ومن ثم، تعزيز هيمنة أقلية بينهم رابطة إثنية مشتركة وترسيخها، واستغلال العامل الإثني في الصراع السياسي.

ب- الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان-في المعارضة:

يقود هذه الحركة التي اتخذت مسمى «الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة» (SPLM/A- In Opposition)، أي: التي ظهرت -بالأحرى- نتيجة للاختلافات السياسية داخل الحزب الحاكم، التي استمرت في التطور نحو الأسوأ؛ عندما أقال «سلفاكير ميارديت» نائبه، وحل الحكومة في أبريل عام ٢٠١٣م، من ثم، تبعه فشل عقد اجتماعات المكتب السياسي (Political Bureau)، التابع للحزب الحاكم لمناقشة القضايا محل الخلاف، تمهيداً لعقد المؤتمر القومي للحزب الحاكم، أدت هذه التطورات في نهاية الأمر، إلى اتهام الرئيس نائبه بتنفيذ محاولة انقلاب فاشلة، عقب اشتباكات بين القوات العسكرية؛ على أسس إثنية في القيادة العامة للجيش الشعبي، ترتب على هذا الأمر، استهداف إثنية «النوير» داخل جوبا، وهروب «ريك مشار» وبعض القيادات من مدينة جوبا، ليعلن تمرد، وتنطلق الحرب بين الطرفين، حتى تمكن الفاعلون الإقليميون والدوليون من الضغط على الفاعلين الداخليين والرئيسيين في الصراع، من أجل وقف الحرب وتسويتها.

لقد واجهت الحركة الشعبية في المعارضة عدداً من التحديات الداخلية والخارجية، تمثلت بعض هذه التحديات، في تعرضها لكثير من الانشاقات وسط القيادات السياسية والعسكرية البارزة، وانضمام المنشقين إلى معسكر «سلفاكير ميارديت»، وتعرضها للهزائم العسكرية التي تسببت في فقدان معظم المناطق التي كانت تسيطر عليها، ولا سيما في معقلها الرئيس في «ففاك»، هذا إلى جانب وجود مؤشرات تدل على تخلي «ريك مشار» عن التمسك بالأهداف والمطالب التي دفعته للتمرد.

ثانياً: الفاعلون الثانويون:

لقد أظهر الفاعلون الثانويون مدى تأثيرهم خلال المفاوضات، رغم تجاهل معظم مطالبهم، كما تعرضوا لعدد من الانقسامات والانشقاقات، بما ساهم في ظهور تنظيمات سياسية وعسكرية وتحالفات جديدة، كانت لها تأثير في سير المسار السياسي، وفي تنفيذ اتفاق سلام أغسطس عام ٢٠١٥م، وكذلك، في الاتفاق المنشط بعد تجدد الحرب في يوليو عام ٢٠١٦م، وبالتالي، يمكن أن يتم تناول الفاعلين الثانويين بإيجاز فيما يأتي:

أ- الحركة الشعبية لتحرير السودان-جناح المعتقلين السابقين (Former detainees)

بعد انفجار الأوضاع في جنوب السودان، قامت الحكومة باعتقال إحدى عشرة شخصية من الشخصيات السياسية البارزة في الحركة، وهم: «فاقان أموم»، و«أويباي دينق أجاك»، و«مجاك أقوت»، و«قير شوانق»، و«أيزيكيال لول»، و«شول تونق»، و«دينق ألور»، و«مدوت بيار»، والراحل «جون لوك»، و«شيرينو هيتانق»، وهم الذين كانوا من ضمن من عقدوا مؤتمراً صحفياً بعد قيام رئيس الجمهورية بحل الحكومة، وطالبوا فيه، بضرورة إجراء إصلاحات على مستوى الحركة الشعبية وسياسات الدولة^(١٠).

ونتيجة لضغوط إقليمية ودولية عبر وساطة «الإيغاد» (IGAD)، تم الإفراج عن سبعة من المعتقلين، أما الأربعة الآخرون، فقد تمت محاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى، عبر الضلوع في محاولة انقلاب فاشلة، ليتم الإفراج عنهم بعد فشل الحكومة في إثبات هذه التهمة. حينها كان «مشار» يرفض التفاوض مع الحكومة؛ في حال عدم الإفراج عن المعتقلين السياسيين، إلا أن جميع المعتقلين رفضوا الانضمام لمعسكره، بعد الإفراج عنهم عدا «إيزيكيال لول»، بحجة عدم التورط في حرب تسببت في قتل المواطنين الأبرياء، وكونوا مجموعة خاصة بهم، تنادي بالتسوية السلمية للصراع، وعرفت هذه المجموعة بـ«المعتقلين السابقين» (FDS)، وتعرف أيضاً بـ«مجموعة عشرة» (G-١٠).

ب- تحالف معارضة جنوب السودان (South Sudan's Opposition Alliance-SSOA)

سُميت التنظيمات المسلحة المعارضة في الخارج، أثناء المفاوضات مجموعة «سوا»، اختصاراً لـ«تحالف معارضة جنوب السودان»، وضمت عدداً من التنظيمات، أهمها: الحركة الوطنية الديمقراطية، التي يتزعمها «لام أكول»، وقد وقع هذا التحالف اتفاق السلام المنشط، وشارك في الحكومة الانتقالية بنائب واحد من نواب الرئيس الخمسة، وعلى مستوى الاتحاد والولايات.

ويعاني هذا التحالف من مشكلات داخلية، وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالمحاصصة السياسية، وشروط الانتقال الديمقراطي، وبعض تلك التنظيمات، أصبحت شبه مدمجة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة؛ في سلوكها ومواقفها من تنفيذ اتفاق السلام المنشط.

ت- تحالف حركات جنوب السودان المعارضة (South Sudan's Opposition Movements) (Alliance - SSOMA)

تكون هذا التحالف من: تحالف جنوب السودان الوطني الديمقراطي (جبهة الخلاص الوطني، والحركة الوطنية الديمقراطية)، والحركة الشعبية لتحرير السودان الأصل (التي انشقت عن مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين، أي: مجموعة العشرة)، وجبهة جنوب السودان المتحدة. كما انقسم -بدوره- إلى مجموعتين؛ مجموعة بقيادة «توماس شريلو»، وأخرى بقيادة «فاقان أموم». ونشأة هذا التحالف من المجموعة التي انشقت من تحالف معارضة جنوب السودان (سوا)، كانت رفضاً لتوقيع اتفاق السلام المنشط في الخرطوم، باعتباره لم يخاطب جذور الأزمة، وصرح هؤلاء القادة أنهم: تعرضوا لضغوطات وتهديدات لتوقيع هذا الاتفاق. ولاحقاً، دخلوا في مفاوضات مع الحكومة في روما، بوساطة منظمة «سانت إيجيدو» الإيطالية، إلا أنهم لم يصلوا لاتفاق بعدما أوقفت الحكومة المفاوضات، وصنفت هذا التحالف بأنه منظمة إرهابية، واتهمته بترويع المواطنين واستهدافهم بالقتل في المناطق الحدودية مع أوغندا والكونغو الديمقراطية.

ث- الأحزاب السياسية الأخرى (OPP)^(١١)

تتكون هذه المجموعة من عدد من الأحزاب السياسية التي تتسم بالضعف والهشاشة؛ نسبة لمواقفها غير المستقلة، والداعمة للحزب الحاكم، إذ تحظى بسند حكومي؛ لما تمثله من قوى سياسية يستفيد منها الحزب الحاكم في تدعيم مواقفه حول بنود اتفاق السلام المنشط، وكيفية تنفيذ بعض هذه البنود. وتشارك هذه الأحزاب في الحكومة الانتقالية المنشطة على مستوى الاتحاد والولايات في الجهازين التنفيذي والتشريعي.

ج- تنظيمات المجتمع المدني

تضم تنظيمات المجتمع المدني المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والحقوقية المدنية والدينية والتعليمية والنقابات المهنية والعمالية كلها، ولم تكن تلك الكيانات المدنية جزءاً مباشراً في الصراع السياسي والإثني في جنوب السودان، إنما كان لها أدوار غير مباشرة في المشاركة في مراحل توقيع اتفاق السلام المنشط وتنفيذه. فعلى سبيل المثال، كانت للكنيسة تصريحات مناهضة للحرب والانقسامات الإثنية، وأكدت دور القيادات السياسية في سوء الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

المطلب الثالث: تسوية الصراع في جنوب السودان

في هذا المطلب سيتم تناول محاولات تسوية الحرب في جنوب السودان منذ اندلاعها في ديسمبر عام ٢٠١٣م، كما يأتي:

١- اتفاق «أروشا» في يناير عام ٢٠١٥م

تم توقيع هذا الاتفاق في تنزانيا في يوم ٢١ يناير عام ٢٠١٥م، بعد جلسات رعاها فاعلون إقليميون من: تنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وجنوب إفريقيا؛ بين وفود فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان الثلاثة (الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحكومة، الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة، والحركة الشعبية لتحرير السودان-المعتقلين السياسيين السابقين)، وامتدت اثنا عشر يوماً (٨-١٩ يناير عام ٢٠١٥م)، وفي هذا الاتفاق، تم تأكيد أن: الحركة الشعبية لتحرير السودان بفصائلها الثلاث أساس الأزمة في جنوب السودان، ويكمن الحل في إعادة توحيد الفصائل، بعد تنفيذ عدد من الإصلاحات السياسية والإدارية والقيادية والقانونية داخل الحزب الحاكم، إلا أنه لم ينفذه سوى اندماج فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح السلام، الذي انشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة بعد أحداث القصر الرئاسي والإطاحة بـ«مشار» من منصبه كقائد أول لرئيس الجمهورية للمرة الثانية.

٢- اتفاق السلام في أغسطس عام ٢٠١٥م

لقد مرت البلاد بمرحلة من الصراع السياسي الداخلي للحزب الحاكم؛ أدى إلى تطور الأمر لمرحلة أخرى من الحرب الأهلية على أساس إثني، خلالها تمكن الفاعلون الرئيسيون من الوصول إلى اتفاق سلام في أديس أبابا في أغسطس عام ٢٠١٥م، الاتفاق الذي أعاد «ريك مشار» نائب الرئيس السابق إلى موقعه كقائد أول لرئيس الجمهورية، إلا أن الوضع السياسي ظل غير مستقر، ففي ٨ يوليو عام ٢٠١٦م تجددت الحرب مرة أخرى بين الفاعلين؛ على إثر أحداث القصر الجمهوري.

٣- مبادرة الحوار الوطني

هي مبادرة أطلقها رئيس الجمهورية؛ لمعالجة القضايا التي تسببت في الحرب الأهلية وآثارها، وبدأت اللجنة المعنية بالحوار الوطني نشاطاتها، إلا أنها وجدت الرفض من قبل بعض التنظيمات المعارضة، التي كان أهمها: الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، والحركة الوطنية الديمقراطية، باعتبار هذه الخطوة لا يمكن أن تحل مكان اتفاق السلام المنشط، لأن الأخير توجه لمعالجة القضايا نفسها، ووضع الطرائق والآليات التي يمكن اتباعها؛ لمعالجة أسباب الحرب الأهلية وآثارها.

وخرجت لجنة الحوار الوطني بعدد من التوصيات، بعد زيارات ولايات جنوب السودان والمهاجرين في الدول التي لجأوا إليها، تمثلت في إجماع المواطنين؛ في أثناء اللقاءات التي جمعتهم بلجنة الحوار الوطني على أن: الحل يكمن في تنحي «سلفاكير ميارديت» و«ريك مشار» عن مناصبيهما، وعدم الترشح في أي انتخابات رئاسية. أي: إن الرجلين هما أساس المشكلة، وحلها يكون بإبعادهما عن المشهد السياسي في جنوب السودان.

٤- اتفاق السلام المنشط سبتمبر عام ٢٠١٨ م

جاء اتفاق السلام المنشط، بعد فشل الاتفاق الذي وقع في أغسطس عام ٢٠١٥ م في تسوية الصراع ووقف الحرب، وكان لحكومة الخرطوم جهود في توقيع هذا الاتفاق في سبتمبر ٢٠١٨ م في العاصمة السودانية، بعد شد وجذب بين أطراف الاتفاق، فتم تكوين حكومة انتقالية، وما زالت هياكل هذه الحكومة لم تكتمل بعد، إضافة إلى استمرار تأجيل تخريج دفعات قوات الفاعلين في الحرب، حتى يتم التوصل إلى تكوين جيش وطني بدلاً من الميليشيات الإثنية/القبلية.

كذلك، نص الاتفاق على عدد من الأنشطة، التي لا بد أن يتم تنفيذها خلال المرحلتين: ما قبل الانتقالية، والانتقالية؛ لتسهم في التمهيد لإجراء انتخابات بعد نهاية المدة الانتقالية، ومن ثم، في تحقيق التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة، إلا أنه ونتيجة للوضع الحالي، وتقييماً لمدى تنفيذ بنود اتفاق السلام المنشط، لا يوجد أي مؤشرات لنجاح إجراء الانتخابات في موعدها عام ٢٠٢٣ م للحيلولة دون تجدد الحرب، سوى بتوافق بين الفاعلين حول المرشحين.

خاتمة

من خلال تقييم التنفيذ الجزئي لبعض بنود اتفاق السلام المنشط، يمكن ملاحظة عدد من النقاط الآتية:

- أ- وجود إجماع وسط الأغلبية العظمى على عدم عودة البلاد إلى المربع الأول (الحرب المسلحة)، رغم التنفيذ الجزئي، والبطء في تنفيذ معظم بنود اتفاق السلام، والتركيز في البنود المتعلقة باقتسام السلطة.
- ب- تنازل القوى المعارضة، ولا سيما أن أحد الفاعلين الرئيسيين في الصراع/الحرب، أي: الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، بقيادة «مشار»، عن أهم مطالبها بعد المشاركة في السلطة، وذلك على مستوى المطالب كلها، التي ارتبطت بضرورة تحقيق إصلاحات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية.
- ت- عدم تكرار الحرب، يرتبط بقدرة الفاعلين الرئيسيين في الاستمرار في المحافظة على وضعية المشاركة الجماعية في اقتسام السلطة والثروة، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، لضمان عدم دخول البلاد في حرب دموية وتكرار أحداث ١٥ ديسمبر.

ث- ومن ثم، يمكن توقع السيناريوهات المحتملة الآتية:
توافق الفاعلين على المحافظة على الوضع الحالي، وتوحيد فصائل الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل الانتخابات، والإجماع على اختيار ممثل لها في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٣ م.
بقاء الوضع الحاضر، حتى تنظيم الانتخابات، في ظل صراع بين الفاعلين، قد يؤدي إلى تجدد الحرب.

الهوامش والإحالات:

1. Isreal Nyadera, "South Sudan Conflict Between 2013 And 2018: Rethinking the Causes, Situation, and Solutions," *African Journal on Conflict Resolution*, 18: 2, 2018, 71, https://www.researchgate.net/publication/333642534_South_Sudan_Conflict_between_2013_and_2018_Rethinking_the_causes_situation_and_solutions.
2. Nyadera, "South Sudan Conflict Between 2013 And 2018: Rethinking the Causes, Situation, and Solutions," 71, 74-76.
3. Frederick Afriyie, Jian Jisong and Kenneth Appiah, "Comprehensive Analysis of South Sudan Conflict: Determinant and Repercussions," *Journal of Liberty and International Affair*, 6: 1, 2020, 37-38, https://www.researchgate.net/publication/341104566_COMPREHENSIVE_ANALYSIS_OF_SOUTH_SUDAN_CONFLICT_DETERMINANTS_AND_REPERCUSSIONS.
4. Congressional Research Service (CRS), *Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead: CRS Reports* (CRS, 2016) 1-6, <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R43344/16>.
5. Aziza Dessalegn, "The Cause and Consequence of Conflict in South Sudan," *International Journal of Political Science and Development*, 5: 1: 2017, 17-19, 10.14662/IJPSD2016.063, <https://www.academicresearchjournals.org/IJPSD/PDF/2017/January/Geleta.pdf>.
6. Dessalegn, "The Cause and Consequence of Conflict in South Sudan".
7. Afriyie, Jisong and Appiah, "Comprehensive Analysis of South Sudan Conflict: Determinant and Repercussions," 36-37.
٨. عبد الحسين شعبان، «الزبائنية وما في حكمها»، صحيفة الخليج، (٤، مايو، ٢٠١٦م)، [مقالات/الزبائنية-وما-في-حكمها/](https://www.alkhaleej.ae/مقالات/الزبائنية-وما-في-حكمها/).
٩. سعيد إسماعيل ندا، «الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية»، أبحاث اجتماعية، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ٢٠١٧م)، ١٤.
10. Lucy Poni and Andrew Green, "Seven South Sudan Political Detainees Released," *VOA News*, January 29, 2014, <https://www.voanews.com/a/south-sudan-seven-political-detainees-released/1840403.html>.
١١. «ديفيد وليم في حوار خاص لـ«واجوما نيوز»، يكشف خلافات التحالف مع ميان (١ - ٢)»، صحيفة واجوما نيوز، (٦، أغسطس، ٢٠٢١م)، <https://wajumanews.com/archives/2434>.

الاتفاق السياسي في السودان: إشكالية عودة العملية السياسية، وتوقعات المسارات الأخرى

كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، الخرطوم.

الكلمات المفتاحية:

(حمدوك، البرهان، المجلس الانتقالي، الحرية والتغيير، الإعلان السياسي، السودان)

يحاول هذا المقال، تسليط الضوء على اتفاق الإعلان السياسي السوداني، الذي وقع يوم الأحد ٢١ أكتوبر عام ٢٠٢١م، بين الفريق أول «عبد الفتاح البرهان»، رئيس المجلس السيادي الانتقالي، والدكتور «عبد الله آدم حمدوك»، رئيس مجلس الوزراء، بعد نحو ٢٧ يومًا مضت على إجراءات وقرارات اتخذها الأول، مفسرًا إياها بأنها: جاءت لتصحيح مسار الانتقال في البلاد، وفسرها المكون المدني؛ شريك المكون العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية، بأنها: انقلاب عسكري، وخروج على الشراكة بين المكونين.

كما يسعى المقال أيضًا، للكشف عن تداعيات هذا الاتفاق السياسي على البيئة السياسية في السودان، عبر الوقوف على الموقف الإقليمي والدولي من الاتفاق، والبحث في مستقبل قوى الحرية والتغيير، ومستقبل الدكتور عبد الله حمدوك، إضافة إلى إبراز الأطراف الرابحة من توقيع هذا الإعلان السياسي.

الإعلان السياسي: خطوات نحو تغيير المشهد

كان المشهد السياسي في السودان في المدة التي تلت إجراءات البرهان «الأكثورية»، (ولا سيما بعد مضي نحو أربعة أسابيع على تعقيد ذلك المشهد بتلك الإجراءات) -يحتاج إلى حدث نوعي، فقد كادت مسيرة الحياة اليومية تتوقف بسبب «التتريس» الليلي (إغلاق الشوارع بالأحجار و جذوع الأشجار وغيرها)، و«التتريس» النهاري، الذي لازم المليونيّات، التي كانت تدعو لها مركزية قوى الحرية والتغيير، ولجان المقاومة في الأحياء الخرطومية.

تمثل الحدث النوعي المنتظر في: توقيع إعلان سياسي^(١) بين الفريق أول عبد الفتاح البرهان والدكتور عبد الله حمدوك يوم الأحد ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م، يتفقان فيه على جملة من البنود؛ بغية تجاوز الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، على أن يتعهدا بالعمل معاً لاستكمال مسار التصحيح الديمقراطي، بما يخدم مصلحة السودان العليا.

المهم، أن الخرطوم، وتحديداً في قصرها الجمهوري -شهدت يوم الأحد ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م توقيع رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان الفريق أول عبد الفتاح البرهان، ورئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك إعلاناً سياسياً، تضمن ١٤ بنداً، أبرزها: إعادة تعيين حمدوك رئيساً للوزراء^(٢). وقد تسابقت الفضائيات المختلفة في نقله مباشرة، باعتباره حدثاً نوعياً.

ونصّ الإعلان السياسي على: تأكيد أن الوثيقة الدستورية هي المرجعية الأساسية القائمة لاستكمال المدة الانتقالية، وضمنان مشاركة سياسية واسعة، عدا حزب «المؤتمر الوطني» المحلول (حزب الرئيس السابق عمر البشير). وجدّد الإعلان تأكيد أن: الشراكة بين المدنيين والعسكريين، هي الضامن لاستقرار السودان وأمنه. وحدّد الإعلان مهمات مجلس السيادة في الإشراف على تنفيذ مهمات المرحلة الانتقالية، من دون التدخل المباشر في العمل التنفيذي، كما نصّ على: إجراء تحقيق في أحداث وقعت أثناء التظاهرات، من وفيات وإصابات للمدنيين والعسكريين، وإكمال جميع مؤسسات السلطة الانتقالية، وغير ذلك من البنود المهمة، التي حوّاها الاتفاق.

وقبل أن نستعرض التداعيات، التي ترتبت على توقيع الإعلان السياسي، إقليمياً ودولياً وداخلياً، لا بد من الإشارة إلى أن وثيقة الإعلان، التي وقعها الفريق البرهان والدكتور حمدوك، حفلت دبياجتها بعدد من النقاط المهمة، لعل أهمها^(٣):

أولاً: النص على أن الإجراءات والقرارات، التي اتخذها القائد العام للقوات المسلحة، بتاريخ ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، جاءت استشعاراً للمخاطر المحدقة التي تحيط بالبلاد، وتهدد نجاح المرحلة الانتقالية، ونتيجة للصراعات التي حدثت بين القوى السياسية، وأصبحت مهددة لوحدة البلاد وأمنها واستقرارها، ونتيجة لفشل كل المبادرات في احتواء الأزمة السياسية.

ثانياً: تأكيد أن الأزمة -في جوهرها- أزمة سياسية، تتطلب قدرًا من الحكمة، واستشعاراً للمسؤوليات الوطنية.

ثالثاً: تعهد الطرفين بالعمل سوياً لاستكمال مسار التصحيح الديمقراطي، بما يخدم مصلحة السودان العليا، وتجنباً لانزلاق البلاد نحو المجهول، وانفراط عقد الأمن، وضرورة إكمال المرحلة الانتقالية ونجاحها؛ وصولاً لحكومة مدنية منتخبة، وهي التي لا يمكن الوصول لها، إلا عبر وحدة القوى السياسية، وقوى الثورة، والشباب، والمجتمع، ولجان المقاومة، والنازحين واللاجئين السودانيين.

تداعيات الاتفاق السياسي

إن حدثاً بحجم الاتفاق السياسي السوداني، الذي تم في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م، كان لا بد أن تكون له تداعيات على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك، أن كثيراً من الفاعلين السياسيين الإقليميين والدوليين، كانوا حاضرين بقوة في إطار أزمة المشهد السوداني، بعد إجراءات وقرارات البرهان فجر الاثنين ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، بل إن هؤلاء الفاعلين، كانوا حريصين على إنهاء هذه الأزمة السياسية بين الفرقاء السودانيين، بأسرع ما يكون، وبأقل خسارة.

ولقد وجد إعلان الاتفاق السياسي صدئاً كبيراً، واهتماماً واضحاً على المستويين الإقليمي والدولي، وحصد الترحيب والإشادة، من قبل حكومات ومؤسسات ومنظمات في الفضاءين الإقليمي والدولي. وهذا من شأنه تقوية هذا الإعلان.

والمتابع للمواقف الدولية والإقليمية^(٤) تجاه ما حدث في السودان في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، يتبين له أن تلك المواقف، لم تكن بقوة الحدث (قياساً بالحالات المشابهة)؛ بمعنى: أنها وإن اتسمت بالمعارضة «الظاهرية»، وبقوة بعض العبارات، مثل: «إدانة ما قام به الجيش»، و«ضرورة العودة إلى حكومة ما قبل ٢٥ أكتوبر»، و«الإسراع في عملية إطلاق المعتقلين». لكن الواضح أن تلك المعارضة الظاهرية، كانت عبارة عن رسائل موجهة إلى شعوبها، وأنها لم تكن موجهة للداخل السوداني، بأي حال من الأحوال.

أما سودانياً، فقد مثل ظهور الدكتور عبد الله حمدوك، رئيس مجلس الوزراء (المقال من منصة) لتوقيع الاتفاق السياسي في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م (بعد أن ظل تحت إقامة جبرية امتدت لنحو ٢٧ يوماً) -صدمة وخيبة أمل كبيرة لقوى الحرية والتغيير، ولا سيما مركزيتها، وكذلك للشارع، الذي ظل في مليونياته المختلفة يهتف باسمه، وينادي بإطلاق سراحه، وعودته وعودة حكومته المقالة.

وفي ضوء توقيع ذلك الإعلان السياسي، تنطرح عديد من الأسئلة، على شاكلة: ما مستقبل قوى الحرية والتغيير؟ وما مستقبل الدكتور عبد الله حمدوك؟ وما الأطراف المستفيدة؟ وهل من حل لمشكلة الشرق المرتبطة بعض بنودها باتفاق جوبا (أكتوبر عام ٢٠٢٠م)؟ وهل هناك علاقة بين ما يحدث على الحدود السودانية الإثيوبية وهذا الاتفاق؟

لا شك أن قوى الحرية والتغيير (حاضنة حكومة ما قبل ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م) قد تضررت كثيراً بتوقيع الاتفاق السياسي في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م؛ وذلك من جوانب عديدة، أولها: فقدانها للسلطة فعلياً، التي كانت تؤمل عبرها إنزال برامجها إلى أرض الواقع، بما فيها إزالة نفوذ حكومة الإنقاذ الذي استمر ثلاثة عقود، وقد بدأت بالفعل. وثانيها: فقدانها للدكتور عبد الله حمدوك، الذي راهنت على رفضه للعمل مع «الانقلابيين»، بحسب وصفها، وبعد الاتفاق ترى أنه خذلها. وثالثها: هو فقدانها الظهر الذي كانت تستند

عليه، وهو المجتمع الدولي، بحكوماته ومؤسساته، وهو الذي رحب وأشاد بتوقيع إعلان الاتفاق السياسي، كما أسلفنا.

والحق، أن خسارة قوى الحرية والتغيير كبيرة، ولم يعد في يدها إلا العودة إلى الشارع، الذي ترى أن قوتها مستمدة منه، مع ملاحظة أن شارع ما بعد ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م، لم يعد ذلك الشارع الذي كان يستجيب بقوة لنداءات الخروج إلى التظاهر عبر «المليونيات»، إذ إنه بدأ في حالة تناقص مستمرة بمرور الأيام؛ ربما بسبب تعدد «المليونيات»، وتقارب أوقاتها، إضافة إلى اقتناع كثيرين، بأن هذه الآلية لن تستطيع تحقيق الأهداف التي خرجوا من أجلها، بما فيها إسقاط السلطة، أو انحيازها لما يطالبون به.

يظل مستقبل قوى الحرية والتغيير، بعد توقيع الاتفاق السياسي، مرهوناً بإعادة ترتيب صفوفها، وباقتناعها أنها خسرت جولة مهمة في معركتها، وأن رهانها على شخصية «حمدوك» مسألة جانبت فيها التوفيق. صحيح، أنه من المتوقع، أن بعض مكوناتها ستبرز من جديد في حكومة ما بعد الاتفاق السياسي إلا أن ذلك لا يحقق ما تطمح إليه. ومستقبل هذه القوى سيكون أكثر بروزاً بعد مضي نحو ١٨ شهراً، إذا قُدِّر إقامة انتخابات في السودان، بحسب ما ورد في الاتفاق السياسي.

أما مستقبل د. عبد الله حمدوك، الموظف الأممي، الذي جاء محمولاً على أكتاف قوى الحرية والتغيير، ومثّل رمزاً للمدنية، ووسيلة تحققت عبرها إعادة السودان إلى المجتمع الدولي ومؤسساته -إن مستقبل هذا الرجل الاقتصادي، الذي كانت تنعته قوى الحرية والتغيير بـ«المؤسس» قبل توقيعه للاتفاق السياسي في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م، أصبح بعد هذا التوقيع يوصف بـ«الخائن»، ويبدو أنه سيكون مرهوناً بمدى النجاح الذي يحققه، أو بالفشل الذي قد يعترى مساره، وكل هذا، ستكشف عنه الأيام والشهور المقبلة. كما يبدو أن قوى الحرية والتغيير بدأت تنفض يدها منه تماماً. ولم يعد مصيرها مرتبطاً بهذا الرجل.

في المقابل، فإن أحد المكاسب المهمة للمكون العسكري، ولا سيما بعد إجراءات وقرارات ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، هو انحياز د. عبد الله حمدوك، لما سمّاه «تصحيح المسار»، واعترافه (حمدوك) بأن هذا التصحيح، كان أمراً ضرورياً، وأنه من خلاله: سيحقق دماء السودانين، كما أنه سيكمل الإنجازات السياسية السابقة. مع ملاحظة أن: البرهان وجماعته ظلوا يؤجلون تشكيل حكومة بعد ٢٥ أكتوبر، أملاً في كسب رضا «حمدوك»؛ باعتباره «الحصان الرابح»، الذي بإمكانه شل حركة قوى الحرية والتغيير وإحراجها. ومن محاسن الصدف، أن يُكسب رضا «حمدوك» عبر ضغط دولي ممنهج، ليكون رئيس وزراء من جديد، وقد كان.

والحق أنه لا يمكن للدكتور عبد الله حمدوك أن يقطع صلته بكل مكونات قوى الحرية والتغيير، وليس من مصلحته، ولا من مصلحة المكون العسكري فعل ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن مستقبل «حمدوك»، يتمثل في قدرته على تشكيل حكومة تكنوقراط، يرضى عنها الحد الأدنى من أصحاب الحل والعقد في السودان

على الأقل، من: أحزاب، وحركات كفاح مسلح، وتنظيمات، ومنظمات، وتجمعات، وإدارات أهلية، وطرائق صوفية، وغيرها، ممن يؤمن بما يرسخ له الاتفاق السياسي.

ولا يكفي تشكيل حكومة التكنوقراط المتوقعة فقط، إنما يجب أن يتاح لهذه الحكومة فرص النجاح والاستمرار، في ظل تعقيد المشهد السياسي، وفي ظل أجواء اقتصادية غير مواتية، وفي ظل صراعات ونزاعات إثنية، تجري حاضراً؛ في دار فور، وفي كردفان، وفي الشرق، وما شابه ذلك من كوابح، قد تحول دون تحقيق إنجاز على مختلف الصعد: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

إذا كانت قوى الحرية والتغيير، التي تصدرت المشهد السياسي عقب نجاح ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م، هي الخاسر الأكبر من توقيع الاتفاق السياسي في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م، فما الأطراف الرابحة؟

هناك أطراف عديدة مستفيدة من هذا الاتفاق السياسي، جمعت بينها أهداف مشتركة قبيل هذا الإعلان، لعل أهمها: الرفض التام للخط السياسي، الذي تسير عليه قوى الحرية والتغيير. فإضافة إلى حركة تحرير السودان (مني أركو مناوي)، وحركة العدل والمساواة (جبريل إبراهيم)، ضمت هذه الأطراف، على سبيل المثال لا الحصر، قوى الحرية والتغيير (ب)، المنشقة عن تجمع قوى الحرية والتغيير الأم (أ)، الحاضنة السياسية لحكومة المرحلة الانتقالية المقالة في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، وجزءاً من تجمع المهنيين السودانيين، المنشق عن التجمع الأصل، وجزءاً من تيارات الإسلام السياسي، وجزءاً من تنظيمات دارفور، ورجالات من الطرائق الصوفية، والإدارات الأهلية، وجزءاً من الحزب الاتحادي الديمقراطي، ونُظَّار «البجا» وعمد الشرق. وعموماً، فإن جلّ الأحزاب السياسية، والحركات المسلحة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الطوعية، والمنظمات الدعوية، والتنظيمات والتجمعات ذات الطابع الفئوي والنقابي، وغير ذلك مما تم التضييق عليه بعد حدوث ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م، سيعد طرفاً مستفيداً من المناخ الجديد، الذي أفرزته قرارات وإجراءات ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، ومن بعدها توقيع الإعلان السياسي.

ومن أهم الأطراف المستفيدة من الإعلان السياسي: نُظَّار «البجا» وعمد الشرق، التي حقق هذا الإعلان عدداً معتبراً من مطالبهم، باستثناء مطلب إلغاء مسار الشرق، الذي حواه «اتفاق جوبا» الموقع في أكتوبر عام ٢٠٢٠م، وهو الذي يعتقد أولئك النُظَّار أنه مسار يؤدي إلى مكاسب مهمة لقبائل الـ«بني عامر»، وخساراً مبيناً لقبائل «البجا»، التي تعد نفسها صاحبة أرض الشرق تاريخياً وتقليدياً.

ويبدو أن إلغاء مسار الشرق عملية تستعصي على الحل؛ لارتباط ذلك المسار «باتفاق جوبا» في أكتوبر عام ٢٠٢٠م، وهو اتفاق ما تزال بنوده أشبه بالمقدسة، التي لا تمس؛ لذلك، يسعى المكون العسكري (في الوقت الحاضر على الأقل) إلى عدم التدخل في بنود اتفاق جوبا، وقد التزم الإعلان السياسي بالحرص على هذا الاتفاق، من أجل ذلك، يتأجل حل مشكلة الشرق فيما يخص «إلغاء بند مسار الشرق». عليه من الصعوبة

بمكان التنبيه بالكيفية، التي يمكن من خلالها الاستجابة لمطلب الإلغاء هذا، وفي الوقت ذاته يحتفظ باتفاق جوبا نصًا وروحًا.

وفي الشرق نفسه، وتحديداً في الجزء الجنوبي منه (ولاية القضارف)، تتصاعد العمليات العسكرية في الحدود السودانية الإثيوبية، في ظرف ما بعد توقيع الاتفاق السياسي. وأغلب الظن أنه لا علاقة وطيدة بين ذلك التصاعد وتوقيع الإعلان؛ لأن هذا التصاعد من جانب الطرف الإثيوبي (عبر ميليشيات الشففة، والعصابات، وغيرها)، إنما هو أمر موسمي معتاد، مرتبط بمرحلة الحصاد السنوية. ولكن يبدو أن هذا التصاعد مثل فرصة لأصحاب السلطة في السودان، للكسب السياسي والعسكري، في ظل البحث عن مكاسب داخلية، تتقوى بها تلك السلطة، فلا مصلحة لإثيوبيا -في الوقت الحالي- في فتح جبهة جديدة في ظل حربها مع جبهة التigreاي، ولا مصلحة للسودان -أيضاً- في فتح جبهة جديدة، في ظل ظروف بلد يتعثر فيها تشكيل حكومة لما بعد الاتفاق السياسي في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م.

ورغم ذلك، فقد تقاطعت الرؤى حول إعلان الاتفاق السياسي وتباينت، لأنه أدى إلى تداعيات لها ما بعدها، وهذا من شأنه، أن يجعل من الأهمية بمكان، البحث عن حركة اتجاه الأحداث، بعد هذا الإعلان، غير ما دُكر، ولا سيما أن المشهد السياسي السوداني، يسيطر عليه -حالياً- ما كان يسيطر عليه -عادةً- في المراحل الانتقالية السابقة، من تدهور يشمل: السيولة الأمنية، وانفلات الأسعار، وضائقة معيشية، وتناقص في الخدمات، وتضخم متسارع... وغيرها من مظاهر التردّي الأمني والاقتصادي والسياسي.

اتجاه الأحداث والسيناريوهات

يبدو للمتابع لأحداث ما بعد إعلان الاتفاق السياسي في ٢١ نوفمبر عام ٢٠٢١م، في الشارع وعلى منصات التواصل الاجتماعي، وفي فضاء الأنشطة والفعاليات السياسية عموماً، أن مجموعة الأحزاب والقوى ولجان المقاومة والمنظمات والتنظيمات، التي جمعها هدف واحد، هو معارضة إعلان الاتفاق، ما تزال تمسك بقوة عملية تحريك الشارع؛ بدليل أن المليونيات لم تتوقف، والحركة المعارضة في الشارع لم تهدأ؛ وخير دليل على ذلك الاستجابة للميمنية ٢٥ نوفمبر عام ٢٠٢١م.

وفي هذه الميمنية، التي أعقبت الاتفاق السياسي بأربعة أيام، عادت الحشود السودانية إلى الشوارع مجدداً في مواكب؛ شملت أنحاء البلاد كلها، لتعلن رفض الاتفاق بين رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، باعتباره «خيانة للثورة» من وجهة نظرهم، فيما استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين في عدد من أماكن التجمعات الفرعية، على الرغم من تعهدات رئيس الوزراء وتوجيهاته للشرطة بحماية المواكب، وحق التعبير السلمي.

وشهدت العاصمة الخرطوم ٣ مواكب رئيسية في كل من: شارع الشهيد عبد العظيم في أم درمان، ومحطة «المؤسسة» عند تقاطع شارع الزعيم الأزهري مع شارع المعونة (في منطقة بحري)، إضافة إلى منطقة «محطة سبعة» جنوبي الخرطوم، وعدد آخر من المناطق في أنحاء العاصمة المثلثة، وهي المواكب التي سموها «مواكب الوفاء للشهداء»^(٥). وإن لم تكن هذه المليونية بقوة المليونيات التي سبقتها، إلا إنها -فيما يبدو- لن تكون الأخيرة.

كما تجددت المليونيات في الخرطوم وأم درمان وبحري، بتاريخ ٦ ديسمبر عام ٢٠٢١م؛ وقد اتخذت من بعض المناطق تجمعات لها، ثم توجهت إلى وسط الخرطوم، حيث يوجد القصر الجمهوري، لكن الشرطة، منعتها من تحقيق هدفها في الدخول إلى ساحة القصر، حيث يدير رئيس الوزراء، الدكتور عبد الله حمدوك مقاليد الدولة.

في مقابل ذلك، نلاحظ أن الأحزاب والقوى السياسية، التي قدر لها أن ترحب بالاتفاق وتدعمه، شغلها خانة التبرير للاتفاق السياسي، في أجواء سياسية تبحث عن المدنية، الديمقراطية، بعيداً عن المؤسسة العسكرية؛ وكل ذلك، يجعلها في وضع لا تحسد عليه أبداً، ولا سيما أن ثورة ديسمبر عام ٢٠١٨م، جعلت من الشارع قوة لا يستهان بها.

إن في مضممار هذين المعسكرين (المعارض الراض للاتفاق والمساند والداعم له)، وما يمكن أن يحدثه من حركة لاتجاه الأحداث، نطرح السيناريوهات الآتية:

أولاً: تواصل الضغط عبر الشارع في مواجهة حكومة ما بعد الاتفاق السياسي لإسقاطها، مما قد يؤدي إلى انشقاق في الجيش، يغامر أصحابه بالانقضاض على الحكومة، عبر انقلاب عسكري صريح.

ثانياً: انفراد المكون العسكري بالسلطة كاملة؛ في حال فشل حكومة ما بعد الاتفاق السياسي، وتكرار تجارب إقليمية شبيهة في هذا السياق.

ثالثاً: إكمال المرحلة الانتقالية بتعاون المكونين العسكري والمدني، وتهيئة الفرصة لقيام انتخابات يحتكم فيها إلى صندوق الاقتراع، ولن يتم ذلك، إلا بصبر المكونين، والدعم الدولي والإقليمي.

الهوامش والإحالات:

١. «السودان.. بنود الاتفاق السياسي بين البرهان وحمدوك»، الجزيرة نت، (٢١، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/11/21/السودان-بنود-الاتفاق-السياسي-بين-البرهان-وحمدوك>
٢. «التوقيع على إعلان سياسي بالسودان يتضمن إعادة حمدوك لرئاسة الوزراء» وكالة شينخوا، (٢١، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
http://arabic.news.cn/2021-11/21/c_1310324294.htm.
٣. ينظر للديباجة بتفاصيلها في: «التغيير» تنشر نص الاتفاق السياسي بين حمدوك والبرهان، صحيفة التغيير.
٤. انظر -مثلاً- ترحيب منظمة التعاون الإسلامي: «منظمة التعاون الإسلامي ترحب بالاتفاق السياسي بين أطراف المرحلة الانتقالية»، سونا، (٢١، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
<https://suna-sd.net/read?id=726588>.
وانظر أيضاً الترحيب الدولي في التقرير: «ردود فعل إقليمية ودولية واسعة على الاتفاق السياسي بالسودان»، صحيفة التغيير، (٢٢، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
<https://www.altaghyeer.info/ar/2021/11/22/الردود-فعل-إقليمية-ودولية-واسعة-على-الاتفاق-السياسي-بالسودان>.
وانظر: «ترحيب من الترويكا والاتحاد الأوربي وسويسرا وكندا بالاتفاق السوداني»، سونا، (٢٢، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
<https://suna-sd.net/read?id=726590>. وغيرها.
٥. «مدن سودانية تخرج للشارع مجدداً لـ 'استرداد الثورة'»، الشرق الأوسط، (٢٦، نوفمبر، ٢٠٢١م)،
<https://aawsat.com/home/article/3325326/«مدن-سودانية-تخرج-للشارع-مجدداً-لـ-استرداد-الثورة»>.

إفريقيا الوسطى...استقرار مفقود

محمود قاسم، باحث ببرنامج الأمن والدفاع بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(الوطنيون من أجل التغيير، مينوسكا، بوكاسا، تحالف سيليك، إنتي بالاك، فوستان تواديرا)

شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى تطورًا لافتًا وذلك على خلفية إعلان «فوستان أركانج تواديرا» رئيس البلاد وقف إطلاق النار منتصف أكتوبر عام ٢٠٢١م من جانب واحد، وقد تشكلت ردود الأفعال حول هذه الخطوة؛ وفقًا لنمطين مختلفين، إذ عبر أصحاب النظرة التفاؤلية عن أهمية وقف إطلاق النار؛ تمهيدًا لحوار وطني شامل، يُنهى الصراع ويضع حدًا له، إذ أثنى الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» على الإجراء ووصفه بأنه «خطوة حاسمة» نحو تحقيق السلام. من ناحية أخرى، شككت بعض الآراء في تلك الخطوة، انطلاقًا من فرضية صعوبة وقف الصراع بشكل تام، نظرًا لتعدد المشهد وتشابكه، وعليه أكد أصحاب هذا الاتجاه صعوبة استمرار عملية وقف إطلاق النار لعدد من الاعتبارات، من بينها: الخبرة التاريخية لإفريقيا الوسطى، وعدم صمود اتفاقيات مماثلة تمت في السابق، علاوة على رفض بعض الجماعات المسلحة للهدنة، ناهيك عن بعض التقديرات التي ترى أن وقف إطلاق النار من جانب واحد؛ يأتي في إطار مساعي «تواديرا» لاستجماع القوة وتعزيز نفوذه العسكري، وهو ما يُفرغ الدعوة من مضمونها، ويضعها في إطار هش يصعب البناء عليه.

عقود من الاضطرابات

منذ نحو ٦١ عامًا تعيش جمهورية إفريقيا الوسطى سلسلة من الاضطرابات والهزات العنيفة، فمع حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٠م، بدأت ملامح عدم الاستقرار وانتشار الفوضى تتصاعد، إذ اتخذت التحولات والتفاعلات السياسية القائمة -منذ ذلك الحين- شكلًا من أشكال العنف، وتأسست الأوضاع السياسية على التمرد والصدام الدائم. فبعد ستة أعوام من الاستقلال، شهد عام ١٩٦٦م، أول انقلاب عسكري؛ عندما أطاح القائد العسكري -آنذاك- «جان بيديل بوكاسا» بأول زعيم لجمهورية إفريقيا

الوسطى «ديفيد داكو»، قبل أن يُعلن «بوكاسا» نفسه رئيسًا للبلاد مدى الحياة، ولم يكتف بهذا الحد، بل عين نفسه إمبراطورًا لوسط إفريقيا^(١)، قبل أن يتم الإطاحة به عام ١٩٧٩م، بسبب توسيعه لدائرة العنف وارتكابه عددًا من الجرائم وأعمال القتل ضد مواطنيه.

ومنذ انقلاب «بوكاسا»، أصبحت الانقلابات العسكرية والمواجهات الخشنة المكون الرئيس لأغلب التحولات السياسية، ومراحل الانتقال التي شهدتها جمهورية إفريقيا الوسطى، ولعل وقوع نحو ١٠ محاولات انقلاب عسكري خلال المدة بين عامي: ٢٠٠٥م و٢٠١٥م، خير دليل على هذا التوجه، ما يُشير إلى وقوع محاولة انقلابية مرة كل عام خلال عقد من الزمن على الأقل^(٢).

فلم تنعم جمهورية إفريقيا الوسطى منذ استقلالها بعقد كامل من الاستقرار، وذلك، بسبب النزاعات المسلحة، وأعمال التمرد، والانقلابات العسكرية، والصراع المتواصل على السلطة والثروة، وقد تسببت تلك النزاعات في ارتفاع التكلفة الإنسانية وتفاقم حدة المعاناة، إذ تُشير التقديرات لحاجة أكثر من ٢,٨ مليون شخص من إجمالي السكان البالغ عددهم ٤,٩ مليون نسمة لمساعدات إنسانية. من ناحية أخرى، زادت معدلات النزوح الداخلي واللجوء لدول الجوار، ففي نهاية عام ٢٠٢٠م، سجلت البلاد نحو ٦٤١ ألف حالة نزوح داخلي، كما طلب نحو ٦٢٣ ألفًا اللجوء في البلدان المجاورة، بحيث تسببت أعمال العنف بزيادة إجمالي عمليات النزوح واللجوء لأكثر من ١,٤ مليون شخص^(٣).

ولم تكن هذه الانقلابات سوى مشهد من مشاهد عدم الاستقرار والفوضى التي اتسمت بها جمهورية إفريقيا الوسطى، إذ تضافرت عدة عوامل أخرى ساهمت في تنامي الاضطرابات، وتساعد مؤشرات العنف وملامحه، التي سيطرت على البلاد خلال الأعوام المنصرمة، حيث مرت بموجات متتالية من التمرد والعنف، تختلف حدتها وتأثيرها، وقد بلغت ذروتها عام ٢٠١٣م. وعلى الرغم من تراجع حدة الصراع خلال العام المنصرمين، إلا أن محفزات العودة للعنف مرة أخرى ما تزال قائمة؛ في ظل استمرار الوضع على ما هو عليه، من دون إحراز تقدم على صعيد التسوية السياسية.

محفزات الصراع

ثمة عوامل ساهمت في اندلاع الصراع، وتأجيج الموقف في جمهورية إفريقيا الوسطى، إذ تشهد البلاد تراجعًا لدور الدولة، علاوة على تنامي الصراع الطائفي، فضلًا عن محاولة حيازة الثروة والسلطة من قبل الأطراف المنخرطة في الصراع، ناهيك عن التدخلات الخارجية لعدد من القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يمكن الوقوف عليه فيما يأتي:

أولاً: تراجع دور الدولة وغيابه

ساهم ضعف الدولة وهشاشة المؤسسات الأمنية في تنامي الصراع، فالقوات المسلحة وعناصر الجيش المخولة بحفظ الأمن وتعزيز السلام تضم أقل من ١٠ آلاف شخص، كما أن تلك العناصر غير مؤهلة، ولا تملك قدرات وأسلحة متطورة؛ بفعل حظر الأسلحة المفروض على البلاد^(٤)، ويشير ضعف الإمكانيات إلى عدم قدرة القطاع الأمني على إحكام سيطرته على كامل البلاد، كما لم تتمكن الدولة من فرض حالة الاستقرار، وبخاصة في الأجزاء الشمالية من البلاد، ما زاد من الجرائم وأعمال العنف، علاوة على عدم وجود أدوات للعقاب وردع الخارجين عن القانون والعصابات الإجرامية.

وقد أدت هشاشة الدولة وغياب القدرات إلى ظهور ثقافة اليد العليا، وتنامي النزعات الإقصائية، بحيث باتت الثقافة السائدة تتمحور حول مفهوم أن: المنتصر يستحوذ على كل شيء^(٥). وقد أدت حالة الفراغ الأمني إلى انتشار الجماعات المسلحة وتمدها، واتساع نفوذها وسيطرتها على مساحات شاسعة من البلاد، إذ يشير عدد من التقديرات أن نحو ٦٠٪ من أراضي الدولة لم تكن تخضع لسيطرة الحكومة خلال تولي «فرانسوا بوزيزيه» مقاليد الحكم^(٦).

ثانياً: بروز النزعة الطائفية

على خلاف الصراع الدائر حالياً في جمهورية إفريقيا الوسطى، كانت البلاد تنعم بقدر كبير من الوحدة والتعايش بين المسلمين والمسيحيين، ولم يكن البعد الطائفي حاضراً في معادلة الاشتباك، إلا أن الصراع على السلطة قد ساهم في تحويله إلى صراع ديني وطائفي، في بلد ينقسم سكانه البالغ عددهم نحو ٦ ملايين نسمة بين أديان وطوائف مختلفة، فنحو ٦١٪ من السكان مسيحيون بروتستانت، ونحو ٢٨٪ كاثوليك، إضافة إلى نحو ٩٪ مسلمون، بينما تشكل الجماعات الأخرى نحو ٢٪^(٧).

وتنامى الصراع الطائفي، بوصفه أحد محفزات استمرار الأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى، في أعقاب التمرد والهجوم الذي قاده تحالف «سيليك»، ذو الأغلبية المسلمة ضد الحكومة في ديسمبر عام ٢٠١٢م، الذي انتهى بالسيطرة على العاصمة «بانغي»، والإطاحة بحكم «فرانسوا بوزيزيه»، وتولي أول رئيس مسلم حكم البلاد، وعلى خلفية تلك التطورات، ظهر تحالف مكون من المقاتلين المسيحيين، عُرف بـ«إنتي بالاك»، الذي خاض صراعاً مريراً ومتجدداً ضد تحالف «سيليك»، بلغ ذروته خلال عام ٢٠١٤م، بعدما تصاعدت الاشتباكات بين المكونات المسلمة والمسيحية عبر عدد من الهجمات والهجمات المضادة، التي تسببت في خسائر إنسانية فادحة، ما ساهم في إغراق البلاد في حالة من الفوضى والعنف^(٨).

ثالثاً: التهميش والسياسات الإقصائية

يرتبط النزاع -بشكل كبير- في أحد جوانبه بالفوارق الاجتماعية والتمييز بين شمال البلاد وجنوبها، إذ يعاني سكان الشمال من غياب مقومات الحياة الأساسية، في ظل ضعف الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر، وغياب البنية التحتية المؤهلة لخدمات أولئك السكان، يضاف إلى ذلك، التفاوت الكبير في توزيع الموارد والثروات. هذه العوامل، شكلت بيئة حاضنة؛ مكنت الجماعات المسلحة من استقطاب المقاتلين إلى صفوفها وتجنيدهم^(٩).

يضاف إلى ذلك، السياسات الإقصائية والتمييزية من قبل السلطة الحاكمة، التي تبنت المحسوبة والانحياز لمجموعات عرقية دون غيرها، وبخاصة في عهد «فرانسوا بوزيزيه»، الذي سعى لتمكين أبناء قوميته والمقربين منه في الحكومة والجيش، وتسهيل الخدمات العامة لهم، هذا النهج ساهم في اتساع الفجوة بين المواطنين والدولة، بل كان أحد الأسباب التي دفعت المواطن لحمل السلاح دفاعاً عن مصالحه^(١٠)، ويمكن لمثل هذا التمييز، أن يفاقم الصراع ويعقد المشهد، في ظل تعدد العرقيات في البلاد، إذ يصل عددها -وفقاً للتقديرات- إلى نحو ٨٨ مجموعة عرقية^(١١).

رابعاً: استمرار الصراعات القبلية

بجانب احتدام الصراع في العاصمة «بانغي»، تفاقمت الصراعات والاشتباكات القبلية غرب جمهورية إفريقيا الوسطى وفي وسطها بين الرعاة والمزارعين، إذ أضاف هذا الصراع بعداً آخر للمشهد المرتبك والمتأزم في تلك البلاد، ما أدى إلى زيادة مؤشرات عدم الاستقرار عموماً، وعلى الرغم من أن الرعي والماشية كانا سبباً رئيسياً للعنف لسنوات قبل أزمة عام ٢٠١٢م، إلا أن تلك الأزمة ساهمت في رفع منسوب العنف وحدته داخل المجتمعات الريفية، وبخاصة في ظل حاجة الجماعات المتحاربة المستمرة لهذا المورد، ما دفعها لاعتبار نفسها مدافعاً عن مصالح الرعاة، وقد بدا أن هناك علاقة تربط بين المزارعين في جمهورية إفريقيا الوسطى، وبين الجماعات المسلحة، التي عملت على تقديم الدعم والمساندة للمزارعين، وحمايتهم في أوقات نشوب الصراع، هذه التطورات، قادت إلى صراع معقد على السلطة بين تلك الجماعات، وبين سلطات المجتمع التقليدية^(١٢).

مسارات محتملة

يبدو أن عملية وقف إطلاق النار من جانب واحد تمر باختبار حقيقي، كما أن التفاؤل بشأن تلك العملية ما يزال حذرًا، في ظل مشهد شديد التعقيد ومتغير بشكل دائم، فمنذ عام ٢٠١٢م، دخلت جمهورية إفريقيا الوسطى في واحدة من أكثر الصراعات التي تسببت في أزمات إنسانية واقتصادية كبيرة، جعلتها من أفقر

بلاد العالم، كما ساهمت في تفاقم العنف بصورة غير مسبوقه. وفي هذا الإطار، يمكننا تتبع المسارات المحتملة لعملية وقف إطلاق النار؛ كمحاولة لتقييم فرص وإمكانية نجاح تلك العملية وانعكاساتها على الصراع، وذلك فيما يأتي:

المسار الأول: صمود الهدنة وتسوية الصراع

يفترض هذا الاتجاه، نجاح عملية وقف إطلاق النار في تهدئة الصراع وتخفيض حدته، وذلك، من خلال إقناع الأطراف المتناحرة كافة بوقف التصعيد، وتغليب لغة الحوار على لغة العسكرة والسلاح، ويمكن أن يدفع المجتمع الدولي هذا المسار للأمام، بهدف معالجة الأزمات الإنسانية، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان لمساعدات إنسانية، بجانب الحاجة لإيقاف نزيف الدم، إذ تسبب الصراع في قتل الآلاف، كما فرّ نحو خمس سكان البلاد، خلال موجة الصراع التي اندلعت في السنوات المنصرمة^(١٣). ويمكن أن تساهم عدة عوامل في دعم هذا المسار، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه فيما يأتي:

أولاً: تجدد دعوات الحوار

يأتي إعلان رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى في سبتمبر عام ٢٠٢١م، عن الأسماء المكونة للجنة الحوار الجمهوري؛ كأحد آليات وأدوات تنفيذ اتفاق السلام الموقع في فبراير عام ٢٠١٩م، مع عدد من الجماعات المسلحة، كما أن الاتفاق على وضع خريطة طريق للسلام، وهي التي تم اعتمادها عبر قمة «لواندا» المصغرة لرؤساء دول المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في سبتمبر عام ٢٠٢١م، تشير إلى حالة من الزخم؛ ترمي لتسكين الصراع.

ومع ذلك، فقد لا تجد هذه المحاولات الصدى الكافي والمردود الإيجابي؛ لعدد من الأسباب، من بينها: رفض المعارضة التجاوب مع دعوات الحوار الجمهوري، وذلك، بسبب غياب الثقة بين مختلف المكونات وبين الحكومة والمعارضة، وتعدّ أزمة الثقة أحد العوامل الرئيسة لتفاقم الصراع، كما ستشكل تحدياً كبيراً أمام أي جهود تسوية مستقبلاً.

من ناحية أخرى، تشير بعض التقديرات إلى أن هذه المحاولات لا تخرج عن كونها مساعي من قبل الرئيس «فوستان تواديرا»؛ لتحسين صورته أمام المجتمع الدولي، ومحاولة تجاوز الضغوط المفروضة عليه في أعقاب الدعاوى الدولية المتكررة؛ لبدء حوار شامل بين الأطراف المتناحرة في إفريقيا الوسطى، كما اعتبر تحالف «الوطنيون من أجل التغيير» أن: الرئيس يعمل لكسب مزيد من الوقت؛ بهدف تعزيز موقعه عسكرياً، وأن نجاح وقف إطلاق النار يعتمد على مدى التزام «تواديرا» بإجراء حوار شامل^(١٤).

ثانيًا: تمديد ولاية عمل قوات حفظ السلام

يمكن أن تساهم قوات حفظ السلام -بشكل كبير- في تعزيز وقف إطلاق النار ودعمه، وتثبيت الهدنة، وبخاصة في أعقاب قرار مجلس الأمن في نوفمبر عام ٢٠٢١م، بتمديد عمل البعثة مدة عام، وذلك، حتى نوفمبر عام ٢٠٢٢م. ومن هنا يمكن أن تؤدي «مينوسكا» (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد الأبعاد) دورًا في تعزيز الحوار والوساطة بين الفصائل والعناصر المتنازعة مع الحكومة، إذ إن تشكيل تلك العناصر، كان يستهدف حماية المدنيين، والمساعدة في نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة. ومع ذلك، يواجه نحو ١٥ ألفاً من قوات حفظ السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى عددًا من التحديات التي قد تؤثر في فعالية دور تلك البعثة، من بينها: الهجمات المتكررة ضد قوات البعثة وقوات حفظ السلام، فخلال عام ٢٠١٧م، قُتل نحو ١٥ فردًا من قوات حفظ السلام في البلاد، كما قُتل ٦ من أفراد البعثة في هجمات من قبل جماعات مسلحة عام ٢٠١٨م^(١٥)، ناهيك عن إعلان الأمم المتحدة عن إصابة ١٠ جنود مصريين من قوات حفظ السلام مطلع شهر نوفمبر عام ٢٠٢١م، على خلفية إطلاق عناصر الحرس الجمهوري النار عليهم، يضاف إلى ذلك، عدد من التحديات، فخلال المدة من يونيو وحتى مطلع أكتوبر عام ٢٠٢١م، قدرت الأمم المتحدة عدد الهجمات على البعثة بنحو ٧ هجمات، و١٨ عملية مضايقة لحركة دوريات البعثة من قبل قوات الأمن^(١٦). كل هذه الأمور، من شأنها أن تُحد من دور عناصر البعثة في حفظ الأمن والاستقرار داخل جمهورية إفريقيا الوسطى، ومع ذلك، يظل التعويل على البعثة قائمًا بعد تمديد عملها؛ في استثمار عملية وقف إطلاق النار؛ للتوفيق بين مختلف الأطراف المتصارعة.

ثالثًا: التعويل على جهود القادة الدينيين

تذهب بعض التقديرات، لتأكيد أن تفكيك الصراع الطائفي، والعودة لحالة السلام والتعايش بين الأديان، قد تقود لتهديئة الصراع، والمضي قدمًا نحو السلام، وعليه، يعول أصحاب تلك النظرة، على دور الزعماء والقادة الدينيين في جمهورية إفريقيا الوسطى، في ظل رمزية تلك القيادات، ومكانتها بين المواطنين، ومن هنا، تزداد الدعوات لإدماج تلك العناصر في مسارات التسوية، وبخاصة في ظل القبول الضمني من قبل تلك القيادات لتأدية مثل هذا الدور، وهو ما يمكن ملاحظته عبر تدشين المنصة الدينية عبر الأديان، التي تأسست عام ٢٠١٦م، من خلال كبار رجال الدين في البلاد، بهدف الحد من الصراع، والعمل على تهيئة الأجواء للمصالحة بين المسلمين والمسيحيين، ورغم التحديات التي تواجه هذا الدور، إلا أن توظيفه بشكل فاعل، قد يساهم في نجاح جهود تثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار، وصولًا إلى نشر السلام وإنهاء الصراع^(١٧).

المسار الثاني: تجدد دورة الصراع

يفترض هذا المسار، فشل عملية وقف إطلاق النار في تحقيق الاستقرار، ومن ثم، قد تتجه الأوضاع للاشتعال مرة أخرى، ما يزيد حدة المعاناة، ويدخل البلاد في موجة من العنف والفوضى وعدم الاستقرار، ويدعم هذا الاتجاه عدد من الشواهد والمؤشرات، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه فيما يأتي:

أولاً: الخبرة التاريخية

تشير الخبرات السابقة إلى فشل جهود التسوية ومحاولات إيجاد حل دائم ومستدام للصراع في جمهورية إفريقيا الوسطى، أن وقف إطلاق النار لن يصمد طويلاً، إذ تم عقد نحو ١٣ اتفاقاً بين الحكومة والجماعات المسلحة منذ عام ١٩٩٧م، بدون جدوى تذكر، ومنذ اندلاع الصراع الأخير، المستمر منذ أكثر من ٨ سنوات، تم إبرام نحو ٧ اتفاقيات سلام^(١٨)، وجميعها لم تنجح في تجاوز الصراع وحلته. فعلى سبيل المثال، لم يصمد اتفاق الخرطوم الذي تم توقيعه بين الحكومة و١٤ جماعة مسلحة في نوفمبر ٢٠١٩، قبل أن تقوم ٦ جماعات من الجماعات التي وقعت الاتفاق، بتشكيل تحالف جديد، سُمي «الوطنيون من أجل التغيير» في ديسمبر عام ٢٠٢٠م، بهدف تعطيل الانتخابات^(١٩)، وقد شن هذا التحالف هجمات عديدة تجاه العاصمة «بانغي»، كما نجح في السيطرة على مساحات شاسعة من البلاد.

وعلى ذات المنوال، لم يدم اتفاق روما في يونيو عام ٢٠١٧م، بين الحكومة والجماعات المسلحة، وهو الذي دعا إلى تشكيل لجنة للمصالحة وتعزيز السلام، فبعد توقيعه بساعات اندلع القتال في مدينة «بريا»؛ ما تسبب في مقتل أكثر من ١٠٠ شخصاً، فضلاً عن إحراق المنازل وتدمير البنية التحتية، ونزوح آلاف المواطنين من المدينة^(٢٠). وعليه، تشير الخبرة التاريخية، إلى أن اتفاقيات وقف إطلاق النار لم تُترجم على أرض الواقع، ولم تُحقق أي تقدم يذكر على صعيد التسوية وبناء السلام.

ثانياً: تنامي النفوذ الميليشياوي

تزخر جمهورية إفريقيا الوسطى بالجماعات المسلحة والميليشيات، فمنذ عام ٢٠٠٥م، تنامي نفوذ الفاعلين المسلحين من الفصائل والميليشيات غير النظامية، ووصل عدد هذه الجماعات المسلحة إلى أكثر من ١٤ جماعة، وقد سيطر بعضها في بعض الأوقات على نحو ثلثي مساحة البلد، كما اكتسبت تلك الجماعات شرعية عبر مراحل التفاوض والاتفاقيات المختلفة التي وقعتها مع الحكومة، ومن هنا، أصبحت السيطرة على الموارد والسلطة هدفاً لتلك الجماعات، وما يزيد من تعقيد الأمور، أن تلك الجماعات تعقد صفقات وتحالفات مع بعضها بعضاً؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الميدانية والنفوذ داخل البلاد^(٢١)، وهو ما يعطل - بشكل كبير - جهود التسوية المستقبلية.

ثالثاً: تضارب المصالح الدولية

يُنظر للتنافس الدولي والإقليمي، بوصفه أحد التحديات التي تواجه التسوية، إذ أصبح الصراع ذا منحى جيوسياسي بشكل كبير، عبر انخراط كل من: فرنسا وتشاد من جهة، وروسيا ورواندا من جهة أخرى، وقد كان التنافس الروسي الفرنسي هو الأوضح، ففي الوقت الذي تعمل فيه موسكو على تعزيز حضورها ومكانتها في إفريقيا الوسطى، تنظر باريس إلى البلاد كونها نفوذاً طبيعياً لها بحكم التاريخ، ومن هنا، قامت روسيا بدعم الرئيس الحالي بالسبل الممكنة كلها، في حين تقف فرنسا على النقيض، عبر دعم جماعات المعارضة، هذا الأمر، من شأنه أن يضيف مزيداً من العسكرة على التفاعلات داخل البلاد، ومن ثم، إطالة أمد الصراع^(٢٢).

خاتمة

من غير المرجح، أن يؤدي إعلان وقف إطلاق النار لتسوية الصراع وإحلال السلام في جمهورية إفريقيا الوسطى، نظراً لتعدد الصراع واستمرار الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى اندلاعه مرة أخرى، سواء ما يتعلق بالاحتقان الطائفي، أو الفجوة بين الشمال والجنوب، علاوة على سوء توزيع الموارد، والتدخلات الخارجية والإقليمية، كما أن صعوبة السيطرة على السلاح، وعدم احتكار الدولة للقوة؛ قد يساهم في بقاء الوضع على ما هو عليه، بحيث تظل المراوحة بين التسوية والتصعيد هي السمة الغالبة على التفاعلات في البلاد، وتظل فرضية إنهاء الصراع محل اختبار، وبخاصة أن الطريق إلى السلام ما يزال طويلاً.

الهوامش والإحالات:

1. Morten Boas, "The Central African Republic: A History of a Collapse Foretold?," *Policy Brief*, 2014, 2, <https://www.files.ethz.ch/isn/177458/f184b5f674ff9a5d613313e29788eae2.pdf>.
2. Abdurrahim Sıradag, "Explaining the Conflict in Central African Republic: Causes and Dynamics," *Epiphany: Journal of Transdisciplinary Studies*, 9: 3, 2016, 86, <https://core.ac.uk/download/228860549.pdf>.
3. Alexandra Lamarche, *The Central African Republic in Crisis: Critical Measures to Address Humanitarian and Security Needs*, (Refugees International, 2021), 5, <https://static1.squarespace.com/static/506c8ea1e4b01d9450dd53f5/t/601c1d67ebdd5c4945c315b2/1612455272136/The+Central+African+Republic+in+Crisis+Critical+Measures+to+Address+Humanitarian+and+Security+Needs+-+Alexandra+Lamarche+-+February+4%2C+2021.pdf>.
4. Hans De Marie Heungoup, Julie David de Lossy, *In Search of the State in the Central African Republic*, (The International Crisis Group, 2020), <https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/central-african-republic/search-state-central-african-republic>.
5. Siân Herbert, Nathalia Dukhan, and Marielle Debos, *Rapid literature review: State fragility in the Central African Republic: What prompted the 2013 coup?* (GSDRC University of Birmingham, 2013) 10, https://gsdrc.org/wp-content/uploads/2015/07/CAR_GSDRC2013.pdf.
٦. كمال الدين محمد عرب، «الغطاء الديني: تصاعد الصراع على الثروة والسلطة في وسط إفريقيا»، اتجاهات الأحداث (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧م)، https://futureuae.com/media/224_80df2454-0202-4faa-b974-6aa82fcb91c2.pdf.
7. U.S. Department of State Office of International Religious Freedom, *2020 Report on International Religious Freedom: Central African Republic* (U.S. Department of State, 2021), <https://www.state.gov/wp-content/uploads/2021/05/240282-CENTRAL-AFRICAN-REPUBLIC-2020-INTERNATIONAL-RELIGIOUS-FREEDOM-REPORT.pdf>.
8. Council on Foreign Relations, *Global Conflict Tracker: Violence in the Central African Republic* (Council on Foreign Relations, 2021), <https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/violence-central-african-republic>.
9. Institute for Peace and Security Studies, *Central African Republic (CAR) Conflict Insight* (IPSS Addis Ababa University, 2018), https://media.africaportal.org/documents/central_african_republic.aug.03.2018.pdf.
10. Sıradag, "Explaining the Conflict in Central African Republic: Causes and Dynamics," *Epiphany: Journal of Transdisciplinary Studies*. 88.
11. John Miaschi, "What Is the Ethnic Composition of the Central African Republic?," *WorldAtlas*, July 26, 2019, <https://www.worldatlas.com/articles/what-is-the-ethnic-composition-of-the-population-of-central-african-republic.html>.
12. Leif Brottem, "The Growing Complexity of Farmer Herder Conflict in West and Central Africa," *Africa Security Brief*, 39, 2021, <https://africacenter.org/wp-content/uploads/2021/07/ASB39EN-The-Growing-Complexity-of-Farmer-Herder-Conflict-in-West-and-Central-Africa-update-7-27-21.pdf>.
13. Peter Stubble, "At Least 42 Killed in Attack on Refugee Base in Central African Republic," *Independent*, November 17, 2018, <https://www.independent.co.uk/news/world/africa/attack-refugee-camp-militia-central-african-republic-alindao-seleka-anti-balaka-a8639206.html>.
١٤. «وقف إطلاق النار في إفريقيا الوسطى هدنة قد لا تكون قابلة للاستمرار»، فرانس ٢٤، (٢٤ أكتوبر، ٢٠٢١م)، <http://www.france24.com/ar/20211024-وقف-إطلاق-النار-في-إفريقيا-الوسطى-هدنة-قد-لا-تكون-قابلة-للاستمرار>.
15. Council on Foreign Relations, *Global Conflict Tracker: Violence in the Central African Republic*.
١٦. جمهورية إفريقيا الوسطى: إصابة ١٠ جنود أمميين من الجنسية المصرية- ومينوسكا تدين بشدة ما يبدو أنه هجوم متعمد على خوذتها الزرقاء، أخبار الأمم المتحدة، (٢، نوفمبر، ٢٠٢١م)، <https://news.un.org/ar/story/2021/11/1086492>.

17. Laura Collins, "Central African Republic: A Role for Religious Leaders in Calming Conflict?," *United States Institute of Peace*, December 22, 2020, <https://www.usip.org/publications/2020/12/central-african-republic-role-religious-leaders-calming-conflict>.
18. Benjamin Petrini, "The Central African Republic: Domestic Insurgency, Foreign Intervention and Peace Prospects," *International Institute for Strategic Studies (IISS)*, October 25, 2021, <https://www.iiss.org/blogs/analysis/2021/10/conflict-briefing-the-central-african-republic>.
19. "Picking up the Pieces in the Central African Republic," *International Crisis Group*, JANUARY 29, 2021, <https://www.crisisgroup.org/africa/central-africa/central-african-republic/picking-pieces-central-african-republic>.
20. Zack Baddorf, "Pessimism About CAR Peace Deal Widespread," *VOA*, June 23, 2017, <https://www.voanews.com/a/pessimism-about-central-african-republic-peace-deal-widespread/3913727.html>.
21. Nathalia Dukhan, *Splintered Warfare: Alliances, Affiliations, and Agendas of Armed Factions and Politico-Military Groups in the Central African Republic* (The Enough Project, 2017) https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/08/SplinteredWarfare_August2017_Enough_final.pdf.
22. John Lechner and Alexandra Lamarche, "Outside Powers Are Making the Conflict in the Central African Republic Worse," *Foreign Policy*, January 22, 2021, <https://foreignpolicy.com/2021/01/22/outside-powers-are-making-the-conflict-in-the-central-african-republic-worse/>.

تشاد: الراهن السياسي ومسار المصالحة

محمد طاهر زين، صحفي تشادي، مهتم بقضايا الحركات المسلحة في إفريقيا، الخرطوم.

الكلمات المفتاحية:

(جبهة فاكت، إدريس ديبي، المجلس العسكري، صالح كبزابو، قوقوني واداي، وكث تما)

على الرغم من التغيير الذي حدث بشكل مفاجئ في تشاد، بعد مقتل الرئيس «ديبي» في المواجهات التي حدثت في شهر أبريل من العام الجاري (٢٠٢١م)، واستلام نجله السلطة، إلا أن الوضع لم يشهد توترًا أمنيًا يؤدي إلى انزلاق الدولة إلى مستقبل مجهول، بل حدث تحول كبير فيما يتعلق بتعزيز المناخ السياسي، تمهيدًا للمّ شمل الفرقاء السياسيين والعسكريين والمدنيين إلى مائدة المفاوضات؛ لتقرير مستقبل بلادهم.

تسلط هذه الورقة الضوء على الراهن السياسي في تشاد، من خلال الإجابة عن سؤال: كيف يستعد التشاديون للحوار؟ وتستعرض الشركاء الدوليين الداعمين لعمليات السلام بين الحكومة والمعارضة، ثم تجيب عن سؤال: كيف يبدو مستقبل الحوار (الفرص والتحديات)؟ وتختتم بطرح السيناريوهات المحتملة.

الراهن السياسي في تشاد

ما زالت القوى السياسية والمدنية في تشاد عاجزة عن الوصول إلى معادلة لتأسيس نظام حكم ديمقراطي مستقر، لكن رغم حدة التجاذبات السياسية حول السلطة، يشير سياق مستجدات الأوضاع الحالية إلى وصول القوى إلى تفاهات كبيرة بشأن الحوار الوطني، المخطط إجراؤه خلال شهري نوفمبر وديسمبر عام ٢٠٢١م، وهو ما يفتح الباب واسعًا أمام كل مكونات المجتمع التشادي للالتئام مجددًا، لرسم ملامح مستقبل وطنهم، بخلاف السنوات المنصرمة، التي اتسمت بانقسامات حادة بين القوى السياسية^(١)، وانعكس ذلك على قدرتها على تحقيق الإجماع الوطني. والمعارضة المسلحة -أيضًا- لم تكن بعيدة عن تلك الحال، رغم محاولاتها المتكررة للزحف نحو العاصمة؛ إلا أن السبب الرئيس في فشل مخططاتها، هو الرغبة في التفرد بالسلطة.

ويرى مراقبون أنه: رغم مطبات المشهد الحالي في تشاد، إلا أنه قد يفضي إلى نتائج إيجابية، من شأنها طي صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة من تاريخ السلام في تشاد. ولكن ما زالت البلاد أمام اختبار صعب، وخصوصاً أنها محاطة بمشكلات معقدة؛ كالجماعات المسلحة المتشددة، ولا سيما تلك المنتشرة في إقليم البحيرة.

مسار الحوار.. مع من يتحاور المجلس العسكري؟

لم يكن رئيس المجلس العسكري الانتقالي غداة توليه السلطة متفائلاً بالمصالحة مع المعارضة المسلحة، وخصوصاً مع جبهة الوفاق من أجل التغيير (FACT)، التي تسببت في مقتل الرئيس الراحل «إدريس ديبي» في أبريل المنصرم، حيث أعلن خلفه الجنرال «محمد إدريس» رفضه التام لأي حوار^(٢)، ووعده بملاحقة قيادات «جبهة فاكت» التي كانت تتواجد في مواقع متفرقة على الحدود الليبية النيجرية، إلا أن الضغط الدولي والحراك الشعبي السلمي أثرا في تغيير لغة خطابه. وفي ظروف تبدو بالغة التعقيد، وبعد أربعة أيام من إعلان مقتل الرئيس الراحل «إدريس ديبي»، طرحت مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) بقيادة الرئيس النيجيري «محمد بازوم»، والموريتاني «محمد الغزواني»؛ مبادرة لحل أزمة النخب السياسية في تشاد، الناجمة عن شغور منصب رئيس الجمهورية، ورفض المعارضة والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني استيلاء الجيش على السلطة في تشاد^(٣)، إلا أن هذه المبادرة لم تفض إلى نتيجة واقعية، حيث أعلنت المعارضة رفضها لأي مساومات. تبعثها مبادرة أخرى، سُميت «الوساطة التوغولية»، بقيادة وزير الخارجية التوغولي «روبرت دوسي»، ركزت على كسر الحاجز بين المجلس العسكري الانتقالي والمعارضة المسلحة، وعقدت سبعة اجتماعات تشاورية خلال المدة بين يومي: ٢١-٢٣ يونيو المنصرم في العاصمة «لومي»، بحضور ممثلين لفصائل المعارضة، بحسب الموضح في الجدول أدناه:

اسم الفصيل	الاسم المختصر
جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد	FACT
مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية	CCMSR
اتحاد قوى المقاومة	UFR
جبهة الديمقراطية والعدالة في تشاد	FNDJT
الحركة الشعبية للنهضة الوطنية	FPRN
المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية	CNRD
مجلس الإنعاش الوطني التشادي	CNR

جدول: أسماء فصائل المعارضة التشادية، التي جلس ممثلوها إلى مائدة المفاوضات في لومي، يومي: ٢١-٢٣/٦/٢٠٢١م

وهدف الاجتماع المذكور إلى التشاور وتبادل الآراء حول السلام، وأمن على تأكيد أن مصادرة السلطة بالعنف، أو تزوير الانتخابات في تشاد؛ هي التي تجعل أي انتقال ديمقراطي يفشل، ويدفع الناس إلى حمل السلاح على أمل إحلال السلام، وأبدى المجتمعون استعدادهم لوقف إطلاق النار؛ من أجل تهيئة الأجواء للحوار، كما طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإجراء حوار تحت مراقبة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، في ظروف أمنية تأخذ في الاعتبار سلامة المشاركين من فصائل المعارضة السياسية^(٤). والملاحظ، أن جهود الشركاء الدوليين، الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين والعسكريين في تشاد، حول مستقبل السلطة، ولا سيما مخرجات «اجتماع لومي»، قد دفع رئيس المجلس العسكري إلى تأكيد موقفه من الحوار، وإعلان تنظيم حوار وطني شامل، من شأنه أن يقود إلى مصالحة وطنية شاملة، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة. كان ذلك في أول خطاب له بتاريخ ٢٧ أبريل عام ٢٠٢١م، أي: بعد أسبوع من توليه رئاسة المجلس العسكري الانتقالي، كما أطلق -لاحقاً- نداءً عاجلاً للحوار بدون استثناء، وقال: «إن المفاوضات مع إخواننا في المعارضة السياسية العسكرية تخضع لمعايير موضوعية وواقعية وعقلانية ووطنية، وتتميز بالتحكم الثابت بروح الإجماع»^(٥). تبع ذلك، إنشاء اللجنة العليا للحوار الوطني، بقيادة وزير المصالحة «الشيخ ابن عمر»، وزعيم المعارضة الديمقراطية السابق «صالح كزابو»، تمخضت عنها لجنة خاصة، يقودها الرئيس التشادي الأسبق «قووني وادي» (أو: «بوكوني عويدي»)، مهمتها تحديد حركات المعارضة، والتواصل معها؛ لمعرفة مطالبهما؛ من أجل الانخراط في الحوار الوطني. وفي أول مؤتمر صحفي له -«قووني وادي» بتاريخ الأول من شهر أغسطس عام ٢٠٢١م، قال: «يجب علينا إيجاد صيغة مناسبة لطى صفحة الحرب، وإرساء نهج يعزز الوحدة الوطنية الشاملة، من أجل النهوض ببلدنا»^(٦)، وقد بدأت جهود اللجنة -بالفعل- تؤتي أكلها.

مشاورات تحضيرية

بعثت اللجنة الخاصة للتحضير لمشاركة السياسيين والعسكريين وفوداً إلى عدد من الدول؛ لإجراء مشاورات تمهيدية مع ممثلي المعارضة، وبحث سبل دمجهم في الحوار الوطني الشامل. وانطلقت المشاورات التحضيرية -رسمياً- من العاصمة الفرنسية باريس، بتاريخ ١٨ أكتوبر عام ٢٠٢١م، برئاسة المسؤول المكلف بالاتصالات في اللجنة «محمد الأمين برمة تريا»، والتقى برمة بممثلي عشر حركات وأحزاب سياسية معارضة، من بينها: «جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد» (FACT)، و«مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية» (CCMSR)، و«حركة الاتحاد من أجل الديمقراطية والتنمية» (UFDD)، واشترطت الحركات الثلاث: إجراء حوار استثنائي مسبق في دولة ثالثة، وتحت وساطة دولية.

والإفراج عن المعتقلين، وإعلان عفو عام، وإعادة ممتلكات المعارضة^(٧). والحكومة -بدورها- وافقت على المطلب الأول، وشرعت في البحث عن الدولة التي تستضيف المحادثات، بحسب ما أفاد به المتحدث باسم اللجنة «الأمين برمة تريا»^(٨).

ولم يكن تنفيذ تلك المطالب، المقيدة لقرار مشاركة المعارضة في الحوار بالأمر السهل، وهو ما يؤكد حديث الناطق الرسمي باسم الحكومة الانتقالية «عبد الرحمن غلام الله»^(٩)، في إشارة إلى شرط الإفراج عن المعتقلين، إذ قال: «يجب ألا نضع العربة أمام الحصان»، وتابع: «الناس لم يحضروا حتى الحوار ووضعوا شروطاً للإفراج عن المعتقلين في ساحة المعركة، مما يعرض مؤسسات الجمهورية للخطر». مضيفاً: «إن مسألة العفو سابقة لأوانها بعض الشيء، يجب عليهم -أولاً- إظهار استعدادهم للحضور إلى الحوار».

وفي الدوحة، استمرت المشاورات مع زعيم «حركة اتحاد قوى المقاومة» السيد «تيمان إريديمي» ثلاث ساعات، بحضور رئيس اللجنة «قوقوني واداي»، وطرح «إريديمي» ذات الشروط، إضافة إلى شرط الإفراج عن شقيقه «توم إريديمي» المعتقل في مصر، ولكن الحكومة ردت على لسان الناطق باسمها بالقول إن: «هذا الشرط لا يبدو جزءاً من هذا الحوار، الحوار الوطني سيتخذ -على الأرجح- قراراً ضده، لكن لا علاقة لنا بهذا الأمر»^(١٠). كما أرسلت اللجنة بعثات: إلى القاهرة برئاسة اللواء «مورنادجي مبابسانابي كروبة ود»، وإلى الرباط برئاسة «ذروة عمر»، وإلى الخرطوم برئاسة «أحمد جدة» و«محمد النضيف يوسف».

وإلى كل من: مالي والنيجر وبوركينا فاسو، كانت البعثة برئاسة نائب رئيس اللجنة العليا للحوار «صالح كزابو»؛ للقاء الجاليات التشادية والطلبة التشاديين في دول المهجر؛ من أجل تبادل الرؤى والأفكار حول موضوعات السلام.

وفي الثالث من شهر نوفمبر الجاري، نظمت اللجنة مشاورات داخلية، شملت ١٠ مقاطعات من أصل ٢٣ مقاطعة تشادية، وطرحت اللجنة في نقاشاتها مع القوى الفاعلة ثلاثة موضوعات: السلام، وشكل الدولة والإصلاحات المؤسسية، والعدالة وحقوق الإنسان. ومع أن النقاشات كانت محتدمة، ولكنها كانت صريحة إلى حد ما. وحث المندوب العام للحكومة في بلدية «إنجمينا» اللواء «إبراهيم سيد محمد» في خطبته في الجلسة الافتتاحية لمشاورات العاصمة «إنجمينا» -المشاركين على إظهار الروح الوطنية؛ من خلال تقديم مقترحات ملموسة وواقعية. وأكد أنه لا توجد مواضيع محظورة^(١١). ومما يجدر ذكره، أن هناك نقاطاً تثير قلق اللجنة، من بينها: مسألة الفيدرالية، والتجنيد في الجيش الوطني^(١٢).

وقد لوحظ خلال جميع ما سبق، غياب أكبر ائتلاف يمثل المعارضة الديمقراطية والمدنية «وكت تما»، الذي يضم في عضويته عشرات الأحزاب السياسية، ومئات الجمعيات النقابية والحقوقية، وظل يقود الشارع التشادي منذ شهر يناير المنصرم، عبر سلسلة من المسيرات السلمية المطالبة بالتحول الديمقراطي.

إعلان جنيف

وفي جنيف، شارك ممثلو المعارضة التشادية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في اجتماع تشاوري، خلال يومي: ٢٧ و٢٨ أكتوبر عام ٢٠٢١م، بهدف وضع مقترح لميثاق انتقالي بديل؛ يحدد مستقبل الحكم الانتقالي في تشاد، وسُمّي الميثاق «إعلان جنيف»، وتم رفعه إلى المجلس العسكري الانتقالي (CMT)، وإلى الشركاء الدوليين؛ من أجل المصادقة عليه. وينص الميثاق على القيام بأربع مراحل انتقالية، وهي: تأسيس «المجلس الجمهوري الانتقالي»، الذي سيتألف من ١٥ عضواً، وتعيين رئيس وزراء يتمتع بكامل الصلاحيات، وإنشاء «مجلس وطني انتقالي» يعمل كبرلمان؛ لتنظيم انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية، وتنظيم مؤتمر وطني شامل. وقد هدد المشاركون الحكومة بمواصلة النضال السلمي؛ في حال تجاهلت الميثاق^(١٣).

التمويل... أي دور للشركاء الدوليين؟

ما زالت رحلة البحث عن التمويل مستمرة، فقد أطلق رئيس المجلس العسكري -مؤخراً- في مداخلته في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٧٦ (في ٢٣ سبتمبر المنصرم)، نداءً عاجلاً للشركاء الدوليين؛ لمساعدته في دعم انتقال تشاد، وتوفير ميزانية للحوار الوطني، تُقدّر بنحو ١٤٩,٤٧ مليار فرنك «س ف ا» (فرنك إفريقي)، أي: ما يعادل نحو ٢٥٥ مليون دولار أمريكي، وقد توافر منها -حتى الآن- نحو ١٧ مليون دولار فقط، وتبقى نحو ٢٣٨,٥٣٤,٩٠٥ دولار؛ لتنفيذ مؤتمر الحوار الوطني الشامل^(١٤)، وقد تفاعل مع النداء عدد من الدول؛ كفرنسا والصين وألمانيا وقطر.

وفي ٢٩ سبتمبر عام ٢٠٢١م، قدمت فرنسا منحة مالية تقدر بنحو ١٥ مليون يورو، عبر الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)؛ لدعم انتقال تشاد. ويذكر أنه منذ عام ٢٠١٦م وحتى الآن، بلغت قيمة المساعدات الفرنسية المقدمة لتشاد نحو ١٧٠ مليون يورو^(١٥).

كما قدمت جمهورية الصين الشعبية عبر سفارتها في «أنجينا»، شيكا بقيمة ٣٠٧,٥٢٢ دولاراً، في ٢٦ أكتوبر المنصرم، وأكد السفير الصيني لدى تشاد «لي جينغ جنغ» عند تسليمه المنحة لوزير المصالحة الوطنية، اهتمام بلاده بما يحدث في تشاد، مشيراً إلى أن هذا الدعم لا يخضع لأي شرط مسبق^(١٦).

وأعلنت كل من: المملكة العربية السعودية وألمانيا وقطر دعمهم للسلام في تشاد، وقد جاءت هذه التأكيدات الداعمة، خلال الزيارات التي قام بها رئيس المجلس العسكري الانتقالي ووزير الخارجية خلال الشهرين المنصرمين^(١٧). وكشف رئيس الوزراء الانتقالي التشادي «ألبرت باهيمي» عن تخصيص الاتحاد الأوروبي منحة بنحو ١٧١ ألف دولار، من أصل ٢٥٥ مليون دولار لدعم تشاد، كمنحة مشروطة

بتحقيق الأولويات الثلاث، وهي: تنظيم حوار وطني شامل، صياغة الدستور وتنظيم الاستفتاء الدستوري، وإجراء انتخابات حرة وشفافة^(١٨).

وقد جاء ذلك خلال زيارة رئيس المجلس العسكري الانتقالي الأخيرة إلى بروكسل، برفقة عدد من أعضاء حكومته؛ لبحث دعم الاتحاد الأوروبي لانتقال تشاد.

الفرص والتحديات

تظل الانقسامات الداخلية من أكبر التحديات التي تعيق نجاح المصالحة الوطنية، بسبب سياسة «فرق تسد»، التي أصبحت منهجًا حاضرًا في كل المناسبات، الأمر الذي يفتح المجال أمام العسكر لفرض سلطتهم بشكل أكبر، و-ربما- تمديد المدة الانتقالية لاحقًا.

ويمكن أن نجمل أبرز الفرص والتحديات في النقاط الآتية:

١- رغبة العسكر في إشراك المعارضة في عمليات السلام، رغم المساعي التي تبدو ضعيفة ومتوترة، وتحوم حولها شكوك عريضة. ويتضح ذلك في حديث رئيس المجلس العسكري الانتقالي في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٧٦ (في ٢٣ سبتمبر المنصرم)، إذ أشار إلى أن رحيل التشاديين الذين تم تجنيدهم وتدريبهم وتسليحهم والإشراف عليهم وتمويلهم؛ لتلبية احتياجات حرب ليبيا لا يخلو من عواقب على أمن تشاد. وكرر الحديث نفسه بصيغة أخرى في قمة باريس حول استقرار ليبيا المنعقدة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢١م: «يجب ألا يترجم سلام ليبيا بأي حال من الأحوال، إلى تصدير انعدام الأمن إلى دول ما وراء الحدود الليبية، من خلال إعادة المرتزقة المسلحين»^(١٩).

٢- تمسك المعارضة بمطلب الإفراج عن المعتقلين، قد يضع العسكر أمام قرار صعب وقد يجعل الأمور أكثر تعقيدًا، وفي المقابل تظهر عوامل مساعدة في إنجاز عملية الحوار الوطني.

٣- الضغوط الدولية المطالبة بإخراج المعارضة من ليبيا، قد تدفع المعارضة لجعل الحوار مطلبًا أساسيًا.

٤- عودة عناصر بعض الحركات المعارضة إلى الوطن، وتأكيد رغبتهم في السلام، مثل: عناصر من حركة «اتحاد قوى المقاومة» (UFR)، و«اتحاد تجمع التشاديين من أجل العدالة» (RTJ).

٥- هشاشة وضع المعارضة، والإنهاك الذي أصاب المقاتلين بعد الهجمات الأخيرة التي نفذها الجيش الليبي ضد «جبهة فاكت»، وتركت فيها آثارًا مدمرة للغاية.

خاتمة: السيناريوهات المحتملة

يمكن القول: إن نجاح الحوار الوطني - في كل الأحوال - يعتمد على جدية الطرف الأول، المتمثل في المجلس العسكري، وإبراز الرغبة الحقيقية في السلام من قبل الطرف الثاني، المتمثل في المعارضة المسلحة، إذ إن هذه الاتفاقية لم تكن هي الأولى بل سبقتها مشاورات المؤتمر الوطني المستقل عام ١٩٩٣م؛ كأول مؤتمر وطني شامل، واتفاقية سرت في ليبيا عام ٢٠٠٨م، بين الحكومة ومجموعة من فصائل المعارضة، وبسبب تعنت الحكومة في الالتزام باستحقاقات السلام في كل مرة؛ لجأت المعارضة إلى حمل السلاح من جديد والعودة إلى المربع الأول.

ويمكن اختصار أبرز السيناريوهات المستقبلية، فيما يأتي:

- أ. بالنظر إلى مخرجات الاتفاقات السابقة، قد لا يفضي الحوار إلى نتائج ملموسة.
- ب. عودة المعارضة إلى الميدان واردة بشدة؛ نتيجة عدم وجود ما يضمن التزام الحكومة بتحقيق مطالب المعارضة.
- ج. تراهن الحكومة على المعارضة الديمقراطية، المتمثلة في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية وجمعيات المجتمع المدني؛ لتحقيق نجاح صوري للحوار.

الهوامش والإحالات:

١. محمد طاهر زين، «تقلبات الأوضاع السياسية في تشاد ومآلاتها» المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات (أفروبوليسي)، (١٩، أبريل، ٢٠٢١م)، <http://afropolicy.com/details/826/تقلبات%20الأوضاع%20السياسية%20في%20تشاد%20ومآلاتها%20ar>.
٢. «رئيس المجلس العسكري الانتقالي يتوعد بملاحقة الخارجيين عن القانون» راديو تشاد، (٢٦، أبريل، ٢٠٢١م).
٣. «دول الساحل تبدأ وساطة لحل الأزمة السياسية في تشاد» موقع مصرراوي، (٢٤، أبريل، ٢٠٢١م)، http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2021/4/24/2011263/دول-الساحل-تبدأ-وساطة-لحل-الأزمة-السياسية-في-تشاد.
٤. «مخرجات اجتماع فصائل المعارضة في لومي»، صفحة رفيق إنفو في الفيسبوك، (٢٦، يونيو، ٢٠٢١م)، <https://www.facebook.com/2250730281683177/posts/4121384107951109/>.
٥. «رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي، رئيس الجمهورية، رأس الدولة، الفريق: محمد إدريس ديبي إلى الأمة التشادية»، موقع رئاسة جمهورية تشاد، (٢٧، أبريل، ٢٠٢١م)، <https://presidence.td/ar/article-mise-en-avant-ar/>.
٦. «أول مؤتمر صحفي لرئيس اللجنة الخاصة للتحضير لمشاركة السياسيين والعسكريين في الحوار»، صفحة رفيق إنفو في الفيسبوك، (١، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://www.facebook.com/2250730281683177/posts/4409698552452995/>.
7. “Tchad: Fin Des Consultations du Comité Technique Avec Des Groupes Politico-Militaires à Paris,” *RFI*, October 30, 2021, <https://www.rfi.fr/fr/afrique/20211030-tchad-fin-des-consultations-du-comit%C3%A9-technique-avec-des-groupes-politico-militaires-%C3%A0-paris>.
8. “Au Tchad, Les Principaux Groupes Rebelles «Disposés» à Participer au Dialogue National,” *Le Monde*, November 3, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/11/03/au-tchad-les-principaux-groupes-rebelles-disposes-a-participer-au-dialogue-national_6100763_3212.html.
9. “Tchad: Le Porte-Parole du Gouvernement Appelle les Groupes Armés à Participer au Dialogue Inclusive,” *Le Monde*, November 5, 2021, <https://www.rfi.fr/fr/podcasts/invit%C3%A9-afrique/20211105-tchad-le-porte-parole-du-gouvernement-appelle-les-groupes-arm%C3%A9s-%C3%A0-participer-au-dialogue-inclusif>.
10. “Tchad: Le Porte-Parole du Gouvernement Appelle les Groupes Armés à Participer au Dialogue Inclusive,” *Le Monde*.
11. Madjissebaye Ngarndinon, “N’Djamena se Prépare au Dialogue National,” *Tchad Infos*, November 5, 2021, <https://tchadinfos.com/politique/ndjamena-se-prepare-au-dialogue-national/>.
12. “Tchad: Un Premier Bilan Avant le Dialogue National,” *rfi*, November 16, 2021, <https://www.rfi.fr/fr/afrique/20211116-tchad-un-premier-bilan-avant-le-dialogue-national>.
١٣. تحصل الباحث على نسخة من إعلان جنيف بتاريخ (١٦، نوفمبر، ٢٠٢١م).
١٤. وثيقة مسربة تحصل عليها زعيم الحزب الاشتراكي المعارض يحيى ديلو بتاريخ (١٦، يوليو، ٢٠٢١م).
١٥. «دعم فرنسي بقيمة ١٥ مليون يورو لتشاد»، صفحة رفيق إنفو في الفيسبوك، (٢٩، سبتمبر، ٢٠٢١م)، <https://ne-np.facebook.com/Rafiqinfod/posts/4404169059672611/>.
١٦. «دعم فرنسي بقيمة ١٥ مليون يورو لتشاد»، صفحة رفيق إنفو في الفيسبوك.
١٧. «رئيس المجلس العسكري في تشاد يزور قطر طلباً للدعم»، فرانس ٢٤، (١٤، سبتمبر، ٢٠٢١م)، <https://www.france24.com/ar/الأخبار-المستمرة/20210913-رئيس-المجلس-العسكري-في-تشاد-يزور-قطر-طلباً-للدعم>.
١٨. «باهيمي في بروكسل.. مباحثات بشأن دعم إنتقال تشاد»، رفيق إنفو، (١٨، نوفمبر، ٢٠٢١م)، <https://rafiqinfo.com/باهيمي-في-بروكسل-مباحثات-بشأن-دعم-إنتقال-تشاد>.
١٩. «فرنسا تستضيف مؤتمراً دولياً حول ليبيا لدعم المسار الانتخابي وإخراج القوات الأجنبية»، فرانس ٢٤، (١٢، نوفمبر، ٢٠٢١م)، <http://www.france24.com/ar/الأخبار-المغربية/20211112-فرنسا-تستضيف-مؤتمراً-دولياً-حول-ليبيا-للدعم-المسار-الانتخابي-وإخراج-القوات-الأجنبية>.

النزاع البحري الصومالي الكيني بين الأبعاد السياسية والمحددات القانونية

شيماء البكش، باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(المحكمة الدولية، الحدود البحرية، كينيا، الصومال، شرقي إفريقيا، إيجاد، الاتحاد الإفريقي)

أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٢ أكتوبر المنصرم، قرارها النهائي بشأن النزاع البحري الصومالي الكيني، الذي قضت من خلاله، بتبعية المساحة الأكبر في المنطقة المتنازع عليها للصومال، على نحو أدى إلى اعتراض كينيا على القرار، بل ذهبت لأبعد من ذلك، برفض الولاية القانونية للمحكمة في هذا الشأن. وتثير تلك المسألة التي سنتناولها في هذه الدراسة، عددًا من المخاوف والتساؤلات بشأن الأبعاد التاريخية والسياسية للنزاع من جهة، وكذلك، المسارات الدبلوماسية والقانونية للتعاطي مع الأزمة من جهة أخرى، وأخيرًا مدى امتثال كينيا للقرار، وانعكاسات ذلك على مستقبل العلاقات الصومالية الكينية، وكذلك مستقبل التعاون الإقليمي في المنطقة.

أولاً: الأبعاد التاريخية والسياسية للنزاع

شأنه شأن النزاعات الحدودية كلها بين الدول الإفريقية، يعود البعد التاريخي إلى ذلك الإطار القانوني الذي وضعتهُ كل من بريطانيا وإيطاليا، وبموجبه تم تحديد الحدود بين كل من كينيا والصومال، وفق مذكرات تبادلتها القوتان الاستعماريّتان، خلال المدة بين عامي: ١٩٢٤ م و١٩٢٧ م، لتؤكد ترسيم الحدود وفق اللجنة التي رسّمت الحدود بين الجانبين^(١).

وقد أسّس ذلك الترسيم للنزاعات الحدودية بين الدولتين الإفريقيّتين، سواء على الحدود البرية أو تلك البحرية، حالها كحال أي نزاعات ورثها الترسيم الاستعماري. ففي أعقاب استقلال الصومال عام ١٩٦٠ م، وكينيا عام ١٩٦٣ م، طالبت الصومال بمقاطعة «إنفندي»، التي تقع على حدودها الجنوبية الغربية، وفي شمال شرقي كينيا، وساهمت تلك الأزمة في توتر العلاقات بينهما، والدخول في مرحلة من

المفاوضات بشأنها، تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية، في المدة بين عامي: ١٩٦٣م-١٩٦٦م، إلى أن هدأ الصراع على تلك المنطقة في أواخر الستينات، مع أنه يتم استدعائها وتوظيفها سياسياً في إطار القضايا العالقة بين الجانبين^(٢).

ويضاف إلى النزاع الحدودي بين الجانبين، ذلك المتعلق بالحدود البحرية بينهما، فعلى مدى العقود الأربعة المنصرمة، كانت هناك رغبة كينية في ترسيم الحدود بين البلدين، في خط مستقيم باتجاه الشرق، ما يمنحها مساحة بحرية أكبر، في الوقت الذي ارتأت خلاله الصومال بأن الحدود البحرية يتعين أن تسير بموازاة الحدود البرية^(٣).

وصدر عن كينيا عام ١٩٧٩م، خلال عهد الرئيس الأسبق «دانيال أراب موي»، ما يفيد بأنها حافظت على حدودها وفقاً لخط مواز^(٤). وظهر النزاع البحري للعلن في عام ٢٠٠٩م، حين وقّعت كينيا مذكرة تفاهم مع الحكومة الصومالية المؤقتة بشأن تمديد الجرف القاري لكينيا^(٥)، لكن سرعان ما ألغاه البرلمان الصومالي المؤقت عام ٢٠١١م، استناداً إلى عدم أحقية المؤسسات والهيئات الانتقالية بإعادة النظر في ترسيم الحدود البحرية^(٦).

وقد مارست كينيا أعمال سيادة على تلك المنطقة في أوقات عدم الاستقرار السياسي في الصومال وغياب الدولة، بما يجعلها تجادل في تبعية المنطقة الاقتصادية لها، ودفع هذا الاعتقاد إلى منح كينيا عقود تراخيص لمجموعة «إيني» الإيطالية، و«توتال» الفرنسية، عام ٢٠١٢م، للتنقيب قبالة السواحل الكينية/الصومالية^(٧). ساهم هذا الوضع، في تعقد مسارات التفاوض الدبلوماسية بين الجانبين، مما دفع الصومال للاتجاه لمحكمة العدل الدولية عام ٢٠١٤م، رغم المحاولات الكينية للإبقاء على المسار الثنائي والدبلوماسي في حلّ الأزمة، ودعوة الرئيس الكيني «أوهورو كينياتا» إلى حلّ ودي للنزاع، بدلاً من المحكمة^(٨).

ثانياً: المسارات الدبلوماسية والقانونية للنزاع

أدى تنقيب كينيا عن النفط في المناطق المتنازع عليها، إلى توقف الحوار الدبلوماسي بين الطرفين، الذي بدأ عام ٢٠٠٩م، لأن الصومال اعتبرته انتهاكاً لسيادتها، فقدّمت الصومال طلباً لإقامة دعوى ضدّ كينيا، فيما يتعلق بتعيين حدود المساحات البحرية، التي تطالب بها الدولتان في المحيط الهندي في ٢٨ أغسطس عام ٢٠١٤م. وطالبت الصومال أن تستند المحكمة إلى القانون الدولي في تحديد المساحة البحرية، بما في ذلك الجرف القاري. وقد رفعت كينيا في ٧ أكتوبر عام ٢٠١٥م، اعتراضات أولية على اختصاصات المحكمة ومقبولية الطلب، وقد ردت المحكمة على تلك الدفوع التي تقدمت بها كينيا، في ٢ فبراير عام ٢٠١٧م، ووجدت المحكمة أن لها الاختصاص للنظر في الطلب المقدم من قبل الصومال^(٩).

وفي ضوء ذلك، احتج المدعي العام بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة، وأشار إلى الإعلانين اللذين يعترفان باختصاص المحكمة، باعتباره إلزامياً بموجب تلك الأحكام الصادرة عن الصومال في ١١ أبريل عام ١٩٦٣م، وكينيا في ١٩ أبريل عام ١٩٦٥م. وتأكيداً لذلك، ذكر الصومال أن ذلك الاختصاص تمّ تأكيده في المادة ٢٨٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صادق عليها الطرفان عام ١٩٨٩م.

وقد وقّع الطرفان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٢م، فيما تمّ التصديق عليها من جانب كل من الصومال وكينيا في ٢ مارس عام ١٩٨٩م، وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٨٩م، على التوالي^(١٠).

وقد تمّ تأجيل جلسات الاستماع العامة حول موضوع القضية، التي كان من المقرر -مبدئياً- عقدها في سبتمبر عام ٢٠١٩م حتى مارس عام ٢٠٢١م؛ وفقاً لطلبات التأجيل التي تقدمت بها كينيا. وأخيراً عقدت الجلسات بشكل مختلط بين يومي: ١٥ و ١٨ مارس عام ٢٠٢١م، بمشاركة وفد من الصومال، في حين لم تشارك كينيا في الجلسات^(١١). إذ ادعت أن جائحة كورونا أثرت في أداء فريقها القانوني، وبذلك قاطعت جلسات المحكمة^(١٢). وقد طالبت كينيا خلال تلك المدة بالمزيد من التأجيل، إذ طالبت بالتأجيل ثلاث مرات:

في سبتمبر عام ٢٠١٩م، وكذلك في نوفمبر من العام نفسه، وأيضاً في يونيو ٢٠٢٠م، لأسباب مختلفة. وأخيراً طالبت كينيا بالتأجيل في مارس المنصرم، تحت ذريعة أن إحدى الخرائط المفتاحية التي كان من المقرر تقديمها كدليل في المحكمة قد اختفت بشكل غامض، وأن هذه الخريطة تحتوي على معلومات مهمة من شأنها أن تساعد الفريق التفاوضي^(١٣).

ودعت أكثر من مرة إلى الحل التفاوضي، ونظر «منظمة إيجاد» في تلك القضية المنظورة بدلاً من محكمة العدل، بل انسحبت كينيا من المحكمة قبل إصدار قرارها بأسبوع، ما دفع المتحدث باسم المحكمة «أنديري بوسكاكوخين» إلى تأكيد أن الانسحاب لا يعمل بأثر رجعي، ولن يكون له أي تأثير في قضية الصومال^(١٤). وخلال تلك المدة، أي: ما بين رفع الدعوى وبدء جلسات الاستماع، شاب العلاقات الكينية/الصومالية، كثير من التشابكات والتقاطعات التي أثرت في العلاقات الثنائية بين الجانبين، وكانت مدفوعة -في جزء كبير منها- بمسار الأزمة القانونية بينهما.

ففي عام ٢٠١٩م، استدعت كينيا سفيرها لدى الصومال، متهمه الصومال باستغلال حقول الغاز في المنطقة المتنازع عليها^(١٥). وفي نوفمبر عام ٢٠٢٠م، استدعت الحكومة الصومالية، سفيرها في نيروبي «محمود أحمد نور ترسن»، وطالبت السفير الكيني «لوكاس تومبو» بمغادرة البلاد، وذلك بسبب التدخل الكيني في شؤون البلاد، وممارسة كينيا ضغطاً على رئيس ولاية «جوبا لاند» السيد «أحمد مادوبي»، لتنفيذ الأجنحة الكينية في الصومال، وفقاً لما حدده القرار^(١٦).

وأعقب ذلك القرار بشهر، قرار الصومال بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كينيا، وسحب موظفي الخدمة الخارجية التابعة له في نيروبي في ديسمبر عام ٢٠٢٠م، وكذلك، وقف استيراد «القات» من كينيا، على خلفية ما اعتبرته مقديشيو تدخلاً متكرراً في شؤونها الداخلية^(١٧).

وأخيراً، أصدرت المحكمة الدولية حكمها النهائي بشأن موضوع الدعوى في ١٢ أكتوبر عام ٢٠٢١م، الذي حددت بموجبه الحدود البحرية بين الصومال وكينيا، ووجدت أنه لا يوجد حدّ بحري متفق عليه بين الصومال وكينيا.

وحددت المحكمة أن كينيا قد دخلت في مفاوضات مع الصومال في ثمانينات القرن الميلادي المنصرم، وانتهت بشكل غير حاسم، مما يعني أن مطالب كينيا لم تكن متسقة مع قواعد القانون البحري، فيما يتعلق بمطالبها، كما أشارت المحكمة إلى أن الحرب الأهلية الصومالية امتدت ثلاثين عاماً، وبالتالي، فإن تقاعس الحكومة الصومالية، لا يؤكد -بالضرورة- المطالب الكينية، حتى لو مارست أعمال سيادة على تلك المنطقة^(١٨).

ووفقاً لهيئة المحكمة، التي تضم ١٤ قاضياً، لم تثبت كينيا من قبل أن الصومال قد وافق على حدودها المزعومة في أي وقت مضى. ووفقاً لذلك، رسم القضاة خطأً جديداً يقسم المناطق المتنازع عليها قسمين^(١٩). وقد احتفظت كينيا بجزء من الثلث المتنازع عليه، تصل مساحته إلى نحو ١٠٠ ألف كم مربع^(٢٠).

وقد لاقى هذا القرار رفضاً من الجانب الكيني، إذ أعلن الرئيس الكيني «أوهورو كينياتا» رفضه لما جاء في القرار وما ترتب عليه من استنتاجات، بما يتسق مع الاتهام الكيني للمحكمة بالانحياز، وكذلك، عدم الاعتراف بصلاحيات المحكمة، بل وسحب الاعتراف بها^(٢١). وبذلك، اختتمت المحكمة في لاهاي، مساراً بدأتها الصومال منذ سبع سنوات، ساهم في توتر العلاقات بين البلدين^(٢٢). ورغم أن قرارات المحكمة نهائية وغير قابلة للاستئناف، إلا أن المحكمة لا تملك آليات للتنفيذ، بما يثير المخاوف حول مدى التزام كينيا بهذا القرار.

ثالثاً: انعكاسات النزاع على التعاون الثنائي

اتفقت كينيا والصومال على تعزيز العلاقات الدبلوماسية الثنائية بين البلدين، وتفعيل لجنة للتنسيق المشترك، في أبرز تطورات العلاقات بينهما، بعد القطيعة التي شابت العلاقات منذ أشهر، وذلك على ضوء لقاء جمع الرئيس «أوهورو كينياتا» برئيس الوزراء الصومالي «محمد حسن روبيلي»، في شهر مايو المنصرم، للاتفاق على استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين^(٢٣).

ومضى الجانبان في بحث آليات ترميم العلاقات وأفاقها بينهما، بعد التوترات المتزايدة التي اكتستت بها العلاقات خلال المدد المنصرمة، فعقب عودة البعثة الدبلوماسية الصومالية لنيروبي في يونيو عام ٢٠٢١م،

أعلن المتحدث باسم الخارجية الكينية أن نيروبي شكّلت لجنة تحقيق؛ لبحث أسباب العلاقات المتوترة بشكل مستمر، بهدف البحث في الحلول الناجمة لتلك الأزمات^(٢٤). ورغم استعادة العلاقات الدبلوماسية والرسمية بين البلدين، إلا أن هناك مجموعة من الملاحظات حول مسارات العلاقات الثنائية والإقليمية، التي كشف عنها النزاع البحري الكيني/الصومالي، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

١- الدبلوماسية الإقليمية

تكشف الأزمة عن قصور الأطر الإقليمية في معالجة الصراعات من هذا النوع، ونقلها إلى المنظمات الدولية قبل البحث عن الخيارات الإفريقية في هذا الصدد. وتكشف -كذلك- عن حدة الاستقطاب والتصعيد الإقليمي بين الطرفين، مما دفع الصومال للتصعيد الحاسم، والاتجاه إلى محكمة العدل مباشرة، بدون انتظار أي خطوات تدرجية بين الطرفين، فرغم مطالب كينيا بطرح القضية على المنظمات الإقليمية، مثل: «إيجاد» و«إيكواس»، إلا أن الصومال سارع في عرض القضية على محكمة العدل الدولية.

ويشير هذا الوضع، ليس فقط إلى الخوف من التحيزات في المنظمات الإقليمية، بل وي طرح عددًا من التساؤلات حول دور المنظمات الإقليمية وفعاليتها في مجال النزاعات البحرية، وبخاصة أن أغلب النزاعات الإفريقية تكون على الحدود البرية.

وإذا كان لدى الاتحاد الإفريقي إستراتيجية لمعالجة قضايا الحدود، فإنه بحاجة إلى إعادة بناء إستراتيجية لحل النزاعات البحرية^(٢٥). ويضاف إلى تعزيز الدبلوماسية القارية، التي يجب أن يتبناها الاتحاد الإفريقي، آلية الوصول للحلول الدبلوماسية الثنائية، استنادًا إلى المطالب الكينية بالحل الثنائي لتلك الأزمة بين الجانبين. فقد نظرت منظمة «إيجاد» في قمتها التي عقدت في جيبوتي في ٢٠ ديسمبر عام ٢٠٢٠م، في المزمع الصومالية بشأن التعبئة العسكرية الكينية على الحدود، وقد توصلت لجنة تقصي الحقائق إلى «أنه لا يوجد دليل يثبت ذلك»، ما دفع الصومال إلى اتهام المنظمة بالانحياز للطرف الكيني، مما يطرح التساؤلات حول فرص الحلول الإقليمية^(٢٦).

ولعل ذلك المسار، ربما يوفر فرصة للصومال للانخراط في دبلوماسية إقليمية؛ من شأنها تهيئة الأجواء الإقليمية على نحو يوفر حالة من الاستقرار بين البلدين وكذلك الاستقرار الإقليمي، الذي ينعكس على مستقبل الدور الإقليمي للصومال، بما في ذلك انضمامها للهيكل والمؤسسات الإقليمية، وكذلك تعزيز التعاون بين البلدين، بعد القيود التي فرضت على حركة التجارة بينهما في مسار التصعيد الدبلوماسي خلال الفترة الماضية.

وهناك عدد من القضايا التي يجب أن تطرح للنقاش بين الجانبين، مثل: الصيد غير المشروع، والتهريب، وغيرها من القضايا، التي يجب أن تأخذ بعداً في النقاش الدبلوماسي.

٢- صراع الموارد

يسلط النزاع البحري الصومالي/الكينيني الضوء على تصاعد أهمية دول شرقي إفريقيا المطلّة على المحيط الهندي والبحر الأحمر، في ضوء الصراع على الطاقة، ويأتي هذا الصراع جنباً إلى جنب التنافس الدولي على موانئ شرقي إفريقيا، ليجعل المنطقة ساحة للتنافس الدولي.

وتبرز مسألة النزاع البحري الصومالي/الكينيني؛ كواحدة من المؤشرات على تصاعد أهمية سواحل شرقي إفريقيا، بوصفها واحدة من أهم آفاق التنقيب حول العالم. فالتطورات كلها تشير إلى أن التكاليف على الاستكشافات النفطية، سيكون محور الصراع في شرقي إفريقيا، التي تمت أغلب الاكتشافات بها قبالة السواحل الكينية/الصومالية^(٢٧).

وارتبط مسار التصعيد في ملف النزاع البحري بين البلدين، بالتنافس والصراع على الموارد في أساسه، إذ إن سعي كينيا للتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية عام ٢٠١٢م، أدى إلى التصعيد الصومالي، والاتجاه لمحكمة العدل الدولية^(٢٨).

وفي مسار التصعيد والصراع على الموارد، نظّمت الحكومة الصومالية مؤتمر لندن للنفط الصومالي، الذي منحت فيه عقوداً وتراخيص لشركات التنقيب العالمية، في فبراير عام ٢٠١٩م. وقد أثارت تلك الخطوة حفيظة كل من: كينيا، والحكومات الفيدرالية الصومالية على حد سواء، بما يؤكد فرضية تصاعد النفط كأحد عوامل التنافس الإقليمي في شرقي إفريقيا.

ويزيد من حدة هذا التنافس، دخول الشركات والدول المتنافسة على المنطقة على خط الأزمة، وانحياز هؤلاء المتنافسين لأحد طرفي الأزمة على حساب الآخر^(٢٩).

ويشار إلى التغير المناخي، والحاجة إلى الابتعاد عن الوقود الأحفوري، كأحد أسباب إعادة النقاش في مسألة تطوير موارد النفط، وهو الأمر الذي -ربما- يجب أن يأخذ مساراً إقليمياً في النقاش الدبلوماسي بدلاً من الصراع. وتبرز في هذا السياق، كثير من الحالات التي لجأت فيها الدول إلى التعاون الإقليمي واقتسام الموارد، أو إقامة مناطق تنمية مشتركة حدودية، سواء كانت تلك المناطق برية أو بحرية، إذ إنه لا ينبغي أن تكون الموارد لعنة تهدد الأمن الإقليمي، بدلاً من تعزيز التنمية الإقليمية. وفي هذا الصدد، يُشار إلى تلك الحالات التي وقعت بين كوت ديفوار وغانا، ونيجيريا والكاميرون، ووافق فيها الطرفان المتنازعان على حكم المحكمة. وربما يعدّ امتثال كينيا لحكم المحكمة، أفضل من تعرضها لممارسة الضغوط من أجل الامتثال للحكم^(٣٠).

٣- السلامة الإقليمية

ترتبط السلامة الإقليمية (في بُعد منها) بالصراع وتساعد التنافس في المنطقة، ومن جانب آخر، تعقد وتشابك العلاقات بين دول المنطقة في إطار الصراع على النفوذ، ومع احتمالية عدم امتثال كينيا لقرار المحكمة، فعلى الأرجح، ستتصاعد الخلافات بين البلدين، أو سيتم استغلال تلك الأزمة من حين لآخر، وتوظيفها في مختلف القضايا محل الخلاف المتداخلة.

وفي إطار أهمية الاكتشافات للاقتصاد الصومالي، وبخاصة في إطار مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة، فعلى الأرجح، سيستمر تصعيدها الإقليمي، إلى الحد الذي يمكن معه مقاضاة كينيا أمام مجلس الأمن الدولي، لحمل كينيا على الالتزام بتنفيذ قرار المؤسسات الدولية المسؤولة عن تنفيذ القانون الدولي للبحار، وربما يدفع هذا الواقع الشركات الدولية للنفط بمقاضاة كينيا، نظراً لعدم إمكانية استمرار أعمال التنقيب عن النفط في المناطق التي حصلت فيها على التراخيص والعقود القانونية.

وفيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية، فما تزال الملفات والقضايا الثنائية قابلة للتصعيد، وبخاصة مع التهديد الكيني بإغلاق مخيمات اللاجئين التي تأوي مئات الآلاف من اللاجئين الصوماليين، وإجبارهم على العودة لبلادهم^(٣١). وكذلك، رغم استئناف العلاقات بين البلدين في شهر مايو المنصرم، إلا أن الصومال أعلن استمرار الحذر والقيود المفروضة على استيراد «القات» من كينيا^(٣٢).

وقد أعطى تقارب كينيا مع حكومة «أرض الصومال»، وكذلك، العلاقات الكينية برئيس إقليم جوبالاند الصومالي، لمحة عن طبيعة التداخل والاشتباك بين البلدين على نحوٍ قد يجعل ملف الحدود البحرية انعكاساً لتلك القضايا المتشابكة بالأساس. وكانت هذه الأسباب، أحد عوامل التصعيد الصومالي المتمثل في حظر استيراد «القات» وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كينيا في ديسمبر ٢٠٢٠م^(٣٣).

وفي إطار التصعيد، حذرت الصومال من مغبة التعبئة الكينية العسكرية في مدينة «مانديرا» الحدودية، وتسليح جماعات متمردة استضافتها بشكل غير قانوني، ونشر أسلحة وميليشيات من أجل شن هجمات على قواعد الجيش الوطني في مدينة «بلد حواء»، مؤكدة اتخاذ الخطوات التي من شأنها ضمان استقلالها السياسي وسلامة أراضيها^(٣٤).

وبالفعل، استخدم الرئيس الكيني «أوهورو كينيا» والصومالي «محمد عبد الله فرماجو» خطاباً قومياً، استهدفاً من خلاله توظيف تلك الأزمة لصالح الحسابات السياسية الداخلية، على النحو الذي يجعل من استخدام تلك الورقة التصعيدية في كينيا أمراً مفهوماً في سياق الانتخابات الكينية الشائكة العام المقبل.

وبما أن الصومال لا يمكنه إجبار كينيا على الامتثال لقرار المحكمة، فعلى الأرجح، سيعود الطرفان للبحث

عن الخيارات الثنائية، وتشكيل اللجان الخاصة، التي من شأنها البحث في آفاق التعاون والعلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها^(٣٥).

خاتمة

يظهر النزاع البحري الصومالي/الكني، بوصفه أبرز النزاعات البحرية الإفريقية، التي شهدت أغلب دولها منذ استقلالها نزاعات حدودية برية مختلفة، وهو الأمر الذي ساهم في تطوير إستراتيجية إقليمية لدى الاتحاد الإفريقي لحل النزاعات الحدودية، من دون الانتباه إلى النزاعات البحرية الإفريقية. ويسلط هذا النزاع -بدوره- الضوء على أهمية انتباه البلدان الإفريقية، وكذلك، المؤسسات والهيكل الإقليمية، إلى ضرورة تطوير إستراتيجيات وحلول إقليمية لذلك النوع من النزاعات، حتى يمكن للدول الإفريقية، اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية داخل البيت الإفريقي، قبل اللجوء إلى التحكيم الدولي.

الهوامش والإحالات:

١. حمدي عبد الرحمن، «اقترابات آمنة: مآلات النزاع البحري بين كينيا والصومال»، قراءات إفريقية، (١٧، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <http://www.qiraatafrican.com/home/new/الصومال-كينيا-والبحري-النزاع-مآلات-اقترابات-آمنة-مآلات-النزاع-البحري-كينيا-والصومال#sthash.8Pz3aR1q.dpbs>.
٢. «العلاقات الكينية الصومالية»، المعرفة، (١٣، ديسمبر، ٢٠٢١م)، https://www.marefa.org/العلاقات_الصومالية_الكينية.
٣. «العدل الدولية تنتصر للصومال ضد كينيا في قضية الحدود البحرية»، BBC عربي، (١٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://www.bbc.com/arabic/world-58886787>.
٤. «محكمة العدل الدولية تصدر قرارها بشأن النزاع البحري بين الصومال وكينيا»، الصومال اليوم، (١٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://alsomalalyaum.com/21472/>.
٥. «الصومال وكينيا تنتظران قرار محكمة العدل الدولية بشأن منطقة حدودية»، مونت كارلو الدولية، (١٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://www.mc-doualiya.com/إفريقيا/20211012-الصومال-وكينيا-تنتظران-قرار-محكمة-العدل-الدولية-بشأن-منطقة-حدودية/>.
٦. «العلاقات الكينية الصومالية»، المعرفة.
٧. محمد الداوي، «نقط شرق إفريقيا.. بؤرة جديدة للتكالب الدولي»، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، (٧، أبريل، ٢٠٢٠م)، <https://pharostudies.com/?p=4171>.
٨. معاوية فارح، «كينيا والصومال.. فجر جديد من العلاقات»، العين الإخبارية، (١٠، أغسطس، ٢٠٢١م)، <https://al-ain.com/article/kenya-somalia-new-dawn-relations>.
9. International Court of Justice, *Maritime Delimitation in the Indian Ocean (Somalia v. Kenya): Overview of the case* (International Court of Justice, 2014), <https://www.icj-cij.org/en/case/161>.
١٠. حمدي عبد الرحمن، «اقترابات آمنة: مآلات النزاع البحري بين كينيا والصومال»، قراءات إفريقية.
11. International Court of Justice, *Maritime Delimitation in the Indian Ocean (Somalia v. Kenya): Overview of the case*.
١٢. صهيبي عبد الرحمن، «قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين الصومال وكينيا: خلفياته وتداعياته»، مركز الإمارات للسياسات، (١٧، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://epc.ae/details/brief/qarar-mahkamat-aladl-alduwlia-bishan-alnizae-bayn-alsuwmal-wakinia-khalfiatih-watadaeiatih>.
١٣. معاوية فارح، «بعد القطيعة الدبلوماسية. تصعيد جديد بين الصومال وكينيا»، العين الإخبارية، (١١، فبراير، ٢٠٢١م)، <https://al-ain.com/article/diplomacy-trade-crisis-between-somalia-and-kenya>.
١٤. «محكمة العدل الدولية تصدر حكمها بشأن نزاع حدود بحرية بين كينيا والصومال»، سبوتنك عربي، (١٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://arabic.sputniknews.com/20211012/-1050411981-محكمة-العدل-الدولية-تصدر-حكمها-بشأن-نزاع-حدود-بحرية-بين-كينيا-والصومال>.
١٥. «كينيا ترفض - العدل الدولية تقضي بأحقية الصومال في منطقة نزاع بحري»، DW، (١٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://www.dw.com/ar/كينيا-ترفض--العدل-الدولية-تقضي-بأحقية-الصومال-في-منطقة-نزاع-بحري/a-59488548>.
١٦. «الحكومة الصومالية تستدعي سفيرها في نيروبي وتطالب السفير الكيني بمغادرة البلاد»، الصومال الجديد، (٢٩، نوفمبر، ٢٠٢١م)، <https://alsomal.net/الحكومة-الصومالية-تستدعي-سفيرها-في-ني>.
١٧. «الصومال يعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع كينيا»، سبوتنك عربي، (٣١، يوليو، ٢٠٢٠م)، <https://arabic.sputniknews.com/20201215/-104751553-الصومال-يعلن-قطع-العلاقات-الدبلوماسية-مع-كينيا>.
١٨. «محكمة العدل الدولية تصدر حكمها بشأن نزاع حدود بحرية بين كينيا والصومال»، سبوتنك عربي.
١٩. «العدل الدولية تنتصر للصومال ضد كينيا في قضية الحدود البحرية»، BBC عربي.
٢٠. «كينيا ترفض - العدل الدولية تقضي بأحقية الصومال في منطقة نزاع بحري»، DW.
٢١. «كينيا ترفض حكم محكمة العدل الدولية بشأن نزاعها الحدودي مع الصومال»، روسيا اليوم، (١٢، أكتوبر، ٢٠٢١م)، <https://arabic.rt.com/world/1282779-كينيا-ترفض-حكم-محكمة-العدل-الدولية-بشأن-نزاعها-الحدودي-مع-الصومال>.
٢٢. «كينيا ترفض - العدل الدولية تقضي بأحقية الصومال في منطقة نزاع بحري»، DW.
٢٣. فارح، «كينيا والصومال.. فجر جديد من العلاقات»، العين الإخبارية.
٢٤. معاوية فارح، «ترميم مستمر.. الصومال وكينيا يبحثان آفاق تعاون جديدة»، العين الإخبارية، (١٥، يوليو، ٢٠٢١م)، <https://al-ain.com/article/somalia-kenya-discuss-new-cooperation-prospects>.

25. Timothy Walker and Mohamed Gaas, "ICJ Draws the Line in Kenya and Somalia's Troubled Waters," *Institute for Security Studies*, October 14, 2021, <https://issafrica.org/iss-today/icj-draws-the-line-in-kenya-and-somalias-troubled-waters>.
٢٦. معاوية فرح، «إيجاد» تبرئ كينيا.. والصومال «غير راضٍ» العين الإخبارية، (٢٧، يناير، ٢٠٢١م)، <https://al-ain.com/article/igad-kenya-somalia-accusations>.
٢٧. الدابولي، «نقط شرق إفريقيا.. بؤرة جديدة للتكالب الدولي»،
٢٨. الدابولي، «نقط شرق إفريقيا.. بؤرة جديدة للتكالب الدولي»،
٢٩. مختار هلولي، «مؤتمر لندن والصراع على النفط الصومالي.. الإشكالات والمآلات» قراءات إفريقية، (١٩، مارس، ٢٠١٩م)، <https://www.qiraatafrican.com/home/new/مؤتمر-لندن-والصراع-على-النفط-الصومالي-الإشكالات-والمآلات-sthash.ekUWiJxo.LfqN30FD.dpbs>.
30. Walker and Gaas, "ICJ Draws the Line in Kenya and Somalia's Troubled Waters".
٣١. عبد الرحمن، «قرار محكمة العدل الدولية بشأن النزاع بين الصومال وكينيا: خلفياته وتداعياته».
٣٢. «رغم استئناف العلاقات.. الصومال يعلن استمرار حظر استيراد القات من كينيا» روسيا اليوم، (١٠، مايو، ٢٠٢١م)، https://arabic.rt.com/middle_east/1230010-الصومال-يعلن-استمرار-حظر-استيراد-القات-من-كينيا.
٣٣. «العلاقات المتدهورة بين الصومال وكينيا جبهة توتر جديد في القرن الإفريقي»، صحيفة النهار، (١٩، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، <https://www.annahar.com/arabic/section/10-18122020083819155/دوليات>.
٣٤. «الصومال تحذر كينيا من خلق حالة من عدم الاستقرار بالمناطق الحدودية»، بوابة الأهرام، (١٩، ديسمبر، ٢٠٢١م)، <https://gate.ahram.org.eg/News/2546086.aspx>.
35. Mohamed Nor, "Kenya – Somalia: What Does ICJ's Verdict Mean for Mogadishu?," *The Africa Report*, October 18, 2021, <https://www.theafricareport.com/137051/kenya-somalia-what-does-icjs-verdict-mean-for-mogadishu/>.

الصناعات التحويلية لدولتي المغرب وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة

أنيسة عبد الحفيظ محمد البصال، باحثة ليبية متخصصة في الاقتصاد، القاهرة.

الكلمات المفتاحية:

(الصناعات التحويلية، الناتج الإجمالي، السياسة الاقتصادية، السياسة الصناعية، الاقتصاد الكلي)

يمثل القطاع الصناعي بما يشمله من صناعات استخراجية وتحويلية، وصناعات مساعدة -أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تستطيع النهوض بحركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، ومدى قدرتها على رفع مستوى الدخل الكلي للدولة، من خلال الارتقاء بحجم الاستثمار وجودته، وزيادة حجم الصادرات، ومؤشرات التجارة الخارجية، التي يمكن أن تحقق عائداً اقتصادياً أكبر من تصدير المادة الخام، قبل تحويلها إلى سلعة مصنعة.

ويمثل التصنيع أحد أهم ركائز التنمية الصناعية خصوصاً، والتنمية الاقتصادية عموماً، نظراً لما يمكن أن تحققه حركة التصنيع في إحداث نقطة تحول في مسار الدولة، وتغيير موقعها في الخريطة الصناعية والاقتصادية؛ بنقلها إلى مصاف الدول المتقدمة، ليس فقط لما يمكن أن تحققه الصناعات التحويلية، فيما يتعلق بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الكلي، وإنما -أيضاً- بقدرة هذا النشاط على زيادة مستويات الدخل الفردية، ومن ثم، الارتقاء بمستويات المعيشة، إضافة إلى فرص العمل المباشرة لنشاط الصناعات التحويلية، وبالتالي، ارتفاع مساهمة القطاع في زيادة معدلات التشغيل في الاقتصاد الكلي، وهو ما يوضح لنا مدى قدرة نشاط الصناعات التحويلية على تحقيق التنمية القطاعية التي تخدم -في النهاية- أهداف التنمية الاقتصادية الكلية.

هذا، وقد مرت كل من: المغرب وجنوب إفريقيا بعدد من الأحداث والتطورات الاقتصادية والصناعية منذ مطلع تسعينيات القرن الميلادي المنصرم، وتحديداً منذ عام ١٩٩٤م، ليصبح كل من: المغرب وجنوب إفريقيا مركزاً واعداً وناشئاً لصناعة السيارات في القارة السمراء عام ٢٠١٨م، بتحقيق المغرب المركز الأول، بينما تحظى جنوب إفريقيا بأكبر اقتصاد صناعي

بالقارة السمراء، وتأتي في المرتبة الثالثة والثلاثين من حيث اقتصاد التصدير الصناعي في العالم، ويساهم قطاع الصناعات التحويلية وصناعة السيارات بأكبر نصيب من صادرات البلاد، ومن هنا، استدعي ضرورة تحليل نشاط الصناعات التحويلية في الاقتصاد المغربي واقتصاد جنوب إفريقيا.

وتنبع أهمية الدراسة، من نشاط الصناعات التحويلية في التنمية الاقتصادية الكلية، من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التشغيل، ومعدلات التصدير. ويأتي تحليل أداء نشاط الصناعات التحويلية في المغرب منذ عام ١٩٩٤م؛ لرصد مؤشرات الصناعات التحويلية في الاقتصاد الكلي المغربي وتحليلها، بعد الإصلاحات التي انتهجتها المغرب منذ ذلك الوقت^(١). كما يأتي تحليل أداء نشاط الصناعات التحويلية في جنوب إفريقيا؛ لرصد مؤشرات الصناعات التحويلية في الاقتصاد الكلي لجنوب إفريقيا وتحليلها، منذ عام ١٩٩٤م، أي: بعد انتهاء نظام الفصل العنصري ومجيء الحكومة الديمقراطية إلى السلطة، وتوجه الدولة نحو انتهاز سياسات اقتصادية وصناعية جديدة بغرض الإصلاح الاقتصادي.

أولاً: تطور السياسات الصناعية والاقتصادية في المغرب وجنوب إفريقيا

١- تطور السياسات الاقتصادية والصناعية في المغرب

أ- السياسات الصناعية

- انتهجت المغرب منذ مطلع التسعينيات من القرن الميلادي المنصرم، وحتى بدايات عام ٢٠٠٠م -سياسة التحرير الاقتصادي، وتطبيق برنامج الخصخصة، وتشجيع الأنشطة التصديرية، ويعدُّ تأسيس صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠٠٠م أول الإجراءات المهمة التي تم اتخاذها في هذا الصدد؛ للتمويل.
- وفي عام ٢٠٠٥م، تم إصدار خطة الانطلاق لإطار عمل السياسات الصناعية عن المدة بين عامي: ٢٠٠٨م-٢٠١٥م لصناعة السيارات، والإعلان عن الميثاق القومي للإقلاع الصناعي (PNI) عام ٢٠٠٩م، الذي استهدف ٢٢٠٠٠٠ فرصة عمل^(٢).
- وانتهج المغرب إستراتيجية صناعية في المدة بين عامي: ٢٠١٥م-٢٠٢٠م، تهدف إلى جعل الصناعة رافعة تنموية أساسية، وتسريع التنمية الصناعية في عدد من القطاعات. ولتحقيق ذلك، تم التركيز في سياسة قطاع الصناعات التحويلية، حتى أصبحت صناعة السيارات المغربية تُمثل نحو ٢٦٪ من الصادرات (بقيمة ٧,٧ مليار دولار)، ونحو ٢٧٪ من فرص العمل الصناعية^(٣).

ب- السياسات الاقتصادية

- وانتهج المغرب عددًا من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، خلال المدة بين عامي: ١٩٩٤م، مثل: سياسة التحرير المالي الذي استهدف إزالة كل أدوات الكبح المالي، وبالتالي، زيادة المدخرات. وتحرير أسعار صرف العملة المحلية، وتحرير سعر الفائدة، وإزالة القيود الإنمائية؛ مما كان له الأثر البالغ في الاستثمارات التحويلية المغربية، وبالتالي، التأثير في التضخم، وفي نسبة العمالة في المملكة المغربية^(٤).
- وفي ظل سياسات الاقتصاد الكلي، واتساع عجز الموازنة إلى نحو ٧,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠م، استمر إجمالي الإنفاق العام في الارتفاع في عام ٢٠٢١م، فقد اعتمدت الحكومة بصورة رئيسية على الأسواق المحلية؛ لتغطية احتياجاتها التمويلية. علمًا، أنها طرحت سندات دولية بقيمة ٣ مليارات في عام ٢٠٢٠م^(٥).

٢- تطور السياسات الصناعية والاقتصادية في جنوب إفريقيا:

أ- السياسات الصناعية^(٦):

- اتجه صانعو السياسات عقب التحول الديمقراطي عام ١٩٩٤م، م إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي، ورسم السياسات التي من شأنها الحد من «الأسوار الحمائية»، ونذكر من تلك السياسات:
- سياسات تشجيع الاستثمار وبرامجه، والسياسات والبرامج التكنولوجية، وسياسة تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسياسات التجارية وبرامج تشجيع التصدير.
 - وفي عام ٢٠٠٢م تم انتهاز الإستراتيجية التكاملية للصناعات التحويلية.
 - ومنذ عام ٢٠١١م، حتى عام ٢٠٢٠م، أدت سياسات التمويل المحلي للشركات المملوكة للدولة في جنوب إفريقيا دورًا مهمًا في اقتصاد البلاد، حيث تمتلك الحكومة حصة في نحو ٧٠٠ شركة مملوكة للدولة، تشارك في مجموعة واسعة من الصناعات المهمة.

ب- السياسة الاقتصادية^(٧):

- انتهجت جنوب إفريقيا بعد عام ١٩٩٤م، عددًا من السياسات الاقتصادية الكلية، عبر السياستين المالية والنقدية، وقد كان أبرز السياسات المالية: التركيز في الكبح المالي، والاستثمار في البنية التحتية، وزيادة الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وتنمية المهارات، وفرض معدلات ضريبية معتدلة.
- وفي ظل النتائج المتواضعة التي حققتها السياسات الاقتصادية الكلية، بدأت جنوب إفريقيا عام ٢٠٠٢م انتهاز سياسة إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي الجزئي.

• كما انتهجت جنوب إفريقيا السياسات الاستثمارية، مثل: الحوافز الاستثمارية، وذلك منذ عام ١٩٩٤م، وحتى عام ٢٠١١م، وهي التي كان لها دور في زيادة احتياطات النقد الأجنبي من ٣ مليارات دولار إلى نحو ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، الأمر الذي خلق اقتصادًا متنوعًا في جنوب إفريقيا^(٨).

• وفي عام ٢٠٢٠م، فرضت جنوب إفريقيا إجراءات احترازية صارمة؛ لمواجهة جائحة كورونا، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها، حيث سجلت أعلى مستوى انكماش منذ قرن تقريباً، على الرغم من حزمة المساعدات الضخمة التي حصلت عليها الدولة من صندوق النقد الدولي إلا أن الجائحة دفعت الاقتصاد إلى ركود عميق في عام ٢٠٢٠م، مع آثار سلبية، مثل: عجز الميزانية وتراكم الديون^(٩).

ت- نتائج السياسات الاستثمارية في دعم الصناعات التحويلية بجنوب إفريقيا^(١٠):

في عام ٢٠٠٤م، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جنوب إفريقيا نحو ٠,٨ بليون دولار، وأصبحت ملتقىً للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠٥م، إذ شهدت قفزة كبيرة للتدفقات، بلغت نحو ٦,٤ مليار دولار، واستأثرت جنوب إفريقيا بنحو ٢١٪ من الاستثمارات في المنطقة، والسبب في ذلك يرجع إلى: شراء «بنك باركليز» (المملكة المتحدة) لشركة «أبسا» (في جنوب إفريقيا). بقيمة بلغت نحو ٥,٥ بليون دولار^(١١).

• في عام ٢٠٠٩م، قامت شركة «Eskom» بإنشاء محطتين جديدتين للطاقة، وثبتت برامج جديدة لإدارة طلب الكهرباء؛ لتحسين الثقة بشبكتها الكهربائية^(١٢).

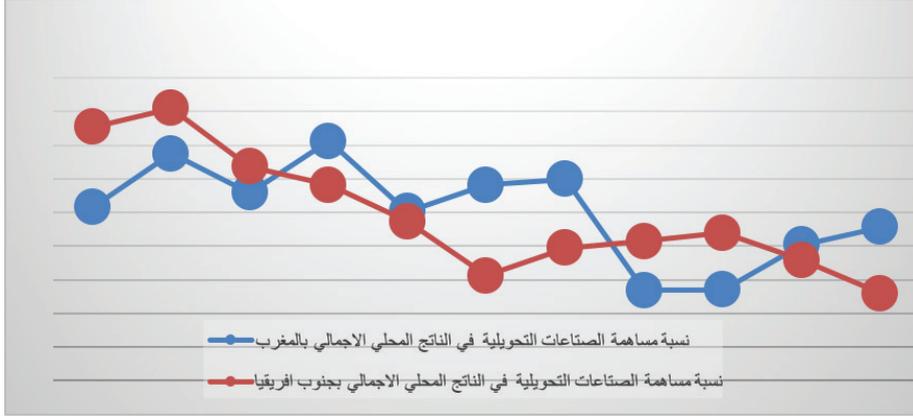
• في عام ٢٠١٦م، دعت جنوب إفريقيا الشركات الفيتنامية للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، موفرة بذلك فرصاً استثمارية كبيرة للشركات الفيتنامية؛ لتصنيع المنتجات الخشبية، والمنسوجات والملابس.

• في عام ٢٠١٧م، احتلت جنوب إفريقيا المرتبة ٧٤ في قائمة أفضل دول إفريقيا للاستثمار في الصناعات التحويلية^(١٣).

ثانياً: التحليل المقارن لأداء نشاط الصناعات التحويلية وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بين المغرب و جنوب إفريقيا

وفقاً للسياسات الاقتصادية والصناعية المتبعة في الدولتين، يوضح الشكل رقم (١)، والشكل رقم (٢) تطور نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في المدة بين عامي: ١٩٩٤م - ٢٠٢٠م.

شكل رقم (١): مقارنة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين المغرب وجنوب إفريقيا بين عامي (١٩٩٤م-٢٠٠٤م) (%)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات:

Source: World Bank: World Development Indicators – data.worldbank.org /

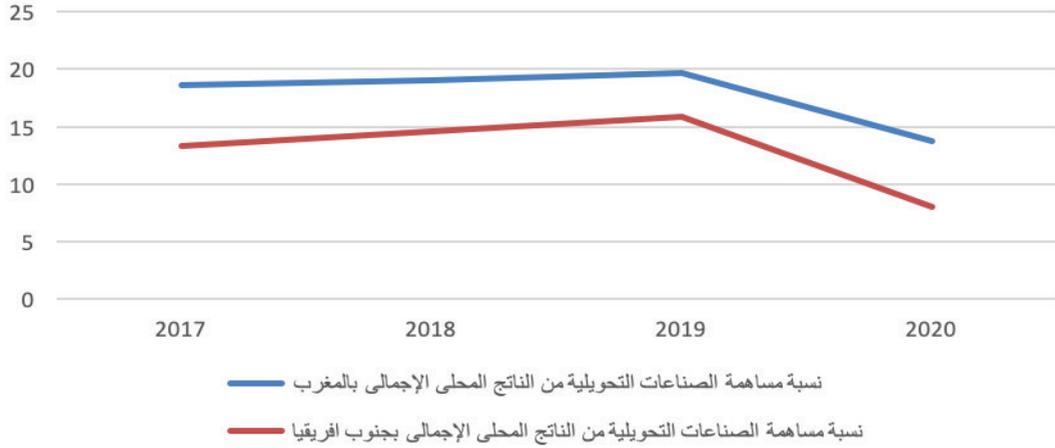
شكل رقم (٢): مقارنة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين المغرب وجنوب إفريقيا بين عامي (٢٠٠٤م-٢٠١٦م)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات:

Source: World Bank: World Development Indicators – data.worldbank.org

الشكل رقم (٣): مقارنة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين المغرب وجنوب إفريقيا في المدة بين عامي: (٢٠١٧م-٢٠٢٠م)٪



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بالملكة المغربية، وتقديرات صندوق النقد الدولي لجنوب إفريقيا.

أ- ويتضح من شكل رقم (١) انخفاض نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا خلال المدة بين عامي: ١٩٩٤م و٢٠٠٤م، وقد جاء هذا الانخفاض؛ انعكاسًا لعدم قدرة السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق نتائج إيجابية كبيرة، سواء فيما يتعلق بمستوى الاستثمار، أو بمعدلات النمو الاقتصادي التي شهدت تذبذبًا واضحًا خلال تلك المدة، إضافة إلى انخفاض معدلات التشغيل، وهو ما أظهرته -بوضوح- بيانات البنك الدولي، من خلال بيانات تطور معدلات البطالة في جنوب إفريقيا عن المدة نفسها، كما تبين عدم قدرة السياسة الصناعية على زيادة معدلات الاستثمار، وتدهور معدلات نمو الصناعات التحويلية.

• ومن جهة أخرى، تلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، مقارنة بجنوب إفريقيا خلال المدة نفسها. إضافة لارتفاع نسبة التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي المغربي، وهو الذي يمثل أحد العوامل المؤثرة -بشكل كبير- في زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الاقتصاد، وذلك وفقًا لإحصائيات البنك الدولي لتطور نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي في المدة بين عامي: ١٩٩٤م-٢٠٠٤م^(١٤).

ب- وفي المدة بين عامي: ٢٠٠٤م-٢٠١٦م، ووفقاً لبيانات البنك للدولتين، تبين ارتفاع نسبة مؤشر نشاط الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، مقارنة بدولة جنوب إفريقيا، وكان ذلك، نتيجة لانعكاسات توجهات السياسة الصناعية للحكومة المغربية فيما يتعلق بالميثاق القومي للإقلاع الصناعي (PNEI)، الذي ركز في تنمية عدد من الصناعات ذات الأولوية في الاقتصاد المغربي، وهي التي كان من بينها: الصناعات الغذائية التي احتلت المركز الأول، يليها على الترتيب: صناعات النسيج، والصناعات التكنولوجية، وصناعات السيارات؛ التي حققت نجاحات واضحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك المدة. ويرجع ذلك، إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي، وارتفاع إنتاجية العمل في ظل ارتفاع كفاءة العنصر البشري، وزيادة مساهمة الإناث -بوضوح- في النشاط الاقتصادي في المغرب خلال تلك المدة مقارنة بجنوب إفريقيا.

ج- أما عن المدة بين عامي: ٢٠١٧م-٢٠٢٠م، فقد شهدت تطورات اقتصادية سريعة في الدولتين، ووفقاً لتقديرات الربع سنوية، فقد سجل مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية في المغرب (باستثناء تكرير البترول)، انخفاضاً بنسبة ٦,٣٪ عام ٢٠٢٠م، مقابل زيادة قدرها ٢,٤٪ عام ٢٠١٩م، وكانت أكبر الانخفاضات السنوية تتعلق ببعض القطاعات المرتبطة بالتصنيع، وبخاصة صناعة السيارات التي بلغت نسبة الانخفاض فيها ٢٥٪، وذلك، وفقاً لما صرحت به مديرية الخزينة والمالية الخارجية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بالملكة المغربية.

- ووفقاً للمصدر ذاته، فعلى الرغم من ذلك الانخفاض إلا أن المغرب «أظهر خلال الأزمة الصحية الحالية (كوفيد-١٩)، مرونة اقتصادية وصناعية كبيرة، تسمح له -اليوم- بالتطلع إلى منافسة أفضل في سوق عالمي متغير»، وفي عام ٢٠٢٠م، انكمش معدل النمو بنسبة ٦,٣٪، بينما سجل الاقتصاد توسعاً بنسبة ١٪، على أساس سنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١م، مدعوماً بانتعاش قوي (٢٠,٥٪) في المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة في أعقاب وغزارة هطول الأمطار، والانتعاش في بعض صادرات الصناعات التحويلية. وما يزال قطاع الخدمات يسجل انكماشاً بسبب ضعف أداء صناعة السياحة (الكبيرة -نسبياً- في المغرب)؛ جراء جائحة كورونا، وعلى الرغم من ذلك الانخفاض في مؤشر الصناعات التحويلية في المغرب، إلا أنه يعدُّ الأعلى مقارنةً بجنوب إفريقيا خلال المدة نفسها.
- حيث سجل مؤشر الصناعات التحويلية انخفاضاً ملحوظاً في جنوب إفريقيا خلال المدة بين عامي: ٢٠١٧م-٢٠٢٠م، ليصل هذا الانخفاض إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠م ويرجع الانخفاض، إلى السياسات الصارمة التي اتبعتها جنوب إفريقيا في مواجهة (كوفيد-١٩)، إضافة إلى ارتفاع مؤشرات البطالة، حيث وصلت إلى نحو ٥٥٪ عام ٢٠١٨م، وهو الأعلى مقارنةً بمؤشرات البطالة لدولة المغرب،

ويذكر -أيضاً- أن قطاعي الخدمات المالية والمجتمعية قد استأثرا بأكثر من نصف الزيادة في التوظيف خلال تلك المدة، حيث استحوذت القطاعات الخدمية على نحو ٦٨٪، أي: أكثر من الثلثين من بين ٨,٩ مليون وظيفة في القطاع الخاص الرسمي في جنوب إفريقيا خلال عام ٢٠١٩م، وتعدُّ أكبر قطاعات التوظيف غير الصناعية، هي: الخدمات المالية والتجارية بنسبة ٢٣٪، والتجارة بنسبة ١٦٪، والسياحة بنسبة ٩٪؛ في القطاع الخاص الرسمي، وفي ظل عدم وجود نمو في قطاع الصناعات التحويلية، فيبدو أن جنوب إفريقيا تسير في طريق التحول الهيكلي، أي: من قطاع الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات^(١٥).

د- وشهدت المدة بين عامي: ٢٠١٨م-٢٠١٩م منافسة إفريقية في صناعة السيارات بين كل من دولة المغرب، وجنوب إفريقيا، تفوق المغرب فيها على جنوب إفريقيا عام ٢٠١٨م، ليصبح أكبر مصدر إفريقي لسيارات الركاب بحجم صادرات تجاوزت قيمته ١٠ مليارات دولار (٨,٥ مليار يورو) خلال عام ٢٠١٩م. ويذهب إنتاج المغرب وجنوب إفريقيا بشكل أساسي إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى الأسواق المحلية الكبيرة نسبياً. ومن بين أكبر شركات صناعة السيارات العالمية في إفريقيا: «فولكس فاغن»، و«دايمر» التي تنتج سيارات مرسيدس، و«بي.إم.دبليو»، وهي من بين أكبر شركات السيارات في جنوب إفريقيا إذ تشكل نسبة ٩٠٪ من جميع سيارات الركاب المنتجة، وثلاث السيارات المباعة في جنوب إفريقيا خلال عام ٢٠١٩م.

الخاتمة

وفي ضوء ما سبق، نستطيع القول: إن ارتفاع مساهمة نشاط الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، مقارنة بمساهمة نشاط الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا؛ هو أحد المؤشرات الدالة على ارتفاع كثافة التصنيع في المغرب، مقارنة بجنوب إفريقيا. وفي ضوء قدرة السياسات الصناعية والاقتصادية المغربية على زيادة معدلات الاستثمار، وتكوين هيكل صناعات تحويلية؛ استطاع المغرب أن يحقق قدرًا من التوازن بين التركيز في صناعات استهلاكية أساسية، وصناعات تكنولوجية تساهم في رفع الأداء التنافسي -بوضوح- للصناعات التحويلية، وبين صناعات وسيطة لا غنى عنها؛ لدفع حركة التنمية الصناعية والاقتصادية في ظل الاستفادة من الموارد، على مدى سنوات الدراسة التي بدأت منذ عام ١٩٩٤م.

نتائج الدراسة:

تبين من الدراسة: ارتفاع نسبة عدد من المؤشرات في المغرب مقارنة بجنوب إفريقيا في أغلبية مدة الدراسة، مثل: مؤشر مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد، ومؤشر مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي

الإجمالي، ومؤشر درجة التعقيد التكنولوجي للصناعة التحويلية، ومؤشر مساهمة الصناعات التحويلية المغربية في النشاط التصديري الكلي، ومؤشر إناث العمالة الصناعية من إناث العمالة الكلية، والتكوين الرأسمالي في الناتج المحلي الإجمالي.

بينما تحظى جنوب إفريقيا بارتفاع نسبة عدد من المؤشرات مقارنة بدولة المغرب في أغلبية سنوات الدراسة، وهي: مؤشر جودة الصادرات، ومؤشر القدرة على تصدير الصناعات التحويلية، ومؤشر القدرة على التصنيع، ومؤشر ذكور العمالة الصناعية من ذكور العمالة الكلية، ومؤشر البطالة.

السياسات المقترحة:

• دولة المغرب:

- ١- أهمية تطوير السياسات التجارية مع الدول العربية والإفريقية؛ لفتح أسواق جديدة في هذه الدول للصادرات ذات التقنية المتوسطة والعالية؛ لزيادة معدلات هذه النوعية من الصادرات، بعد النجاحات التي حققتها المغرب مع الاتحاد الأوروبي عمومًا، وفرنسا وإسبانيا خصوصًا.
- ٢- نُوصي بأن يحفز صندوق محمد السادس استثمارات القطاع الخاص، من خلال توفير رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمتلك مقومات البقاء، وتعمل في القطاعات الإستراتيجية من الاقتصاد المغربي، مثل: الزراعة، والسياحة، والصناعات التحويلية، والابتكار والنمو. وتمويل مشروعات البنية التحتية، والإصلاحات الهيكلية؛ لتعزيز القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص، وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية (الاستثمار في الرأسمال البشري).

• دولة جنوب إفريقيا:

- ١- أهمية الاستقرار الأمني كعنصر أساسي ومحوري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٢- الارتقاء بنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ لانعكاس ذلك بشكل كبير على حركة التنمية الصناعية.
- ٣- تطوير سياسات التعليم والصحة، ووضع الاستثمار في الرأسمال البشري ضمن أولى إستراتيجيات خطط التنمية.
- ٤- مراعاة تسوية الصراعات العمالية؛ لتنمية الصناعات كثيفة العمل، والارتقاء بها بزيادة معدلات الاستثمار في صناعات الملابس والمنسوجات والصناعات الغذائية، نظراً لأهمية هذه النوعية من الصناعات كثيفة العمل؛ لزيادة معدلات التشغيل.

الهوامش والإحالات:

- (١) حاكمي بو حفص، «الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا - دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد ٥، العدد ٧ (الجزائر: جامعة حسينية بن بوعلي الشلف مخبر العولة و اقتصاديات شمال إفريقيا، ٢٠٠٩م)، ٩.
- (2) Georgeta Auktor and Tina Hahn, *The Effectiveness of Morocco's Industrial Policy in Promoting a National Automotive Industry* (Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE), 2017), 19, https://www.die-gdi.de/uploads/media/DP_27.2017.pdf.
- (٣) موقع وزارة الشباب والثقافة والاتصال المغربية، <https://www.minculture.gov.ma/>.
- (٤) عبد الغنى حريري، «دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي»، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٩م)، ٣٥.
- (٥) البنك الدولي، «البنك الدولي في المغرب»، ٢٠٢١م، <https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/overview#1>.
- (٦) نهلة أبو العز، «تقييم السياسة الصناعية في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤م»، (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م) ١٢٣.
- (٧) أبو العز، «تقييم السياسة الصناعية في جنوب إفريقيا منذ عام ١٩٩٤م»، ١٢٥-١٢٦.
- (٨) سارة عبد السلام، «الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا .. تعرف على إحصائيات الناتج المحلي الاسمي»، (١٦، أغسطس، ٢٠٢١م)، <https://almalomat.com/309901/الناتج-المحلي-الإجمالي-جنوب-إفريقيا>.
- (٩) صندوق النقد: اقتصاد جنوب إفريقيا سينكمش ٧,٢٪ حتى بعد الحصول على قرض،» رويترز، (٢٨، يوليو، ٢٠٢٠م)، <https://www.reuters.com/article/imf-south-africa-mn4-idARAKCN24T2N3>.
- (١٠) «جنوب إفريقيا - الإنتاج الصناعي: معطيات ١٩٧٤-٢٠٢١م | توقعات ٢٠٢٢-٢٠٢٣م»، «Trading Economics»، (٢٠٢١)، <https://ar.tradingeconomics.com/south-africa/industrial-production>.
- (11) United Nations Conference on Trade and Development, *Foreign Direct Investment Inflows to Africa Hit Historic High* (UNCTAD, 2006), <https://unctad.org/press-material/foreign-direct-investment-inflows-africa-hit-historic-high>.
- (١٢) البنك الدولي- برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة «البدء في إعداد دراسات حالة عن البلدان ذات النمو المنخفض في الانبعاثات الكربونية: الخبرة العملية من ستة بلدان، برنامج دراسة حالات البلدان ذات النمو المنخفض في الانبعاثات الكربونية» (واشنطن: البنك الدولي، ٢٠٠٩م)، ٤، https://esmap.org/sites/default/files/esmap-files/2011000172ARAara002_Web.pdf.
- (١٣) «ما هي أفضل دول في إفريقيا للاستثمار عالم الأعمال»، فابيلوس، (٣٠، يوليو، ٢٠١٨م)، <https://www.vapulus.com/ar/-2018-إفريقيا-للاستثمار>.
- (١٤) انظر: عبد العظيم الشكري، «القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة بين عامي: ٢٠٠٠م-٢٠١٤م: دراسة قياسية باستخدام أساليب إحصائية حديثة»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية (القادسية: جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٦م)، ١٢٥.
- (١٥) «الخدمات تقود النمو في القارة السمراء»، صحيفة البورصة، (٢٠، فبراير، ٢٠٢٠م)، <https://alborsaanews.com/2020/02/20/1295013>.

